



المجلة الاجتماعية القومية

المرأة وانتخابات المحليات عام ٢٠٠٢ : دراسة تحليلية نادية حليم

استطلاع للرأى حول المواطنة والمشاركة السياسية
(على عينة من شباب المدارس الثانوية والجامعات
بالقاهرة والجيزة) منى يوسف
حسن سلامة

الإرهابيات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدنى
فى الفكر الغربى الحديث والمعاصر : رؤية تاريخية
بنائية أحمد حسين

دور المرأة الإماراتية فى التنشئة الاجتماعية للطفل :
دراسة ميدانية لعينة من النساء المتعلمات محمد مطاوع

الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات
الوافدة فى الواحات البحرية حسن بركات

ندوة التعليم العالى : رؤية شاملة لدوره فى الارتقاء
بخطط التنمية نسرين البغدادي

الإرهاب وحقوق الإنسان بعد أحداث ١١ سبتمبر عبد الرحمن عبد العال

يناير ٢٠٠٤

العدد الأول

المجلد الحادى والأربعون

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نائباً رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتورة نجوى خليل

قامت بأعمال سكرتير تحرير هذا العدد

الدكتورة آمال كمال

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثاً ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضاً بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثاً ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمان العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيهاً ، وخارج مصر ٤٠ دولاراً

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

أراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات إيتانها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

- ١ المرأة وانتخابات المخليات: عام ٢٠٠٢: دراسة تحليلية نادية حليم
- ٢٢ / استطلاع للرأى حول المواطنة والمشاركة السياسية (على عينة من شباب المدارس الثانوية والجامعات بالقاهرة والجيزة) منى يوسف حسن سلامة
- ٥٥ ١ الإحصاءات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني فى الفكر الغويى الحديث والمعاصر : رؤية تاريخية بنائية أحمد حسين
- ٨٥ دور المرأة الإماراتية فى التنشئة الاجتماعية للطفل : محمد مطاوع دراسة ميدانية لعينة من النساء المتعلمات
- ١١٩ الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى الواحات البحرية حسن بركات
- ١٣١ ندوة التعليم العالى : رؤية شاملة لدوره فى الارتقاء بخطط التنمية نسرين البغدادي
- ١٣٥ الإرهاب وحقوق الإنسان بعد أحداث ١١ سبتمبر عبد الرحمن عبد العال

المرأة وانتخابات المحليات عام ٢٠٠٢*

دراسة تحليلية

نادية حليم**

تشكل مشاركة المرأة السياسية نسباً ضعيفة للغاية . ويثير ذلك العديد من التساؤلات حول موقف الأحزاب ، وموقف رجل الشارع المصرى ، وعزوف المرأة عن المشاركة ، والأسباب وراء ذلك ، وما يلعبه النسق الثقافى السائد من تأثير سلبى على علاقة المرأة بالمشاركة السياسية . والإجابة عن هذه التساؤلات اتجهت هذه الدراسة إلى جمع ما أمكن الحصول عليه من بيانات تعبر عن الخبرات الفعلية للمرشحات ، وتم الحصول على خبرات فعلية لعدد ٥٧ مرشحة فى انتخابات المحليات ٢٠٠٢ ، تتوزع على سبع محافظات . وقد تضمنت أداة البحث عدداً من الأسئلة المفتاحية التى تسمح بحرية التعبير ، وتم تصنيف أغلبها فى جداول كمية لسهولة العرض والتحليل والتعليق .

مقدمة

ممارسة الحقوق السياسية هى جوهر المواطنة ومن أهم محدّداتها الأساسية . كما أن اتساع دائرة المشاركة السياسية إنما هو تعبير عن الديمقراطية وعن قيام مؤسسات الدولة بمسئولياتها . ولكن كيف يمكن لهذه الدائرة أن تتسع

- قدمت هذه الدراسة إلى المجلس القومى للمرأة ، لجنة المشاركة السياسية . وقد ساهمت سكرتارية لجنة المشاركة السياسية فى إرسال وتلقى استمارات البحث . كما توفقت تقرير البحث فى ندوة عامة برئاسة الأستاذة الدكتورّة فرخندة حسن أمين المجلس القومى للمرأة .
- مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ونصف المجتمع - وهى المرأة - تكاد مشاركتها أن تكون غير موجودة ، ويكاد تمثيلها أن يكون هامشيا ، ومحدودا وشكليا . هذا رغم ماتنص عليه الدساتير من إقرار لهذه الحقوق ، ورغم تأكيد الموقف الرسمى للدولة على أهمية تحقيق نقلة نوعية فى أوضاع المرأة ، ونسب مشاركتها فى كافة مجالات التنمية .

وإذا كانت الثقافة السياسية لدى شرائح كبيرة من المجتمع المصرى تتسم بالسطحية ، فإنها بالنسبة للمرأة - فى مواقع متعددة - ربما تصل إلى حد الانعدام ، وبينما يرجع الحصول على حق المشاركة السياسية للمرأة المصرية إلى عام ١٩٥٦ ، إلا أن هذه المشاركة - وبعد مرور مايقرب من نصف قرن - مازالت ضعيفة للغاية .

ويرجع الإلحاح على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية إلى أهمية هذه المشاركة فى حد ذاتها باعتبارها مواطنا من حقه أن يمارس حقوقه المنصوص عليها دستوريا ، إضافة إلى أن وجود المرأة ومشاركتها السياسية إنما يؤدى إلى إلزام بالمشاركة بالرأى ، وإبداء وجهات نظر فى القرارات التى تمس حياتها ، ويجعل صوتها مسموعا عند رسم السياسات واتخاذ القرارات . والمشاركة فى حد ذاتها ضرورة ملحة للتنمية ، ولتصحيح مسار المجتمع ، إضافة إلى أن تعدد الاهتمامات عند المرأة إنما يقود إلى التوازن فى حياتها ، ويعطى فرصا أكبر لتطوير القدرات والخبرات والمهارات ، وأيضا المعلومات اللازمة للمشاركة .

وتعد مشاركة المرأة فى المحليات مشاركة على جانب كبير من الأهمية ؛ نظرا للدور الذى يمكن أن يقوم به عضو هذه المجالس من حيث التعرف على المشكلات اليومية للمواطنين عبر الاحتكاك المباشر بالأهالى ، واكتساب القدرة على تفهم مشاكل رجل الشارع ، والمشكلات التى يعانى منها المجتمع ، مما

يؤهلها بصورة أكبر للمشاركة السياسية من خلال مجلسي الشعب والشورى .
وتتعدد المهام التي ينص عليها دستور جمهورية مصر العربية في المواد (١٦١، ١٦٢، و١٦٣) ، والأخرى التي يتضمنها قانون نظام الإدارة المحلية ،
وهي مهام يتعين على عضو المجالس المحلية أن يلم بها وبأساليب ممارستها .
تنص مواد الدستور ساقفة الذكر على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية
تتمتع بالشخصية الاعتبارية (محافظات ، ومدن ، وقرى) ، ويجوز إنشاء وحدات
إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
كما تشير المادة ١٦٢ إلى تشكيل المجالس الشعبية المحلية عن طريق
الانتخاب المباشر على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين،
وتحدد المادة ١٦٣ طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها
وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية والرقابة
على أوجه النشاط المختلفة^(١) .

ويتضمن قانون المحليات المهام التي يقوم بها عضو المجلس المحلى
فتشتمل على : المساهمة في إقرار مشروعات خطة التنمية والموازنة السنوية ،
وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية ، والموافقة على المشروعات العامة
وإنشاء المرافق والمشروعات الإنتاجية ، واقتراح فرض ضرائب ورسوم ذات طابع
محلى ، وإقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير .
ويدخل في الاختصاصات أيضا توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة للمحافظ
ومساعدته ، ورؤساء المصالح ، ورؤساء الهيئات العامة ، وأيضا تشكيل اللجان
المتخصصة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاص المجلس المحلى قبل
عرضها عليه^(٢) .

هذه الموضوعات وغيرها تتطلب قدرات وإمكانات يتعين أن يتمتع بها عضو المجلس المحلي ، فالعبرة ليست فى التواجد بقدر ماهى فى الكفاءة والقدرة على الأداء المتميز ، وهو مطلب ملح بالنسبة للأعضاء جميعا ، إلا أنه أكثر إلحاحا بالنسبة للمرأة من أجل تفعيل مشاركتها فى هذه المجالس .

ولقد أثار ضعف نسبة المشاركة السياسية للمرأة العديد من التساؤلات حول مايلى :

- موقف الأحزاب من عضوات الحزب ، وضالة من تضمهن إلى قوائمها الانتخابية، والتقاعس عن تقديم الدعم الفنى والمعنوى لهن .
- موقف الشارع المصرى ورفضه انتخاب المرأة .
- عزوف المرأة نفسها عن المشاركة السياسية.
- ضعف الإمكانات المادية للمرأة وعلاقتها بما يصادفها من عوائق .
- دور النسق الثقافى السائد وعلاقته بدور المرأة السياسى .
- الدور الذى يلعبه نقص المهارات والمعارف لدى المرشحات من النساء فى قبول أو رفض ترشيحهن ... إلخ .

محددات الدراسة

يعد الاتجاه إلى نقل الخبرات من أفواه أصحابها ركنا أساسيا وهاما فى تكوين رؤية سليمة تجاه موضوع هذه الخبرات ، والصعاب والمشكلات والتحديات ، والمناخ العام الذى ساد عملية الانتخاب .

ونظرا لصعوبة الاستماع إلى عدد كبير منها فقد اتجهت هذه الدراسة إلى جمع ما أمكن الحصول عليه من خبرات فعلية وتحليلها ، ثم عرضها بأسلوب يسمح بإعطاء صورة واضحة بقدر الإمكان .

تم تصميم استمارة بحث تحتوى على عدد محدود من الأسئلة المفتاحية التى تسمح بتحديد المجال ، وفى نفس الوقت لا تغلق الباب أمام التعبير الحر .
تناولت هذه التساؤلات مايلى :

- الانتماء الحزبى .
- مرات الخبرة الانتخابية .
- الدوافع وراء خوض الانتخابات .
- الجهود المبذولة أثناء العملية الانتخابية .
- المضايقات التى تعرضت لها المرشحات .
- المشاكل غير المتوقعة .
- عوامل الفوز .
- أسباب الإخفاق .
- عوامل تحقيق نجاحات أكبر فى المستقبل .

أرسلت الاستمارة إلى مقررات فروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات للإشراف على عملية جمع البيانات ، وكان من المفترض أن ترد عشر استمارات من كل محافظة من محافظات الجمهورية ، إلا أن ماوصل لايتعدى سبع محافظات فقط ، شكلت فى مجملها ٥٧ حالة .

وفىما يلى عرض لما أسفر عنه التحليل الكمى والكيفى للمعلومات والبيانات فى هذه الاستمارات . ويتعين النظر إلى هذه الاستمارات ليس باعتبارها عينة ممثلة للمجتمع الأسمى ، بل هى مجموعة خبرات وتجارب واقعية فعلية تعبر عنها هذه المجموعة من المرشحات . وقد اتسم عرض النتائج بالمعالجة الكمية فى أغلب الحالات ، والكيفية فى أحيان قليلة :

عرض النتائج

يوضح الجدولان رقما (١) ، (٢) تطور نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء منذ عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٢^(١) ، ونسبة الذكور والإناث الفائزين بحسب الحزب الذى ينتمون إليه^(٢).

جدول رقم (١)

تطور نسبة عضوات المجالس المحلية

منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٢ *

السنة	العدد الكلى	عدد النساء	النسبة %
١٩٧٩	٢٣٩٢٣	٢٤٠٥	١٠.٠٥
١٩٨٣	٢٧٧٦٨	٢٥٦٤	٩.٢٣
١٩٨٨	٣٣٦٧٨	٥١٢	١.٥٢
١٩٩٢	٣٧٦٣٢	٤٤٥	١.١٨
١٩٩٧	٤٧٣٨٢	٥٥٨	١.١٨
٢٠٠٢	٤٧٦٣٦	٨٣٦***	١.٧٥

- * بيانات وزارة التنمية المحلية ، الأمانة العامة للإدارة المحلية .
- ** السنوات ١٩٧٩-١٩٩٧ : بيانات الإدارة المحلية عن دليل التدريب ، رابطة المرأة العربية .
- *** تشكل نسبة النساء الفائزات فى انتخابات ٢٠٠٢ إلى إجمالى المرشحات ٧٨.٥٧٪ .

جدول رقم (٢)

نسبة الذكور والإناث الفائزين بحسب الحزب*

الحزب	ذكور	إناث
الوطنى	٩٧	٩٦٩
مستقلين	٢٦	٢٨
الوفد	٠.٣	٠.٣
الأحرار	٠.١	-
التجمع	٠.٢	-
الناصرى	٠.٢	-
مصر الفتاة	مرشح واحد	-
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

- * البيان الذى أعلنه اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية فى ١٤ أبريل ٢٠٠٢ .
- ** نسبة الفوز بالتزكية ٥٣٪ .
- ونسبة الفوز بالانتخاب ٤٦.٩٪ .

توضح بيانات الجدول رقم (١) أن النسبة تكاد لا تتغير منذ عام ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٢ ، فهي تتراوح ما بين ١٨٪ و ١٧.٥٪ ، كما توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن ٩٧٪ من الناجحين الذكور ، و ٩٦.٦٪ من الفائزات الإناث ينتمون إلى الحزب الوطني . أما الفائزات من المستقلات فلم تزد نسبتهم على ٢.٨٪ . ومن الجدير بالذكر أن التعديل الأخير في نظام الانتخابات المحلية بمقتضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ أقرّ الأخذ بالنظام الفردي . وقد وجد هذا النظام ربود فعل خلافيه ، استندت الآراء المؤيدة إلى تجربة مجلسي الشعب والشورى ، واستند الرأي المخالف إلى خصوصية المحليات ، وعدم ملائمة هذا النظام الانتخابي لها . ومن الإيجابيات التي أثارها الفريق المؤيد أن النظام الفردي يسمح بفتح الباب - نظريا - أمام المرأة لترشيح نفسها مستقلة ، لاسيما وهناك إحجام من الأحزاب عن ترشيحها . إلا أن الفريق المعارض يرى عدم جدوى ذلك في مواجهة السياق القيمي السائد والذي يجعل إسهام المرأة محدودا ، ويثير روح العصبية والقبلية ، حيث لا تجد المرأة لها مكانا في هذا السياق ، إضافة إلى كثافة عدد المرشحين التي تشكل صعوبة على الناخب عند الاختيار ، وتقلل فرص فوز المرأة .

ولعل مناقشة هذا الرأي الأخير على ضوء ما أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) يوضح صدق هذا الرأي الأخير ، حيث إن من إجمالي ٥٧ حالة رشحت نفسها مستقلة سبع حالات فقط لم يكتب لغالبيتهم الفوز في الانتخابات . حيث خضن المعركة دون سند أو دعم من الحزب الذي تنتمي إليه ، ودون سند أو دعم من الشارع المصرى ، الذى لا يقبل - حتى الآن - المرأة فاعلة في هذا المجال .

جدول رقم (٣)

توزيع الحالات بحسب الانتماء الحزبي والصفة

المحافظة	الحزب الوطنى ترشيح من الحزب الوطنى	الحزب الوطنى حزب وطنى مستقل	مستقل	أحزاب أخرى التجمع الوفد	الإجمالى
المنوفية	٦	-	-	-	٦
الدقهلية	٤	١	-	-	٥
الفيوم	٩	-	-	١	١٠
الجيزة	١٢	١	-	-	١٣
المنيا	٣	-	١	-	٤
أسيوط	١٠	-	-	-	١٠
سوهاج	٣	١	٣	٢	٩
الإجمالى	٤٧	٣	٤	٢	٥٧
%	٨٢.٥	٥.٣	٧.٠	٣.٥	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢) الذى يعبر عن الموقف بالنسبة للجمهورية ككل والجدول رقم (٣) الذى يعرض نتائج هذه الدراسة أن الحزب الوطنى هو الحزب الذى اكتسح فى هذه الانتخابات ، حيث لم يجد أمامه منافسة من أحزاب أخرى . ومن إجمالى الحالات التى تم تحليلها ثلاث فقط ، تنتمى اثنتان منهن إلى حزب التجمع والثالثة تنتمى إلى حزب الوفد ، ولم يحالف الحظ ثلاثتهن بالفوز . وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطابا تم إرساله إلى أمانات الأحزاب للوقوف على الأعداد التى رشحها كل حزب ، ومعايير الاختيار ، ونوع الدعم والمساندة التى قدمها ، والجهود التى يبذلها من أجل أعداد الكوادر النسائية .

غير أن حزبا واحدا فقط هو الذى قام بالرد هو حزب "التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى" الذى أفاد أن عدد السيدات المرشحات (٢٠) سيدة ، روعى فى اختيار كل منهن أن تكون كادراً سياسياً جماهيرياً ، وأن تكون من سكان الدائرة النشيطات واللاتى يقدمن خدمات للأهالى ، ويتبنين مشاكلهم ، لاسيما ما

يتعلق منها بالمرأة . وقد قام الحزب بدعم المرشحات مادياً ومعنوياً . وطبقاً لرأى هذا الحزب "فإن التزوير فى الانتخابات ، والتدخل الإدارى الصارخ أدنى إلى عدم فوزهن" (٥) .

كما استجاب حزب الوفد بإرسال مقال منشور فى جريدة مطبوعة تتحدث عن ترشيح حزب الوفد لعدم من السيدات اللاتي يتمتعن بنشاط اجتماعى جماهيرى ، ولديهن القدرة على حل مشاكل المرأة والأسرة . ويشتمل المقال على أسماء ٣١ سيدة .

هذه الضالة فى أعداد المرشحات التى تتقدم بها الأحزاب تعبر عن الإحجام عن ترشيح المرأة ، والسلبية فى مجال إعداد كوادر نسائية يمكن الدفع بها إلى الانتخابات البرلمانية . إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة يتعين الوقوف عندها ، فمن إجمالى من رشحن الحزب الوطنى فازت ٧٨.٥٧٪ منهن ، كما أن ٩٧.٩٪ من إجمالى الفائزات ينتمين إلى الحزب الوطنى (٦) . وإذا كان الحزب الوطنى لديه هذه القدرات فى دعم وإنجاح المرشحات ، وبافتراض أساسى مؤداه أن الحزب يعبر عن سياسة الدولة التى تدعم المرأة ، فإن السؤال الملح هو : لماذا لم يرشح الحزب الوطنى أعداداً أكبر من النساء حتى ترتفع نسبة تمثيلهن ؟ وأمام وجود نسبة ٥٣٪ نجاح بالتزكية تسقط دعاوى عدم ترشيح سيدات حتى لا يفقد الحزب أية مقاعد .

ويمطابقة هذه النتائج على بيانات هذه الدراسة (جدول رقم ٤) يتبين أن اللاتي ينتمين إلى الحزب الوطنى تشكل نسبتهن ٩٢.٤٪ .

جدول رقم (٤)

توزيع الحالات بحسب النتيجة والحزب على مستوى المحافظات

الانتماء الحزبي للمحافظة	اللائحة حزبية وطنية بالائتلاف	اللائحة من أحزاب أخرى	غير الفائزات من الحزب الوطني	غير الفائزات من أحزاب أخرى	الإجمالي
المنوفية	٦	-	-	-	٦
الدقهلية	٢	-	-	-	٥
الفيوم	-	-	-	-	١٠
الجيزة	٦	-	-	-	١٢
المنيا	٢	-	-	-	٤
أسيوط	٥	-	-	-	١٠
سوهاج	٥	-	-	-	٩
الإجمالي	٢٠	١٩	١٥	٣	٥٧

* واحدة تنتمي إلى الحزب الوطني واثنان من حزب التجمع .

** أربع مرشحات مستقلات و (١١) مرشحة تنتمي إلى الحزب الوطني .

*** إجمالي الفائزات من الحزب الوطني (٣٩) .

جدول رقم (٥)

مرات الخبرة الانتخابية للمرشحات على مستوى المحافظات الممثلة

المحافظة	المنوفية	الدقهلية	الفيوم	الجيزة	المنيا	أسيوط	سوهاج	الإجمالي	%
مرات الخبرة									
المرّة الأولى	٢	١	٨	٧	١	٣	٥	٢٨	٤٩.١
- ٢	٢	٢	-	٢	١	٤	٢	١٣	٢٢.٨
- ٤	-	٢	١	٣	٢	١	٢	١٢	٢١.١
+ ٦	١	-	١	١	-	٢	-	٤	٧.٠
الإجمالي	٦	٥	١٠	١٣	٤	١٠	٩	٥٧	١٠٠.٠

توضح البيانات أن حوالى نصف العينة (٤٩.١٪) كانت هذه هي المرة الأولى التي تخوض فيها المرشحة معركة انتخابية ، إلا أن وجود أكثر من النصف (٥٠.٩٪) لهن خبرات سابقة قد تصل إلى ست مرات أو أكثر يدل على اتجاه إلى الاستعانة بالوجوه القديمة التي ارتاح لها الحزب ، مع فتح المجال

أمام الخبرات الجديدة التي ربما يكون في وجودها نوع من الإثراء والتجديد .
ويوضح الجدول رقم (٦) أن الدوافع وراء خوض الانتخابات كانت -
وبنسبة (٤٥٦٪) - الرغبة في خدمة أبناء الدائرة ، تليها الرغبة في خدمة
قضايا المرأة ومساندتها في مطالبها ، وتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية،
وتشكل نسبة من ذكرن هذا الدافع ٣١٦٪ ، ثم ممارسة الحقوق السياسية
(١٧٦٪) ، وأهمية مشاركة المرأة من خلال قناة شرعية ٨٨٪ ، وأخيرا التاريخ
السياسي للمرشحة أو لأسرتها ، وجاء ذلك بنسبة ٨٨٪ .

جدول رقم (٦)

الدوافع وراء خوض الانتخابات *

الـدـافـع	ك	٪
الرغبة في خدمة أبناء البلد أو الدائرة .	٢٦	٤٥٦
الرغبة في حل مشاكل المواطنين من خلال التواجد في مواقع صنع القرار .	٥	٨٨
خدمة قضايا المرأة ومساندتها في مطالبها وتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية .	١٨	٣١٦
الإيمان بأهمية مشاركة المرأة في خدمة بلدها من خلال قناة شرعية .	٥	٨٨
العضوة أو أسرتها لها تاريخ في العمل السياسي .	٥	٨٨
ممارسة الحقوق السياسية	١٠	١٧٦

* اختيار أكثر من دافع .

وتشير هذه النسبة الكبيرة التي عبّرت عن أهمية خدمة قضايا المرأة
ومساندتها إلى ضرورة تطوير الأداء التشريعي للمرأة ، ووجود تصور واضح
لنوعية هذه المشاكل وأساليب التصدي لها بما يسمح لها بالتعبير عن قضايا
بنات جنسها . ويعتبر الاهتمام بالقضايا الكلية أمر هام ، إلا أنه لا يقلّ عنه
أهمية عدم السلبية أمام قضايا المرأة (مثل ما يرتبط منها بفرص العمل
المتاحة ، وتمييز الرجل على المرأة في الحصول عليها ، وإزاحة الفقر والتهميش ،

وقضايا الحصول على الجنسية عن طريق الأم ، وقضايا البيئة ، والصحة الإنجابية ... إلخ). هذه القضايا وغيرها تحتاج إلى موقف صلب ورؤية واضحة من جانب المرأة . ومن الوارد أن يكون عدم اهتمام المرأة - فى هذه المواقع السياسية - بمثل هذه القضايا سببا لعزوف المرأة عن إعطاء صوتها لامرأة أخرى .

ويشير الجدول رقم (٧) إلى الجهود المبذولة أثناء العملية الانتخابية

جدول رقم (٧)

الجهود المبذولة أثناء العملية الانتخابية *

الجهود المبذولة	ك	%
دعاية مشتركة أو جماعية لمرشحي الحزب الوطنى	١٠	١٧.٥
مؤتمرات داخل مقر الحزب الوطنى	٣	٥.٣
زيارات ولقاءات مكثفة مع الناخبين فى مواقعهم وفى المصالح الحكومية والمدارس	١٠	١٧.٥
تشجيع المرأة على الإدلاء بصوتها	٤	٧.٠
المرور على اللجان	٦	١٠.٥
تقديم خدمات للمواطنين	٣	٥.٣
عدم القيام بأى نشاط للأسباب التالية :	-	٤٣.٨
الفوز بالتزكية	١٩	٣٣.٣
التنازل	٢	٣.٥
شطب الاسم من القائمة	٤	٧.٠
مؤتمرات ولقاءات للمرأة بصورة شخصية أو بمساعدة المجلس القومى للمرأة	٨	١٤.٠
إجمالى عدد الحالات	٥٧	

* اختيار أكثر من جهد .

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة ٣٣.٣٪ من المرشحات نجحن بالتزكية ؛ ولهذا فإن هذه الفئة لم يكن لها جهود مبذولة أثناء العملية الانتخابية ، يضاف لهؤلاء فئة المرشحات اللاتى تتنازلن ، أو من شطبت أسماءهن من القوائم ، وهؤلاء جميعا نسبتهن ١٠.٥٪ .

أى أن إجمالى من لم تشارك بجهود أثناء العملية الانتخابية يصل إلى ٤٣٫٨٪ . أما النسبة المتبقية فقد تركزت جهودهم حول الدعاية المشتركة أو الجماعية لمرشحي الحزب الوطنى ، وعقد المؤتمرات داخل مقار الحزب وخارجه (٢٢٫٨) ، ويدل ذلك على المساندة الحزبية التى يمكن أن تحصل عليها المرأة ، وما كان يمكن أن تسفر عنه الانتخابات من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة لو كانت قد حظيت بأعداد أكبر من التى قدمها الحزب الوطنى . من الجهود المذكورة أيضا المرور على اللجان (١٠٫٥٪) ، والزيارات المكثفة فى مواقع التجمعات المختلفة (١٧٫٥٪) ، وعقد مؤتمرات للمرأة بمساعدة المجلس القومى للمرأة أو بدون (١٤٪) ، وأخيرا تقديم خدمات للمواطنين ، وسجل ذلك نسبة (٧٪) .

ونظرا لتباين أشكال المضايقات التى تعرضت لها المرشحة ، وأيضا المشاكل غير المتوقعة ، فقد تم عرض ما ورد حول هذا الموضوع بشكل كفى ، روعى فيه تجميع أكبر قدر من القضايا المتجانسة فى مجموعة واحدة تضمها معا قضية رئيسية .

المضايقات التى تعرضت لها المرشحات*

- عدم وجود مضايقات نظرا لثقة المواطنين فى ترشيح الحزب .
- الدعاية والترويج بعدم إمكانية النجاح أو الحصول على مقعد إلا لقائمة الحزب الوطنى ، وأنه لا مكان لمستقل أو لحزب آخر .
- اختيار عدد كبير بالتركية قبل أن تبدأ العملية الانتخابية .
- عدم توافر الضمانات القانونية اللازمة لتحقيق نزاهة الانتخابات .
- وضع الاسم على القائمة ، والإبلاغ بالنجاح ثم سحب الاسم من القائمة .
- الطعون المقدمة من بعض المرشحين .
- * تحليل كيفية للقضايا المثارة .

- العادات والتقاليد ، وصعوبة ترشيح امرأة ضد مرشح رجل لاسيما فى الصعيد ، وأحيانا إطلاق شائعات مغرضة .

- الأهمية الكبرى المعلقة على موافقة أمين الحزب أو عضو مجلس الشعب على قبول مرشح من عدمه .

- المنافسة تمت بين مرشحي الحزب والمستقلين من الحزب أكثر منها بينه وبين أحزاب أخرى .

- عدم الاهتمام بأن تساعد النساء المرأة المرشحة .

- مشاحنات ومنع النساء من دخول اللجان .

يوضح هذا العرض السابق أن مرشحي الحزب الوطنى الفائزات بالتزكية أو من نجحت بالانتخاب أقرت بعدم تعرضها لمضايقات أثناء الانتخابات ، إلا أن الأشكال الأخرى من المضايقات تمثلت فى استخدام العنف أحيانا ، وإطلاق الشائعات فى أحيان أخرى ، وغياب الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات ، والضغط العصبى والنفسى الناتج عن الدعاية التى اتجهت إلى التأكيد على عدم وجود فرصة للفوز إلا لأعضاء الحزب الوطنى اللاتى رشحن الحزب ، هذا بالإضافة إلى وطأة العادات والتقاليد التى جعلت من الصعوبة بمكان أن تشغل المرأة مقعدا يمكن أن يشغله رجل لاسيما فى ساحة العمل السياسى .

أما المشاكل غير المتوقعة فقد تناولت (مستوى اكتمال جداول الناخبين ، وتأخر وصولها ومحاولات التزوير المتباعدة ، وإخفاء التوكيلات ، والعنف فى بعض الأحيان ، والتعبير عن رفض وجود المرأة فى هذا المجال من جانب بعض أعضاء المجمع الانتخابى ، والترشيح لدائرة غير الدائرة التى تقويم فيها المرشحة) .

أما عوامل النجاح لمن فازت (جدول رقم ٨) فإنها توضح الدور الحيوى والرئيسى الذى لعبه الحزب الوطنى ، حيث أرجعت (٤٣٦٪) أسباب الفوز إلى

مساندة الحزب الوطني ، كما ذكرت ٢٠.٠٪ أن الفوز يرجع إلى مساعدة أمين الحزب وأمانة المرأة والمجلس المحلي للمحافظة .

جدول رقم (٨)

عوامل النجاح لمن فازت في الانتخابات *

عوامل النجاح	ك	٪
ترشيح الحزب الوطني ومساندته	١٧	٤٣.٦
مساعدة أمين عام الحزب الوطني وأمانة المرأة بالحزب ورئيس مجلس محلي المحافظة	٨	٢٠.٥
خدمة المواطنين وحل مشكلاتهم وشعبية المرشحة	١٤	٣٥.٩
رصيد سابق من النجاح في دورات أخرى	٤	١٠.٣
مساندة الأهل	٣	٧.٧

* اختيار أكثر من عامل

أما باقى أسباب الفوز فهي ترجع إلى شعبية المرشحة ، وخدمة المواطنين بنسبة ٢٥.٠٪ ، وفي ١٠.٣٪ من الحالات كان السبب هو رصيد النجاح الذي حققته المرشحة في دورات سابقة . وأشارت ١٠.٣٪ منهن إلى أهمية التخطيط الجيد للعملية الانتخابية ، وأرجعت نسبة منهن النجاح إلى مساندة الأهل (٧.٧٪) .

ويوضح الجدول رقم (٩) أسباب الإخفاق كما عبرت عنها الحالات غير

الفائزة .

جدول رقم (٩)

اسباب الإخفاق من وجهة نظر الحالات التي لم تلز بالعضوية * (ن = ١٨)

عوامل الإخفاق	ك	٪
عدم إتاحة الفرصة لنجاح أحزاب أخرى غير الحزب الوطني .	٣	١٦.٧
قلة أعداد الناخبين .	٣	١٦.٧
موقف الحزب الوطني من رفض الترشيح ، أو إسقاط الاسم من القائمة ، أو الإجبار على التنازل رغم ترشيح الحزب أو تغيير الصفة .	٨	٤٤.٤
غياب الوسطة التي كان من الممكن أن تساعد في إدراج الاسم بالكشوف .	٣	١٦.٧
التلاعب في الأصوات ، وغياب الإشراف القضائي ، وعدم دقة الكشف .	٧	٣٨.٩

* اختيار أكثر من عامل

وقد رأت أكبر نسبة من هؤلاء المرشحات (٤٤٤٪) أن السبب يرجع إلى موقف الحزب الوطنى وعدم رضائه عن الترشيح ، أو بسبب إجبار المرشحة عن التنازل ، أو بسبب تغيير الصفة ، أو إسقاط الاسم من القائمة بعد الموافقة على الترشيح .

وأرجعت نسبة كبيرة أخرى (٣٨٩٪) أسباب الإخفاق إلى غياب الضمانات التى تسمح بانتخابات نزيهة ، وعدم إفساح المجال لى تنجح مرشحات من أحزاب أخرى (١٦٧٪) ، وأخيرا قلة عدد الناخبين ، وذكرت ذلك ١٦٧٪ منهم ، هذا السبب الأخير يعبر عن موقف الناخبين من انتخابات المحليات ، وأنها عادة لا تجذب القدر الكافى من الاهتمام والمشاركة الشعبية ، رغم ما لهذه المجالس من أهمية باعتبارها برلمانات مصغرة تمارس مهامها فى مراقبة المجالس التنفيذية .

ويطرح الجدول الأخير رقم (١٠) عدة مقترحات لتحسين نسبة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وفى أى انتخابات مقبلة ، يثير كل منها جدلا كثيراً . يحتاج إلى مناقشات مستفيضة تستدعى مشاركة المتخصصين فى القانون والتشريع والسياسة والتخطيط ، إضافة إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية .

وفيما يلى مناقشة لكل منها على حدة :

جدول رقم (١٠)

عوامل تحقيق نجاحات أكبر في المستقبل *

العوامل	ك	%
تحديد مقاعد أو نسبة للمرأة في المجالس النيابية ، أو العمل بنظام القائمة أو الحصة .	١٦	٢٨٫١
توعية المرأة سياسياً وإعطائها الثقة بالنفس وتسليحها بالمهارات المطلوبة .	١٦	٢٨٫١
قيامها بالخدمات التي تجعل المجتمع يشعر بها تثبت أنها على مستوى المسؤولية .	١١	١٩٫٣
تهيئة مناخ ثقافي عام يدعم ويساند المرأة (الرأي العام يرى أن المرأة لا تصلح للعمل السياسي)	١٧	٢٩٫٩
ضرورة وجود إشراف قضائي لضمان النزاهة والعدالة .	٥	٨٫٨
مساعدة الأحزاب لترشيح المرأة ، وتحديد نسبة على قوائمها .	٥	٨٫٨
وضع معايير لقبول المرشحين والالتزام بها حتى لا تتحكم فيها الأهواء والمصالح الشخصية .	٤	٧٫٠
أن يكون للقيادة النسائية في الحزب دور في اختيار المرشحات ، وأن يتابع المجلس القومي للمرأة هذه الترشيحات .	١	١٫٨
إجمالي الحالات		٥٧

* اختيار أكثر من عامل

أولاً : تركزت أعلى نسبة حول مقترح يرى ضرورة تحديد مقاعد أو نسبة للمرأة في المجالس النيابية ، أو العمل بنظام القائمة التي تخصص فيها نسبة للنساء (٢٨٫١) ، يشترك مع هذا المقترح مقترح آخر يرى ضرورة مساندة الأحزاب لترشيح المرأة ، وتحديد نسبة على قوائم الأحزاب (٨٫٨٪) .

ويعود بنا هذا المقترح إلى ما سبق من مناقشات حول إلغاء نظام تخصيص المقاعد بدعوى عدم الدستورية . ورغم عدم صدور حكم بعدم الدستورية إلا أن احتمالات إثارة ذات التحفظ تدفع إلى أهمية إخضاعه إلى دراسة مستفيضة قبل طرحه مرة أخرى ، على أن يشارك في هذه الدراسة المتخصصون في القانون والتشريع لمناقشة مدى دستورية نظام الحصص على ضوء المفهوم العام لعنى التمييز ، ومناقشة نظام القوائم وكيفية تمثيل المرأة فيه بما لا يتنافى مع أحكام الدستور .

ويمكن فى هذا الإطار أيضا أن تطرح تعديلات تشريعية على عدد من القوانين القائمة ، فإذا أستقر رأى على أن تكون هناك قائمة نسبية أو مطلقة فليكن المقترح هو الإصرار على تخصيص مقعد للمرأة يتصدر القائمة . وربما يستدعى الأمر مناقشة الهيكل التنظيمى للأحزاب ، وعند ذلك يمكن اقتراح فرض حصة على عضوية الحزب أو على مراكزه القيادية على أقل تقدير .

وإذا كانت أندية الشباب - فى تجاوب رائد من السيد الأستاذ الدكتور وزير الشباب- قد خصصت نسبة للمرأة فى أنديتها ، فلماذا لا يكون ذلك بالمثل فى المؤسسات الأخرى مثل : الجمعيات الأهلية ، والروابط ... إلخ . وبصفة عامة فإن الأمر ملح ويحتاج إلى إعطائه أهمية قصوى ، فواقع الحال يشهد جهودا مكثفة من قبل المجلس القومى للمرأة ، ومن جانب الجمعيات الأهلية النشيطة فى مجال المرأة ، ومع ذلك فإن الحصيلة تكاد أن تكون معدومة .

ثانيا : أشارت نتائج الجدول رقم (١٠) إلى مقترح آخر حول أهمية تهيئة مناخ ثقافى عام يدعم مساندة المرأة ، ويقبلها شريكا فاعلا فى هذا الميدان .

والمؤكد ، والذي لا يقبل مجالا للشك ، أن المناخ الثقافى غير موات ، وأن إحداث تغيرات فى هذا المناخ الثقافى يستدعى تضافر جهود مؤسسات الدولة جميعا ، فى إطار سياسة مرسومة وملزمة ، وتتسم بوضوح الرؤية وتحديد الهدف ، ووجود ذلك أو تحقيقه على ضوء ما هو موجود على الساحة ربما يجعل تحقيق ذلك هدفا بعيد المنال ، وذلك نتيجة الرضوخ لمضامين الثقافة السائدة ، وارتباط المشاركة السياسية للمرأة بإطار قيمى يحدد مستقبلا مختلف الأدوار . يضاف إلى ذلك ما هو سائد حول تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة باعتباره حقيقة ثابتة عبر التاريخ . وهناك مد رجعى يعزل المرأة عن حركة التقدم ، ويكرس موقعها الهامشى ، وينظر إلى النشاط السياسى للمرأة على أنه خروج عن

المألوف ، واعتبار مشاركتها فى مجالات الحياة العامة أو حتى مجالات العمل الأخرى نوعا من الغبن والسلب لحقوق البيت والأسرة .

ورغم أهمية هذا المطلب باعتباره الطريق الرئيسى لتحقيق تغيير فى أوضاع المرأة على كافة الأصعدة ، إلا أن صعوبة الطريق ، وكثرة العقبات تجعل من الضرورى العودة مرة أخرى للكفاح والنضال من أجل تطبيق شكل من أشكال التخصيص أو الحصص ، لاسيما ونحن لا نعيش فى كوكب مستقل أو بعيد عن كل ما يجرى من حولنا فى العالم ، وما أخذت به دول أخرى فى هذا المجال : بعضها أكثر تقدما ، وبعضها يقف معنا على ذات المستوى .

ثالثا : أما المقترح الثالث والذى أجمعت عليه ٢٨١٪ من إجمالى الحالات التى شملتها هذه الدراسة ، فهو يتناول أهمية توعية المرأة سياسيا ، وتسليحها بالمهارات المطلوبة ، وإعطائها ثقة بالنفس . وعلى نفس الخط الفكرى لهذا المقترح يأتى مقترح آخر رأت أهميته نسبة ١٩٣٪ من الحالات ، وهو قيام المرأة بالخدمات التى تجعل المجتمع يشعر بها ، ويثق فى قدراتها ، ويجعلها على مستوى المسئولية ، وهى جهود يتعين - بلاشك - أن تسير جنبا إلى جنب مع أى طرح آخر للقضية .

يستدعى هذا المطلب الأخير نشاطا مكثفا تقوم به - بصورة أساسية - الجمعيات الأهلية ، وبرامجها التدريبية والتأهيلية والأحزاب السياسية ، وما يعول عليها من دور أساسى فى إعداد الكوادر وتجهيزها للعمليات الانتخابية .

يضاف إلى ذلك أهمية بناء الثقة بين المرشحين والقيادات السياسية وضمن الموضوعية ، سواء فى اختيار المرشحين ، أو فى سير العملية الانتخابية ، وأهمية دعم المرشحات مائيا ومعنويا بغض النظر عن انتماءاتهن

السياسية أو الحزبية ، وذلك ما طالبت به بالفعل ٨٨٪ من الحالات التي تضمنتها هذه الدراسة .

وكما بدأت الدراسة بتساؤلات ، فقد انتهت أيضا إلى تساؤلات ومشكلات يتعين أن نجد إجابات وحلول لها :

- كيف يمكن للأحزاب ان تمارس دورا فاعلا كمنابر لاعداد كوادر نسائية يمكن الدفع بها - فى ثقة - إلى مجالات الحياة السياسية ؟

- كيف يمكن إحداث تغيرات فى المناخ الثقافى السائد بحيث يؤمن بدور ناجح وفاعل للمرأة فى مجال المشاركة السياسية ؟

- كيف يمكن للحزب الحاكم (الحزب الوطنى) أن يربط بين توجهات السياسة العليا ، وبين توجهات قياداته التنفيذية حتى يمكن أن يكون أداة تنفيذ حقيقية لهذه السياسة ؟

- كيف السبيل إلى وجود معايير نحتكم إليها فى اختيار المرشحين دون أن يتأثر ذلك بمعايير غير موضوعية ؟

- كيف نضمن نزاهة العملية الانتخابية ، ونسمو بها عن المثالب التى اعتدنا سماعها ؟

وفى النهاية يتبقى السؤال الرئيسى الذى ينبغى أن يظل محورا لندوات ، وجوارات ، ودراسات جادة ، لا تنفض قبل أن يتحقق الهدف ، والسؤال هو : كيف يمكن تغيير واقع المشاركة السياسية للمرأة ؟ والدعوة مفتوحة للباحثين ، والسياسيين ، وصناع القرار حتى يجدوا الحل .

المراجع

- ١ - دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ وتعديلاته ١٩٨٢ ، ص ص ٣١-٣٢ .
- ٢ - قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، الباب الثاني ، ص ص ١٠-١٦ .
- ٣ - بيان وزارة التنمية المحلية ، السيدات الفائزات بعضوية المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات ، الأمانة العامة للإدارة المحلية ، مايو ٢٠٠٢ .
- ٤ - البيان الذى ألقاه وزير الحكم المحلى عن نتائج انتخابات المحليات ، ١٤ أبريل ، ٢٠٠٢ .
- ٥ - تقرير مرسل من الأمين المساعد للاتحاد النسائى التقدمى ، حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى ، ٢٠ مايو ٢٠٠٢ .
- ٦ - البيان الذى أعلنه اللواء مصطفى عبد القادر وزير الحكم المحلى ، عن نتائج إنتخابات
المحليات ، مصدر سابق .

Abstract

WOMEN AND ELECTIONS OF COMMUNITY COUNCILS 2002

An Analitical Study

Nadia Halim

This study deals with the low level of women's political participation. It addresses many questions about the position of parties toward political participation of women, the attitudes of layman, and the negative effect of the prevailing culture in the society that hamper woman from political participation. To answer these questions the study was carried out on 57 women candidates for the community councils' elections for the year 2002 from seven governorates in order to study their practical experiences.

The study used questionnaire of key questions which allowed the interviewers to express freely their views. Most of the qualitative collected data reclassified into quantitative tables to facilitate the presentation, analysis and commenting.

The study ended by revealing many problems that face women candidates, but the question about the possibility to change the situation of women's political participation remains a very hot issue, which needs drastic interventions.

استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية

منى يوسف* حسن سلامة**

يدور موضوع هذا الاستطلاع حول قضية هامة يثور الجدل حولها الآن وهى قضية المواطنة ، وتتوجه الدراسة الحالية لاستطلاع رأى عينة عمدية من شباب المدارس الثانوية والجامعات بمحافظتى القاهرة والجيزة حول موضوع المواطنة والقضايا الصيقة به ، مثل قضية الإنتماء باعتبارها أحد مؤشرات المواطنة ، وقضية المشاركة السياسية باعتبارها من أهم الحقوق السياسية للمواطنة .

مقدمة

شهد مفهوم المواطنة صعودا فى كتابات النظريات السياسية ، بعد أن ظل مفهوم الدولة يشكل أهم المفاهيم السياسية . ولم يكن الاهتمام بمفهوم المواطنة محض عودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية ، كما لم يقتصر على قضايا الوعى والهوية والانتماء التى شغلت حقل الاجتماع السياسى ومجال الدراسات الثقافية الصاعدة ، بل إكتسب مفهوم المواطنة أبعادا جديدة وتحرك إلى مكانة مركزية فى التفكير النظرى الإمبريقي بحثا عن مؤشرات جديدة ودالة له فى الواقع السياسى الراهن . بل يمكن القول أنه صار "المفهوم المدخل" لدراسة العديد من

* خبير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد التسعينيات بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للإهتزاز .

وقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة فى النشاط الاقتصادى والتمتع بثمراته ، كما ارتبط بحق المشاركة فى الحياة الاجتماعية ، وأخيرا حق المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولى المناصب العامة ، فضلا عن المساواة أمام القانون .

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى "المواطنة" باعتبارها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة ، وتؤكد أن "المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات ، وهى على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقا سياسية ، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة"^(١).

وتذكر موسوعة الكتاب الدولى أن المواطنة Citizenship هى عضوية كاملة فى دولة أو فى بعض وحدات الحكم . وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية . وتؤكد أن "المواطنين لديهم بعض الحقوق ، مثل حق التصويت ، وحق تولى المناصب العامة ، وكذلك عليهم بعض الواجبات ، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"^(٢).

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة Citizenship – وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز – بأنها "أكثر أشكال العضوية إكتمالا فى جماعة سياسية"^(٣).

وكما نرى فإن الموسوعات الثلاثة تتفق على أن المواطنة تدل ضمنا على قدر من الحرية يتمتع به المواطن ؛ يسمح له بممارسة حقوقه السياسية ، ويملى عليه أيضا واجبات نحو الوطن الذى يعيش فيه . ولم يصادف

هذا المصطلح صعوبة في الترجمة إلى اللغة العربية "فالمواطنة والمواطن في اللغة العربية من الوطن وهو موطن الإنسان ومحلّه" حسب ما أورده ابن منظور في لسان العرب ^(٤). ومن هنا فإن الترجمة العربية لهذا المصطلح بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة ، حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تأصيلا لهذا المفهوم وتقريبا له في ذهن الإنسان العربي ، وربه بفكرة الوطنية .

موضوع الاستطلاع وأهميته

يدور موضوع هذا الاستطلاع حول قضية هامة يثور حولها الجدل الآن وهي قضية المواطنة ، لذلك تتوجه الدراسة الحالية لاستطلاع رأى عينة من الشباب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات في موضوع المواطنة والقضايا الصيقة بها ، مثل قضية المشاركة السياسية باعتبارها أحد أهم الحقوق السياسية للمواطنة ، وأيضا قضية الإنتماء باعتبارها أحد مؤشرات المواطنة .

الهدف من الاستطلاع

في ضوء موضوع الاستطلاع تركّز الهدف في التعرف على رأى الشباب في عدد من الموضوعات المتعلقة بالمواطنة ، وذلك من خلال الإجابة على عدد من التساؤلات تتمثل في التالي :

- ماذا يعنى مفهوم المواطنة لدى الشباب ، وما الحقوق والواجبات المرتبطة بها من وجهة نظرهم ؟
- ما الحقوق التي يحصل عليها الشباب بالفعل ، وما هي الحقوق التي يرى أنها غير متحققة لديه سواء كانت حقوق سياسية أو مدنية . ورؤيته لدى تحقق مبدأ المساواة بين المواطنين ؟
- ما موقف الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة في التأثير سلبا أو إيجابا على

- الشعور بالمواطنة لدى الجماهير ، من وجهة نظر الشباب ؟
- ما مفهوم الديمقراطية لدى الشباب ؟ وما مستويات المشاركة السياسية لديهم ؟ وما تقييمهم لمؤسسات التنشئة السياسية المختلفة ؟
- ما مؤشرات الانتماء لدى الشباب ، والتي يمكن التعرف عليها من خلال معرفة تفضيلاتهم بين ما هو أجنبي وما هو وطني بالنسبة للمنتج السلعي والثقافي والإعلامي ، وأيضا موقفهم من مسألة الهجرة ؟

الخطوات المنهجية في إجراء الاستطلاع

نشير هنا بإيجاز إلى الخطوات المنهجية التي اتبعت في سبيل إنجاز هذا الاستطلاع ، وهي تحديد العينة وأسلوب اختيارها ، وإعداد أداة جمع البيانات وأسلوب التحليل الإحصائي .

أولاً: العينة

تم اختيار عينة عمدية من طلاب المدارس الثانوية والكليات الجامعية ، وذلك على عدة مراحل :

١ - تحديد المدارس ، اختيرت أربعة مدارس ثانوية روعي فيها تمثيل بعض أنواع التعليم الثانوي ، فاختيرت مدرسة ثانوية حكومية (مدرسة الأورمان الثانوية بنين والأورمان الثانوية بنات) والمدرسة الأجنبية يمثلها (طلبة IGSC في مدرسة دار التربية) والمدرسة الخاصة هي (مدرسة الحرية للغات) . والتعليم الأزهرى مدرسة (المعهد الثانوي الأزهرى بنين ومعهد الخلفاء الراشدين للبنات) .

وقد تم اختيار ثلاثون طالبا من كل مدرسة ، روعي أيضا توافر التنوع بالنسبة لمتغيرات السن والنوع في كل منها .

٢ - بالنسبة للكليات الجامعية ، تم اختيارها أيضا بالأسلوب العمدى مع

مراعاة اختلاف نوعية التعليم ، فاختيرت كليات الآداب ، والهندسة ،
والحقوق من جامعة القاهرة . وكليات الصيدلة والإعلام ، واللغات والترجمة
من جامعة ٦ أكتوبر ، وكليات الصيدلة ، والطب ، وأصول الدين من جامعة
الأزهر ، وأقسام إدارة الأعمال ، والهندسة ، والإعلام من الجامعة
الأمريكية . وقد تم اختيار ٩٠ طالبا من كل جامعة من الجامعات الأربع .

وبذلك بلغ العدد الإجمالي للعينة الكلية ٤٨٠ طالبا ، حيث كان عدد طلاب
المدارس ١٢٠ طالبا يشكلون ثلث العينة ، وطلبة الجامعة ٣٦٠ طالبا بما يشكل
ثلثي العينة .

هذا وتتراوح أعمار مفردات العينة من ١٥ سنة حتى ٢٥ سنة ، نصفهم
من الذكور والنصف الآخر من الإناث .

ثانيا : أداة الاستطلاع

تم إعداد استمارة استطلاع تتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي : المواطننة
والمشاركة والانتماء . ويندرج تحت كل محور عدد من الأسئلة بلغ مجموعها ٥٢
سؤالا ، ويعد إعدادها في صورتها الأولى تم عرضها على عدد من المحكمين
المتخصصين * في مجال البحوث الاجتماعية والرأى العام . وقد أسفر التحكيم
عن تعديل صياغات بعض الأسئلة ، وحذف أسئلة وإضافة أخرى ، وتعديل ترتيب
بعض الأسئلة . وبعد إجراء التعديلات الملزمة تمت تجربة الاستمارة على عدد
من طلبة المدارس والجامعات ، وذلك بهدف معرفة مدى فهمهم للأسئلة ومدى
ملاءمة الصياغة ، وبناء على هذه التجربة أعيدت صياغة الأسئلة في شكلها
النهائي . هذا وقد أستغرق التطبيق ثلاثة أسابيع من شهر نوفمبر ٢٠٠٣ ، ولم

* قام بالتحكيم : أ.د. نجوى خليل ، أ.د. علا مصطفى ، أ.د. ليلى عبد الجواد المستشارين بالمركز

تصادف الباحثين صعوبات فى التطبيق ، بل كان هناك تعاون من المسؤولين فى المدارس والجامعات ، وأيضا من الطلبة الذين شملهم الاستطلاع.

نتائج استطلاع الراى

سوف يتم عرض نتائج الاستطلاع من خلال المحاور الرئيسية الثلاث التى شملها الاستطلاع وهى المواطنة ، والانتماء والمشاركة السياسية .

أولا : المواطنة

مفهوم المواطنة

كان من المهم فى البداية التعرف على ماذا يعنى مفهوم المواطنة لدى الشباب ، لذلك وجه سؤالان فى هذا المجال أولهما: ماذا يعنى الوطن لديهم ، والثانى : ماذا يعنى مفهوم المواطنة . وقد ترك هذا السؤال مفتوح النهايات دون التقيد بعدد من الاستجابات للوصول إلى الفهم الحقيقى لمفهوم المواطنة لديهم ، وقد وجد أن هناك اختلاطا لديهم بين مفهوم المواطنة ومفاهيم أخرى ، مثل مفهوم الوطن وواجبات المواطن وحقوقه ومفهوم الانتماء .

هذا وقد جاءت الاستجابات على السؤال الأول كالتالى :

جدول رقم (١)

مفهوم الوطن لدى الشباب

البند	ك	%
حفاورة وتاريخ	١١١	٣٣,١
مكان لإشباع الحاجات	٥٠	١٠,٤
جغرافيا وطبيعة اجتماعية	٢٢	٤,٦
المكان الذى ولدت فيه	٢٢٤	٤٦,٧
المكان الذى عشت فيه معظم حياتى	٢٧٥	٥٧,٣

• يلاحظ أن النسب المئوية تزيد عن ١٠٠٪ لاختيار الباحث أكثر من متغير .

ويبدو من هذا الجدول أن أعلى نسبة (٥٧٣٪) ذكرت أن الوطن هو "المكان الذي عشت فيه معظم حياتي" ، يليها مباشرة من ذكروا أنه المكان الذي ولدت فيه (٤٦٧٪) ، وهو الأمر الذي يعنى أن مكان الميلاد والمعيشة هما المحوران الأساسيان للوطن . أما الاستجابات الأخرى فلم تحصل إلا على نسب ضئيلة للغاية ، فيما عدا الاستجابات الخاصة بأن الوطن يعنى "الحضارة والتاريخ" (٢٣١٪) .

أما مفهوم المواطنة فقد ذكر ٤١٩٪ أنه يعنى الانتماء للوطن والولاء له ، والحفاظ عليه والخوف على حقوقه (٢٤٥٪) وحب الوطن (٢١٣٪) والدفاع عن الوطن والتضحية من أجله (١٧٧٪) وتنمية الوطن وإعلاء شأنه (١٣٪) . كما ذكرت مفاهيم أخرى لم تحظى سوى بنسب قليلة للغاية ، وهى أن المواطنة تعنى ممارسة الديمقراطية (١٪) أو الأحساس بالأمان (١٪) . كما ذكرت نسبة ٧٪ أنهم لا يعرفون ماذا تعنى المواطنة .

حقوق المواطنة

للتعرف على إدراك الشباب لماهية حقوق المواطنة وجهت لهم مجموعة من الأسئلة للكشف عن هذه الحقوق ، فكان السؤال الأول هو "ما هى من وجهة نظرك أهم الحقوق التى تتمنى كمواطن الحصول عليها ؟" وطلب منهم ترتيبها تصاعديا وفقا لأولوياتها لديهم . وكانت إجاباتهم كالتالى :

جدول رقم (٣)

حقائق البوابة مرتبة وظيفيا هي التالي

الترتيب الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
٣١	٧٥	٧١	١٤	١٤	١٣	١٣	١٠
٨٢	١٧	١٥	١٧	١٣	١١	٩	٤
٤٨	١٠	١٤	١٥	١٦	١٢	١٠	٣
٤	١٩	٢١	٢٩	٥٢	٥٩	٤١	٣٩
١٥٨	٣٩	١٤	١٣	١١	٧٥	٣٩	١٠
٥٨	١٣	١٤	١٤	٧٤	١٣	٢٨	١٥
٢٥	٤٠	٤٣	٥٨	٥٥	١٤	١٠	٨٢
٦٨	١٤	٥٤	٣٥	٤٧	٦١	٩٤	٨٢

الاستجابات

أن اتبع بتساوي الورس في التعليم
 أن أبحث نوعية حياة كريمة
 أن أجد فرصة عمل بعد التخرج
 أن أتدفع بالتأمين الصحي
 أن أتمتع بالخدمات

أن يكون لرائسي قيود
 أن أجد فرصة المشاركة الاجتماعية والسياسية
 أن أتمتع مع أجهزة الدولة

وقد كانت أعلى نسبة فى الترتيب الأول لمتغير "أن أشعر بالأمن" ٣٢٩٪ من إجمالى العينة ، يليها مباشرة فى الترتيب الثانى من ذكروا أن يكون لرأيهم قيمة ١٨١٪ ، وفى الترتيب الثالث جاء الحق فى أن يعيش الفرد نوعية حياة كريمة ١٧٨٪ ، أما الترتيب الرابع فقد كان لاستجابة "أن يجد فرصة عمل بعد التخرج" ١٦٧٪ ، وجاءت استجابة أن يكون لرأى الفرد قيمة فى الترتيب الخامس ١٥٤٪ ، أما الترتيب السادس والسابع والثامن فكانت أعلى نسبة فيهم لمتغير واحد هو أن يجد فرصة للمشاركة الاجتماعية والسياسية ، وهى على التوالي ١٤٨٪ ، ٢١٧٪ ، ١٧٢٪ .

أما بالنسبة للسؤال عن الحقوق التى يحصل عليها بالفعل ، فقد ذكر ٥٧٩٪ من أفراد العينة الكلية أنهم يحصلون على فرص تعليم متساوية . وأجاب ٣٨٨٪ أنهم يشعرون بالأمن . بينما أشار ٣٥٪ إلى أنهم يعيشون نوعية حياة كريمة ، وأفاد ٢٣٨٪ أنهم يحصلون على تأمين صحى . بينما أشار ١٢٨٪ إلى أنهم يمارسون بالفعل حرية الرأى والتعبير ، وذكر ٤٪ فقط أنهم يشاركون فى الحياة الاجتماعية والسياسية . وذكر ٣٨٪ أنهم يعاملون باحترام من قبل أجهزة الدولة . وفى مقابل ذلك ذكر ٩٦٣٪ أنهم لا يعاملون باحترام من قبل أجهزة الدولة . وأشار ٩٦٪ إلى أنهم لا يشاركون فى الحياة الاجتماعية والسياسية . فى حين ذكر ٨٧٣٪ بأنهم لا يمارسون حرية الرأى والتعبير . وأشار ٣٧٦٪ إلى أنهم لا يحصلون على تأمين صحى . وذكر ٦٥٪ إلى أنهم لا يعيشون نوعية حياة كريمة . بينما ذكر ٣٦١٪ أنهم لا يشعرون بالأمن . وأجاب ٤٤١٪ بأنهم لا يحصلون على فرص تعليم متساوية .

يتضح من الاستجابات على هذا السؤال أن الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية التى يقوم بها أفراد عينة البحث ضئيلة ، ربما بسبب عدم

تعودهم على ذلك . كما أن غالبيتهم يشعرون بأن حقهم فى الاحترام من قبل أجهزة الدولة مفقود تقريبا ، ولهذا كان عدم الشعور بالأمان قائم لدى النسبة الغالبة منهم . وهذا من شأنه أن ينتقص فى النهاية من قدرة هذه العينة على إبداء الرأى وتحمل المسؤولية .

ويسؤال أفراد العينة عن مدى حصولهم على حقوقهم فى المجتمع ، أجابت الأغلبية منهم (٩٤٫٨٪) بأنهم محرومون من تلك الحقوق . ومن الملفت للنظر أن ٧٠٫٢٪ من العينة أجابوا بأن حقهم فى العمل يأتى على رأس الحقوق التى يشعرون بأنهم محرومون منها ، هذا على الرغم من كون هذه العينة من طلاب الجامعات والمدارس الذين لم يدخلوا أصلا سوق العمل . ومن ثم فإن هذا الرأى يعكس نوعاً من النظرة التشاؤمية لدى شباب هذه العينة ، ربما يتأثر بالواقع الذى يعاينه غالبية الشباب من تضائل فرص العمل أمامهم .

ويرغم مانتقدم ، إلا أنه بتوجيه سؤالي لأفراد العينة عن الاحساس بالمواطنة ومتى يقوى هذا الاحساس ، كانت استجاباتهم تنطوى على إحساس قوى نحو الوطن وما يقابله من هموم وأزمات . وقد كان السؤال الأول : هل تعتقد أن الإحساس بالمواطنة لدى الناس يكون أقوى فى ظل توافر ظروف معينة أم لا ؟ وقد أجاب بنعم ٨٧٫٢٪ من أفراد العينة ، بينما أجاب بلا ٢١٫٨٪ فقط من إجمالي العينة .

أما الظروف التى تساعد على إذكاء الاحساس بالمواطنة فكان فى مقدمتها وجود استعمار خارجى يهدد الوطن وذلك لدى ٤٥٫٦٪ من عينة البحث ، يليه وجود تهديد خارجى وذلك بنسبة ٣٤٪ ، ثم فى حالة وجود أزمات اقتصادية ١٨٫٣٪ . وجاءت أقل استجابة فى حالة وجود فرص للمشاركة ، وذلك بنسبة ٨٫٣٪ .

وتشير نتائج هذا السؤال بصفة عامة إلى أن الأزمات - خاصة ما يهدد الوطن من الخارج - تؤدي إلى تعميق الاحساس بالمواطنة ، ربما كوسيلة للدفاع عنه . فإذا جمعنا الاستجابة الأولى والثانية نجد أن مجموعها يقترب من ٩٠٪ ، بينما لم تحصل أية أزمة من الأزمات التي تحدث في داخل الوطن على أكثر من ١٨٪ في رأى أفراد عينة الدراسة . وربما يوضح ذلك سمة من سمات الشعب المصرى ظهرت على مدى تاريخه الطويل وهى سمة الاتحاد القوى بين أفراداه ضد العدوان الخارجى . فى مقابل تحركه بشكل محدود ووقتى تجاه الأزمات الداخلية سواء كانت اقتصادية ، أو سياسية أو اجتماعية .

ثانياً : الإلتزام للوطن

حاولنا فى هذا المحور التعرف على بعض المؤشرات التى قد تعبر عن الإلتزام ، وذلك مثل التفضيل بين المنتج الوطنى والأجنبى ، سواء كان هذا المنتج إعلامياً أو ثقافياً أو سلعياً ، والموقف من مسألة الهجرة خارج البلاد ، وتقبل فكرة الحصول على جنسية دولة أخرى ، والموقف من مبدأ التطوع . ونؤكد هنا أن هذه مجرد مؤشرات لا تعنى إصدار أحكام بالإلتزام من عدمه ، إذ قد تتداخل ظروف معينة تفرض بعض الأمور على الفرد كالهجرة أو الحصول على الجنسية ، لذلك يمكن القول أن الأسئلة التى شملها هذا المحور تعبر بشكل خاص عن مدى قوة الإلتزام إذا تصورناه كمتصل أحد طرفيه القوة وطرفه الآخر الضعف .

التفضيل بين المنتج الوطنى والأجنبى

١ - التفضيل فى السلع

بتوجيه سؤال للعينة من الطلبة عن تفضيلاتهم للسلع عند الشراء ، وهل يفضلون شراء السلع وطنية الصنع أو أجنبية الصنع .

ذكرت أعلى نسبة من أفراد العينة (٣٨٥٪) أنه لا يوجد فرق بين السلع الوطنية والأجنبية لديهم ، بينما ذكر ٣٤٤٪ أنهم يفضلون شراء السلع المصرية فى حين أجاب ٢٧١٪ منهم أنهم يفضلون شراء السلع الأجنبية . وبالنظر إلى ما إذا كانت هناك إختلافات فى توجهات طلبة المدارس والجامعات - على اختلاف نوعيات التعليم - فى تفضيلاتهم للسلع وجدنا استجاباتهم تشير إلى أن معظم طلبة المدارس الحكومية والأزهرية يفضلون الصناعة والوطنية وذلك بنسبة ٤٦٧٪ لكل منهما ، والنسبة الأكبر من طلبة المدارس الأجنبية تفضل السلع الأجنبية الصنع وذلك بنسبة ٣٦٧٪ منهم ، بينما رأت النسبة الأعلى من طلبة المدارس الخاصة أنه لا يوجد فرق بين السلع الأجنبية والوطنية وذلك بنسبة ٤٣٣٪.

وتوضح هذه النتائج أن نوعية التعليم قد تساهم فى تفضيلات أفراد العينة لنوعية السلع التى يشترونها ، فالذين يتعلمون فى مدارس حكومية أو أزهرية يفضلون الصناعة المصرية على غيرها من الصناعات ، بينما يفضل طلبة المدارس الأجنبية السلع الأجنبية على المصرية ، فى حين أن النسبة الأكبر من طلبة المدارس الخاصة ترى أنه لا فرق بين الأجنبى والمصرى .

ويتفق إلى حد كبير إجابات طلبة الجامعة مع طلبة المدارس فى هذا الصدد . فقد اتضح أن طلبة جامعة الأزهر هم أكثر الطلبة تفضيلا للصناعة الوطنية ، وذلك بنسبة ١٢٢٪ ، يليهم طلبة الجامعة الحكومية بنسبة ٣٤٤٪ ، ثم طلبة الجامعة الخاصة ٢٢٢٪ ، وأخيرا طلبة الجامعة الأجنبية ١٥٦٪ . أما السلع الأجنبية فأكثر الطلبة تشجيعا لها هم طلبة الجامعة الخاصة ٤٠٪ ، يليهم طلبة الجامعة الأجنبية ٣٥٦٪ ، ثم طلبة الجامعة الحكومية ٢٤٤٪ ، وأخيرا طلبة جامعة الأزهر ١١١٪ . وتوضح هذه النتائج تأثير نوعية التعليم فى تفضيل

السلع لدى الطلبة.

ويسؤال الطلاب عن معيار التفضيل بين السلع أشار ٧١٣٪ من إجمالي عينة الاستطلاع إلى أن جودة الصنع هي السبب وراء اختيارهم للسلعة التي يشترونها ، ثم يأتي تشجيع السلع المصرية في المرتبة الثانية ٢٦٣٪ ، بينما حصل متغير التفاخر بالمنتج الأجنبي على أقل استجابة لدى أفراد العينة ١٩٪ . وتوضح هذه النتائج أن أفراد العينة من طلبة الجامعات والمدارس لديهم الوعي الكافي للفرقة بين الجيد والردئ من السلع . وإنهم يشترون ما هو جيد الصنع بغض النظر عن كونه مصري أو أجنبي ، أي أن المعيار هو معيار موضوعي يضع الفائدة والجودة في المقام الأول .

ب- العمل التطوعى

يعتبر العمل التطوعى من الأعمال التي تقيس عدة أشياء ، فقد يقيس به علماء النفس القدرة على العطاء ، أو الرغبة في مساعدة الغير ، وقد يقيس به علماء الاجتماع القدرة على الاندماج في المجتمع والإحساس بمشكلاته . وقصدنا في هذه الدراسة أن نقيس من خلاله شدة الإلتزام للوطن ، حيث أن العمل التطوعى عمل إختيارى ، ولا يقوم به إلا من يشعر بإلتزام معين سواء إلى الناس الذين يتطوع من أجلهم ، أو إلى المكان الذى يجمعه هؤلاء الناس . ولقياس ذلك سألنا أفراد العينة عن رغبتهم فى القيام بهذه الأعمال ونوعيتها ، وكانت النتيجة أن نسبة الإستعداد للقيام بأى عمل تطوعى بلغت ٩٤٫٤٪ من إجمالي عينة الدراسة ، فى مقابل نسبة ضئيلة ليس لديها إستعداد للقيام بهذه الأعمال التطوعية بلغت ٥٫٦٪ فقط من إجمالي العينة . ولوحظ أن هذه النسبة الضئيلة كانت من بين طلبة المدارس الأجنبية فقط ، بينما بلغت نسبة الموافقة على القيام بعمل تطوعى فى بقية أنواع المدارس ١٠٠٪ من إجمالي عينة طلبة المدارس

الأخرى . أما بالنسبة لطلبة الجامعات فقد كانت أعلى نسبة من الطلبة لديها الإستعداد للقيام بالأعمال التطوعية هم طلبة جامعة الأزهر ٩٧٫٨٪ ، بينما أقل نسبة توجد بين طلبة الجامعة الحكومية ٩٠٪ . ولكن الملاحظ إرتفاع نسبة الإستعداد للقيام بالأعمال التطوعية لدى طلبة الجامعات المختلفة بشكل عام ، وهذا يشير إلى احساس قوى بالإنتماء حيث لا يبخل هؤلاء الطلبة بالوقت والجهد فى سبيل المساهمة فى مساعدة الغير ، أو المساعدة فى حل مشكلة قومية كمشكلة محو الأمية . ويظهر هذا واضحا فى الاستجابات التى جاءت على السؤال الخاص بنوعية الأعمال التطوعية التى يفضلون القيام بها ، والتى شملت أحد عشر عملا ، كما يوضح الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

نوعية الأعمال التى يمكن أن يتطوع الطلبة للقيام بها

الاستجابات	ك	٪
المشاركة فى تنمية المجتمع وتوعيته ثقافيا	٩٧	٢١٫٤
المشاركة فى حملات نظافة وتجميل البيئة	٣٠	٦٫٦
المشاركة فى الحملات الصحية لرعاية المرضى	١١٨	٢٦٫٣
المشاركة فى رعاية الأيتام	٨٨	١٩٫٤
المشاركة فى محو الأمية	٢٩	٦٫٤
المشاركة فى رعاية نوى الاحتياجات الخاصة	١٤	٣٫١
المشاركة فى حملات التبرع بالدم	٦٦	١٤٫٦
المشاركة فى الدعوة الإسلامية وبناء الجوامع	٢٢	٤٫٩
جمع المال للفقراء والمحتاجين	١٠٠	٢٢٫١
الدفاع عن الوطن	١٨	٤٫٣
المشاركة فى رعاية المسنين	١٢	٢٫٦
لا أعرف	٣	٠٫٧

ويوضح الجدول أن أكثر الأعمال التطوعية التى يحبون المشاركة فيها هى رعاية المرضى ٢٦٪ ، يليها جمع المال للفقراء ٢٢٫١٪ ، ثم تنمية المجتمع وتوعيته ثقافيا ٢١٫٤٪ ، يليها رعاية الأيتام ١٩٫٤٪ . وأخذت رعاية المسنين أقل نسبة من

الأعمال التي يحبون المشاركة فيها فلم تتعد ٢٦٪ في الأعمال التطوعية . وبين الاستجابات نسبة ضئيلة جدا أقل من ١٪ كانت تحب الاشتراك ، ولكنهم لا يعرفون ما هو العمل الذي يمكن أن يشتركوا فيه . بينما النسبة الغالبة من أفراد العينة كانت تعرف بالتحديد الأعمال التي تحب أن تشارك فيها ، مما يعني أن غالبية أفراد العينة يعرفون جيدا معنى العمل التطوعي وأنواعه المختلفة التي وصلت إلى أحد عشر عملا تنوعت بين الأعمال التي توجه للقضايا العامة ، وتنمية المجتمع بشكل عام . أو الأعمال التي توجه إلى بعض الفئات الخاصة التي لا يخلو منها أي مجتمع مثل الأيتام ، والمسنين ، وذوى الاحتياجات الخاصة ، والمرضى بشكل عام . وكلها أعمال تتم عن شعور أفراد العينة بالإنتماء إلى مجتمعهم ، ومحاولة المساهمة في بنائه وتنميته .

أما القلة القليلة من أفراد عينة البحث (٥٦٪) من الراضين للقيام بأى عمل تطوعي ، فقد أشاروا إلى أسباب رفضهم وكانت تدور حول الإنشغال بالدراسة ، وعدم وجود وقت كاف للقيام بالأعمال التطوعية ، أو عدم معرفة الوسيلة التي يمكن أن يشاركوا بها في هذه الأعمال ، أو رفض أسرهم لذلك خوفا من ضياع وقت الدراسة . وهى فى مجملها أسباب لا تتم عن عدم الرغبة فى الإشتراك فى الأعمال التطوعية . أما من رفضوا لأنهم لا يحبون القيام بمثل هذه الأعمال فكانت نسبتهم ٢٥٪ فقط من جملة عينة البحث ، لأنهم غير مقتنعين بجدوى هذه الأعمال .

ج - الهجرة والجسيرة

يفكر عدد من الشباب فى السفر إلى خارج البلد فى محاولة للحصول على فرصة للعمل أو للتعليم ، وهو اتجاه يزيد أحيانا مع تناقص وجود فرص عمل مناسبة للشباب داخل بلادهم . ولكن هل يمثل هذا عامل ضغط يدفع الشباب إلى الهجرة

الخارج أو الحصول على جنسية دولة أخرى ؟ وفى محاولة للحصول على إجابات على تلك الأسئلة وجهنا لأفراد عينة البحث عدة أسئلة حول هذا الموضوع . وأشارت النتائج إلى أن ٤٣٫٨٪ من عينة الدراسة وافقت على الهجرة إذا أُتيحت لها الفرصة ، بينما رفض ٥٦٫٢٪ من أفراد عينة الدراسة الهجرة خارج البلاد . ويربط هذه النتيجة بنوعية التعليم تبين لنا - كما يوضح الجدول رقم (٤) - أن أكبر عينة من الموافقين على الهجرة كانت بين أفراد عينة المدرسة الأجنبية ، وذلك بنسبة ٥٦٫٧٪ منهم . وكانت أكثر نسبة من الذين رفضوا الهجرة هم من طلبة المدارس الأزهرية إذ بلغت نسبتهم ٧٣٫٣٪ . ويبين الجدول بالتفصيل نسب الموافقة والرفض على الهجرة :

جدول رقم (٤)
ارتباط نوعية الدراسة
بالموافقة على الهجرة إلى الخارج أو رفضها

أوافق		لا أوافق		
ك	٪	ك	٪	
١٠	٣٣٫٣	٢٠	٦٦٫٧	مدرسة حكومية
١٢	٤٣٫٣	١٧	٥٦٫٧	مدرسة خاصة
١٧	٥٦٫٧	١٣	٤٣٫٣	مدرسة أجنبية
٨	٢٦٫٧	٢٢	٧٣٫٣	مدرسة أزهرية

وتوضح إستجابات هذا الجدول أن نوع التعليم يؤثر بشكل واضح فى مدى قدرة أفراد العينة على الاستعداد للهجرة خارج الوطن الأم ، ويبدو منه أن التعليم الحكومى والأزهري يكون أكثر فاعلية فى ربط الطالب بوطنه أكثر من التعليم الأجنبى والخاص . ولكن ربما يشكل المستوى الاجتماعى الاقتصادى لأفراد العينة دورا فى هذا الخصوص ، فخبرة السفر لدى بعض أفراد العينة من

المتحقين بالمدارس الأجنبية والخاصة - خاصة إذا كانت خبرة إيجابية - ربما تشكل عاملاً مساعداً في استعدادهم للسفر والهجرة . ويوضح الجدول رقم (٥) بعض الاختلاف بين نوعية التعليم الجامعي والموافقة على مبدأ الهجرة عما لاحظناه في الجدول السابق الخاص بنوعية المدارس والإستعداد للهجرة ، حيث يوضح أن النسبة الأكبر من طلبة الجامعة الحكومية ٥١٩٪ لديها الإستعداد للهجرة ، بينما النسبة الأعلى في رفض الهجرة تتركز بين طلبة جامعة الأزهر ٦٣٣٪ ، يليهم طلبة الجامعة الخاصة ٥٤٤٪ ، ثم طلبة الجامعة الأجنبية ٥٣٣٪ . ويوضح الجدول نسب الرفض والقبول بالتفصيل كالتالي :

جدول رقم (٥)

مدى ارتباط نوعية التعليم الجامعي بالموافقة على الهجرة (أو رفضها)

لاوافق		وافق		
ك	٪	ك	٪	
٤٤	٤٨٩	٥١٩	٤٦	جامعة حكومية
٤٩	٥٤٤	٤٥٦	٤١	جامعة خاصة
٤٨	٥٣٣	٤٦٧	٤٢	جامعة أجنبية
٥٧	٦٣٣	٣٦٧	٢٣	جامعة الأزهرية

ونستطيع أن نفسر هذه النتائج في ضوء الأسباب التي ذكرها العدد الأكبر من الموافقين على الهجرة ، حيث جاء البحث عن فرصة عمل على رأس هذه الأسباب بنسبة بلغت ٥٥٧٪ من الموافقين على الهجرة ، تلاه تحسين مستوى المعيشة بنسبة بلغت ٤٢٩٪ . فالسببان الأساسيان للهجرة هما البحث عن عمل وتحسين مستوى المعيشة ، وهو ما يفتقده بعض الشباب في مصر نظراً لارتفاع معدل البطالة بينهم ، وذلك حتى بالنسبة للمتعلمين . أما الأسباب الأخرى للرغبة في الهجرة فقد كانت لاستطاعة التعبير عن الرأي وممارسة الحرية في الخارج ، وكانت نسبة من ذكروا هذا السبب ١٢٩٪ من جملة من

يريدون الهجرة ، ثم سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بنسبة ٨٢٪ ، يليها الحصول على فرصة أحسن فى التعليم ٥٢٪ ، وأخيرا للترفيه والتعرف على ثقافة الشعوب الأخرى ، وذلك بنسبة ٣٨٪ .

أما من رفضوا الهجرة إلى الخارج فلهم أسبابهم أيضا ، وكان أول هذه الأسباب أنهم يرفضون الهجرة لأنهم ينتمون إلى هذا الوطن بكل من فيه من الأهل والأصدقاء وذلك بنسبة ٨٤٪ . أما السبب الثانى فكان الخوف من الاحساس بالغربة ١٥٪ ، ثم أسباب أخرى كانت نسبها ضئيلة للغاية مثل صغر السن ، والخوف من المعاملة السيئة خارج مصر ، وكانت نسبة كل منها ١٪ من جملة الراضين .

وتوضح الإستجابات السابقة أن الشعور بالإنتماء القوي للوطن هو الدافع الأساسى والأقوى لرفض الخروج منه ، والتوجه إلى دولة أخرى قد توفر مستوى أعلى للمعيشة وفرص أكثر للعمل . وهذا يعنى أن الإنتماء كان عامل جذب للتواجد على أرض الوطن بالرغم من السلبيات الموجودة فيه . بينما البطالة هى عامل الطرد من الوطن ، وهى السبب الأقوى وراء البحث عن مكان غيره .

أما الحصول على جنسية دولة أخرى فقد قبلها العدد الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٥٩٪ ، بينما رفضها ٤٠٪ . وقد ارتفعت نسبة من قبلوا ذلك بين طلبة المدرسة الأجنبية لتصل إلى ٧٣٪ ، ولم تختلف كثيرا عن طلبة المدارس الحكومية حيث وصلت نسبتهم إلى ٧٠٪ .

وتختلف هذه الاستجابات ونسبتها فى التعليم الجامعى ، حيث يتضح أن أعلى نسبة ممن يوافقون على الحصول على جنسية دولة أخرى كانت بين طلاب الجامعة الأجنبية ٥٧٪ ، وكانت أقل نسبة رغبت فى الحصول على جنسية دولة أخرى بين طلاب جامعة الأزهر ٢٧٪ .

وتبين مما سبق أنه كلما كان التعليم مرتبطا بدول أجنبية أو لغات أخرى غير اللغة الأم ، كلما كان هذا دافعا للحصول على جنسية دولة أخرى .

أما الدول التي يرغب أفراد العينة الحصول على جنسياتها فقد توزعت بين أمريكا ٢٧٣٪ من جملة من يريدون الحصول على جنسية دولة أخرى ، ونالت دول أوروبية نسبة ٢٩٪ ، دول عربية ١٤٩٪ ، كندا ٦٪ ، إيران ١١٩٪ ، أستراليا ٦٪ ، اليابان ١٥٪ وأخيرا جنوب أفريقيا ، البرازيل والهند بنسبة ٥٠٪ لكل منهم .

ويسؤالهم عن تقييمهم الخاص لشعور الإلتناء للوطن لدى غالبية الشعب المصرى وإعطائه ترتيباً جاءت الإجابات كالتالى : يرى ٣٤٤٪ من أفراد العينة أنه شعور قوى جدا ، فى حين يرى ٣٣١٪ أنه شعور قوى ، و٢٧٪ وجد أنه شعور مقبول ، فى حين يرى ١٠٨٪ أنه شعور ضعيف ، وأخيرا ٤٪ يروا أنه شعور ضعيف جدا . وتوضح هذه الاستجابات أن النسبة الأكبر من أفراد العينة (أكثر من ٦٥٪) وجدت أن شعور الإلتناء شعور قوى ، وهو مؤشر يدعونا للتفاؤل فبالرغم من كل السلبيات التى تحدث عنها بعض أفراد العينة سواء فى عدم حصولهم على حقوقهم المختلفة ، ورغبة البعض منهم فى الهجرة ، إلا أنهم فى النهاية يرون أن إلتناء الشعب المصرى إلتناء قوى لدى الغالبية العظمى منهم .

ثالثا : المشاركة السياسية *

يمكن القول بأن المشاركة السياسية تعكس درجة ما من الاحساس بالمواطنة والإلتناء ، مع الأخذ فى الاعتبار سبل ووسائل التعبير عن هذه المشاركة ، سواء كانت سلمية أم عنيفة .

* قام بأعداد هذا الجزء الأستاذ حسن سلامة ، باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويرتبط بقضية المشاركة السياسية عدة قضايا فرعية منها قضية الديمقراطية ومعناها ، مدى فاعلية مؤسسات التنشئة السياسية ، مدى الاقبال على الاشتراك فى الانتخابات سواء الانتخابات الطلابية أو الانتخابات العامة ، بالإضافة إلى مدى فاعلية الأحزاب فى التعبير عن آراء المنتمين إليها ، ومدى نجاحها فى أداء وظائفها ، وأسباب لجوء الراغبين فى المشاركة إلى الاحتجاج أو التظاهر كبدل عن الوسائل والقنوات التقليدية للمشاركة . وسوف نسعى إلى تناول كل قضية من القضايا الفرعية بشئ من التفصيل :

مفهوم الديمقراطية لدى الشباب

طرح سؤال على العينة من طلبة المدارس والجامعات حول معنى الديمقراطية من وجهة نظرهم ، وجاءت الاستجابات لتكشف عن مساواة المبحوثين بين الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى ، على النحو الذى توضحه نتائج الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

معنى الديمقراطية من وجهة نظر المبحوثين

الاستجابات	ك	%
أن أعبر عن رأى بحرية	٣٣٤	٦٩٫٦
أن أشعر أن رأى له قيمة	١٩٠	٣٩٫٦
أن أشارك فى قرارات وطنى	١٠٣	٢١٫٥
أن تكون هناك مساواة فى الفرص	١٢٥	٢٦٫٥
ألا تستبعد بعض الفئات من المشاركة	٦٩	١٤٫٤
أن يتم تداول السلطة	٣٦	٧٫٥
أن تكون هناك انتخابات نزيهة	٦٠	١٢٫٥
استجابات أخرى	٢٩	٨٫١

يوضح الجدول أن ٦٩٫٦٪ من المبحوثين يرون أن الديمقراطية تعنى التعبير عن الرأى بحرية (أخذوا فى الاعتبار أن المبحوث قد اختار أكثر من بديل) ، وجاء

فى المرتبة التالية مباشرة - وإن كان بفارق كبير نسبيا - من يرون أن الديمقراطية تعنى الشعور بأن رأى الفرد له قيمة ، وذلك بنسبة ٣٩٦٪ . ويمكن فهم هذه النتيجة أو تفسيرها فى ضوء التركيبة العمرية لأفراد العينة من الشباب الراغب والطامح فى تكوين شخصيته وأن يكون له رأى مستقل ، وهو ما قد يعود - ولو جزئيا- إلى ظروف التواصل الثقافى التى تتوافر لهؤلاء الشباب عبر وسائل الاتصال الحديثة (الانترنت) دون عناء السفر أو غيره . وجاء فى المرتبة التالية من يرون أن الديمقراطية هى أن تكون هناك مساواة فى الفرص ، وذلك بنسبة ٢٦٪ . فى حين جاء فى المرتبة التالية من يرون أن الديمقراطية هى المشاركة فى قرارات الوطن بنسبة ٢١٪ . تلا ذلك من يرون أن الديمقراطية تعنى ألا تستبعد بعض الفئات من المشاركة ، وأن الديمقراطية هى أن تكون هناك انتخابات نزيهة ، وقد جاء على التوالى بنسبة ١٤٤٪ ، ١٢٪ . فى حين جاء من يرون أن الديمقراطية هى أن يتم تداول السلطة فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٧٥٪ . وهذه النسبة الأخيرة تثير التساؤل حول مدى فهم أفراد العينة للمعنى الحقيقى للديمقراطية ، خاصة فى ضوء أن أحد جوانب الديمقراطية المهمة هى تداول السلطة وعدم احتكارها .

وإذا انتقلنا إلى الاستجابات الواردة فى السؤال الخاص بالعوامل التى تحد من الديمقراطية فى أى بلد من البلدان من وجهة نظرهم ، فقد جاءت أعلى نسبة (٤٦٪) من يرون أن عدم مشاركة الجماهير فى القرارات فى مقدمة العوامل التى تحد من الديمقراطية . وهو ما قد يعكس رغبة عارمة لدى هذه العينة فى المشاركة بوصفها جوهر الديمقراطية الحقيقية ، بحيث لا تستأثر نخبة بعينها بعملية صنع واتخاذ القرار . ولعل هذا التفسير يمكن قبوله فى ضوء حقيقة أن الاستجابة التالية مباشرة كانت هى الاستئثار بالسلطة وجاءت بنسبة

٤١٧٪ بوصفها من العوامل التي تحد من الديمقراطية ، وجاء عدم الاحساس بالأمن فى المرتبة التالية بنسبة ١٩٦٪ ، فى حين جاء عامل عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية للنشء فى المرتبة التالية بنسبة ١٥٨٪ ، واقترب منه بنسبة ١٢٨٪ عامل وجود القوانين الاستثنائية ، وجاء كل من عدم اشباع الحاجات الأساسية ، وعدم تداول السلطة بين الأحزاب فى المرتبتين الأخيرتين بنسبة ١٢٩٪ ، ١١٥٪ على التوالى .

مؤسسات التنشئة السياسية والممارسة الديمقراطية

وحول أهم المؤسسات التى تقوم بدور أساسى فى عملية التنشئة السياسية للشباب بوصفها تؤهلهم للمشاركة فى الشأن العام جاءت وسائل الإعلام فى مقدمة مؤسسات التنشئة التى تقوم بهذا الدور ، بنسبة تزيد على ربع العينة (٢٥٤٪) ، وهو أمر متوقع فى ظل ما نعيشه فى عصر السماوات المفتوحة التى تشهد عشرات القنوات بل مئات القنوات الأرضية والفضائية التى تنقل الحدث بحيث تجعل المتلقى يشعر بأنه يعايشه لحظة بلحظة ، كما تحقق التقارب بين الأفراد متجاوزة المسافات والأمكنة ، ولذلك يمكن القول بأن الفرد يتفاعل مع الآخرين دون أن يتواجد الجميع فى نفس المكان . وجاءت الجامعة فى المرتبة التالية كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية بنسبة ٢٣١٪ ، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء التيارات السياسية المنتشرة واقعيا داخل أسوار الجامعة واهتمام طلابها بالشأن العام ، وأخذاً فى الاعتبار الدور التاريخى لطلاب الجامعة فى الحياة السياسية المصرية . بينما احتلت الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢٥٪ ، على الرغم من الاعتراف بأن الأسرة هى مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى بحكم انتماء الفرد إليها ، وأخذاً فى الاعتبار أن عمليات التنشئة للفرد تبدأ منذ سن الثالثة ، وفق ما تشير إليه بعض

الدراسات خاصة فيما يتصل بالمعارف السياسية . وارتفعت نسبة من يرون أن جميع مؤسسات التنشئة المذكورة (الأسرة - المدرسة والجامعة - وسائل الإعلام - الأحزاب السياسية) لا تقوم بأى دور فى عملية التنشئة السياسية لتصل إلى ١٥٨٪ من إجمالى العينة ، وهو ما قد يثير التساؤل حول مدى فهم هذه الشريحة لعملية التنشئة ذاتها ومؤسساتها ، وجاءت الأحزاب - على الرغم من أهميتها فى عملية التنشئة السياسية - فى مرتبة متأخرة بنسبة ٧٥٪ لتعكس رؤية هذه العينة حول التدهور الذى أصاب وظائف تلك الأحزاب ، بحيث أضحت - من وجهة نظرهم - لا تمارس أبسطها وهى عملية التنشئة السياسية . وجاءت المدرسة فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٥٦٪ وهو ما يمكن تفسيره بانشغال الطلبة بأمور الدراسة . وغياب المضمون السياسى عن المناهج الدراسية الذى يسمح بإيجاد أو تشجيع الفرد المهتم بالشأن العام .

إن المشاركة - مثل الانتخابات العامة لاختيار مرشحين أو أعضاء البرلمان أو نحوه - تعد خطوة على طريق بناء مواطنة فعالة ، تبدأ أولاً بامتلاك المواطن بطاقة انتخابية . وتكشف استجابات الطلبة - جامعيين وفى المدارس - على السؤال الخاص بامتلاك بطاقة انتخابية عن ضالة نسبة من يحوزون بطاقة انتخاب ، حيث تصل إلى ٦٧٪ فقط ، بينما تصل نسبة من ليس لديهم بطاقة انتخاب (٩٣٪) ، وهى نسبة مرتفعة للغاية حاولنا تفسيرها بالتعرف على الأسباب التى كانت وراء عدم استخراج هذه النسبة لبطاقة انتخابية . وجاءت الاستجابات على السؤال الخاص بأسباب عدم استخراج بطاقة انتخابية لتكشف عن عدة أمور ، حيث جاء السبب الأول وراء عدم استخراج بطاقة انتخابية بين عينة البحث أنهم لا يعرفون إجراءات استخراج البطاقة (بنسبة ٣٠٪) ، فى حين جاء السبب الخاص بعدم شعور المبحوث بأهمية وجود بطاقة انتخاب فى المرتبة

الثانية بنسبة ٢٨٪ ، يلى ذلك السبب الخاص بعدم وصول المبحوث إلى السن القانونى بنسبة ٢٠٪ ، تلاه عدم وجود وقت لذلك بنسبة ١٥٪ . وتكشف هذه النتائج عن غياب التوعية المطلوبة للتعريف بإجراءات استخراج البطاقة والحث على امتلاكها كأحد مظاهر المواطنة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن العبرة ليست فقط بوجود بطاقة انتخابية لدى المبحوثين - على أهميتها ودالتها- إلا أن الممارسة تكتسب أهمية أكبر ، خاصة فيما يتصل بالإقبال على المشاركة فى الانتخابات العامة والإدلاء بالأصوات . وقد أشار ٢٠ طالبا تبلغ نسبتهم ٦٢٪ من الحائزين على بطاقات انتخابية (وعدهم الكلى ٣٢ طالبا) بأنهم شاركوا بالتصويت فى الانتخابات العامة ، بينما لم يشارك ١٢ طالبا بنسبة ٣٧٪ ، وهو ما قد يعد مؤشرا جيدا فيما يتصل بكون حائزى البطاقات الانتخابية قد قاموا باستخراجها عن قناعة ورغبة فى المشاركة ، ولتيسير إجراءات إدلائهم لأصواتهم باعتبار ذلك حقا لهم كمواطنين . وقد يكتسب التحليل عمقا أكبر إذا تأملنا الأسباب التى أوردها المبحوثون الذين شاركوا فى الانتخابات العامة لتفسير إقبالهم على المشاركة حيث حصل البديلان (لأن هذا حق لى ، وحتى أختار المرشح الملائم) على نسبة ٤٠٪ ، وجاء فى المقدمة ليكشفنا عن رغبة وفهم من جانب المبحوثين المشاركين فى الانتخابات بأن الأدلاء بالصوت هو من أهم حقوقهم ويسمح لهم باختيار المرشح الملائم ، كما أنه قد يعكس قدرا من الثقة من جانبهم فى كفاءة النظام السياسى وكفالاته لشروط المواطنة وأبسطها الإدلاء بالصوت فى الانتخابات .

وفى المقابل فإن كل الفئة من المبحوثين الذين لم يشاركوا بالتصويت فى الانتخابات - (١٢ مبحوثا) - يعتقدون أنه لا قيمة لصوتهم ، ومن ثم عزفوا عن المشاركة لهذا السبب . فى حين أشار ثلاثة منهم إلى أن الانتخابات غير

نزحية ، وأقر ثلاثة آخرون أن الانتخابات صورية ، بينما لم يجد ثلاثة آخرون من هذه الفئة وقتا للمشاركة فى الانتخابات . ويمكن القول أن هذه الفئة - على قلتها - قد تعتقد أن الدولة قد تؤدي عنهم بعض المهام بما فى ذلك إختيار المرشح ، ومن هنا شعروا بأنه لا قيمة لصوتهم وهو ما يرتبط أيضا بالاعتقاد والنزى ظل شائعا حول أن الانتخابات ماهى إلا إجراء شكلى ، إلا أن هذا الاعتقاد قد تراجع بالنظر لصاله نسبة إختيار البديل الخاص بعدم نزاهة الانتخابات أو أنها صورية ، وذلك تحت تأثير الجهود الحكومية لد الاشراف القضائى على جميع مراحل الانتخابات .

وتتيح عضوية الأحزاب السياسية العديد من الفرص لأعضائها للمشاركة فى الحياة العامة والتدريب على المناقشات لإبداء الآراء ونقد السياسات ، وفتح الباب أمام عملية التجنيد السياسى لبعضهم وتولى مناصب معينة . كما أنها تمثل قناة مهمة لنقل الآراء بين الفرد والدولة من خلال سعيها إلى تجميع مصالح أعضائها والتعبير عنها فى إطار الصالح العام . ويكشف الانتماء إلى تلك الأحزاب عن عدة أمور ، منها بلورة تيارات سياسية محددة داخل المجتمع تعبر عنها تلك الأحزاب ، وجود قاعدة شعبية وتأييد مجتمعى لها ، رغبة من الأعضاء فى المشاركة فى الحياة السياسية . وتكشف استجابات المبحوثين على السؤال الخاص بالانتماء إلى حزب من عدمه عن عدة أمور : حيث ترتفع نسبة من لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بين مفردات العينة لتصل إلى أكثر من ٩٥٪ ، الأمر الذى يكشف عن نوع من اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسى لدى أفراد هذه العينة . وهو ما يتضح بدرجة أكبر عندما نتعرف على أسماء الأحزاب التى ينتمى إليها هذا العدد القليل من أفراد هذه العينة .

وقد أوضحت النتائج أن ٢١ مبحوثا من المنتمين للأحزاب منضمون إلى

الحزب الوطنى ، وهو أيضا أمر لا يحتاج إلى تفسير فى ظل التاريخ الطويل للحزب وارتباطه بالدولة . فى حين انتمى طالب واحد فقط إلى الحزب الناصرى ، وهو الحزب المعارض الوحيد الذى ورد ذكره على لسان المبحوثين .

وحول الأسباب التى أوردها من أقرروا بانتمائهم إلى أحزاب ، جاءت الاستجابة على السؤال الخاص بلماذا ينتمون إلى هذا الحزب لتكشف عن أن تاريخ ارتباط الحزب الوطنى بالدولة جعل منه الحزب الأكثر شيوعا لدى هذه العينة ، يضاف إلى هذا استمراره فى السلطة لفترة طويلة جعلته أكثر شعبية من غيره من الأحزاب ، فجاء البديل الخاص بأنه الحزب الحكومى الشائع لدى أغلبية أفراد الشعب فى الصدارة لدى سبعة مبحوثين ، يليه البديل الخاص بالدفاع عن قضايا الشباب والذى اختاره أربعة مبحوثين من المنضمين إلى الأحزاب ، وذلك بحكم الاهتمام الكبير والنشاط الذى تقوم به الأمانات الجديدة داخل الحزب كإمانة السياسات التى تنادى بالاهتمام بقضايا الشباب وحل مشكلاتهم . بينما تساوت البدائل الخاصة بتحقيق الحزب لمصالح الشعب - المناداه بالحرية والسلام - والإعجاب بالأفكار والآراء التى يطرحها الحزب حيث أقر بها ثلاثة مبحوثين من الإجمالى ذاته . بينما جاء البديل الخاص بإتاحة الفرصة للمشاركة والحوار فى مرتبة تالية حيث اختاره مبحوثان فقط . وجاء البديل الخاص بالإيمان بفكر جمال عبد الناصر ليكشف عن سبب إنتماء هذا الطالب الوحيد إلى الحزب الناصرى .

وحول أسباب عدم الانتماء للأحزاب ، كشف المبحوثون غير المنتمين للأحزاب - وعددهم ٤٥٨ مبحوثا - عن عدة أمور ، يوضحها جدول رقم (٨) التالى :

جدول رقم (٨)

أسباب عدم الانضمام للأحزاب (ن = ١٥٨)

ك	%	
٢٨	٦٤	صغر السن وعدم اتساع المدارك
٥٢	١١٤	عدم وجود وقت
٩	١٩	عدم فهم الأمور السياسية
١٦	٣٥	الانشغال بالدراسة
٤	٩	خوف الأسرة
٧٤	١٦٢	عدم الاهتمام بالسياسة
١٢٠	٣٦٢	عدم الاقتناع بفاعلية الأحزاب في المجتمع
١٣٥	٢٩٥	عدم معرفة شيء عن الأحزاب وكيفية المشاركة فيها
٦	١٣	الخوف من التعرض لمشاكل سياسية
١	٢	الانتماء إلى الأحزاب في حاجة إلى وساطة
١٤	٣١	دون سبب

ويكشف هذا الجدول عن أن السبب الأول وراء عدم إنتماء غالبية أفراد العينة للأحزاب هو عدم معرفة الباحثين بنشاط تلك الأحزاب وكيفية المشاركة فيها ، وبلغت نسبته ٢٩٥٪ . تلاه مباشرة السبب الخاص بعدم الاقتناع بفاعلية الأحزاب ودورها في المجتمع بنسبة ٣٦٢٪ ، ويأتي في المرتبة الثالثة السبب الخاص بعدم الاهتمام بالسياسة بنسبة ١٦٢٪ ، وهو ما يكشف عن استمرار حالة اللامبالاه السياسية بين قطاع من الباحثين . وجاء السبب الخاص بعدم وجود وقت في المرتبة التالية بنسبة ١١٤٪ ، واقتربت الأسباب المتعلقة بصغر السن وعدم اتساع المدارك ، وعدم وجود ديمقراطية بين الأحزاب ، والانشغال بالدراسة قريبة من بعضها البعض ، فجاءت بنسبة ١٩٪ ، ٤٨٪ ، ٣٥٪ على التوالي . في حين جاء السبب الخاص بالخوف من التعرض لمشاكل سياسية في حالة الإنتماء للأحزاب في المرتبة التالية بنسبة ١٣٪ ، تلاه أسباب أخرى كالخوف من الأسرة ، أو أن الانتماء إلى الأحزاب يحتاج إلى وساطة بنسب ٢٪ ، ٩٪ على التوالي ، وهو ما قد يكشف عن قصور في وعي الباحثين بأبعاد

وحقائق الحياة السياسية .

ويمكن القول بأن توافر الأساليب وقنوات المشاركة من أحزاب أو نقابات ونحوها يمكن أن يوفر قاعدة صلبة للحوار والنقاش وتبادل الآراء وصولاً إلى تسوية سلمية للخلافات بين القوى المتعددة ، وبمفهوم المخالفة فإن غياب أو انسداد هذه القنوات قد يتيح الفرص لبروز أشكال أخرى غير شرعية لهذه المشاركة كالمظاهرات أو أعمال الشغب والتمرد ونحوها. ويسؤال المبحوثين عن امكانية اشتراكهم في مظاهرة للتنديد بموقف أو سياسة معينة ، أجاب ٢٥٨ طالب - يشكلون نسبة ٥٣٫٨٪ - بإمكانية مشاركتهم في المظاهرات . بينما رفض ذلك ٢٢٢ طالب بنسبة ٤٦٫٢٪ . ويوضح الجدول رقم (٩) الأسباب التي أوردها الموافقون على الاشتراك في المظاهرات للتنديد بسياسات معينة :

جدول (٩)

(أسباب إمكانية الاشتراك في المظاهرات)* (ن=٢٥٨)

الاستجابات	ك	٪
التعبير عن الرأي والاحتجاج	١٧١	٦٦٫٣
لاقتناعاً بفاعلية التظاهر لتغيير الأوضاع السلبية	٣٠	١١٫٦
أشعر أني أقوم بدور مؤثر في المجتمع	٨	٣٫١
تعبيراً عن الروح الوطنية	١٨	٧٫٠
للدفاع عن حقوق المواطنين	١١	٤٫٣
لإحساسى بالظلم	٤	١٫٦
لتوصيل رأى الشعب للحكومة	١٢	٤٫٧
تقليداً لما يفعله الآخرون	٤	١٫٦
تفريغاً لشحنة الغضب داخلي	٥	١٫٩
لإيمانى بالقضية التي أتناها عنها	١٩	٧٫٤

* يمكن اختيار أكثر من بديل .

وقد جاء السبب الخاص بأن المظاهرة سبيل للتعبير عن الرأي والاحتجاج في مقدمة الأسباب التي طرحها الموافقون على المشاركة في المظاهرة حال

قيامها، وجاء بنسبة ٦٦,٣٪ ، بينما جاء السبب الخاص بقناعة المبحوثين بفعالية المظاهرة فى تغيير الأوضاع السلبية فى المرتبة التالية بنسبة ١١,١٪ ، وتأتى أسباب حماسية كالإيمان بالقضية موضع التظاهر ، أو التعبير عن الروح الوطنية (بنسبة ٧,٤٪ ، ٧٪ على التوالى) ، بينما جاء السبب الخاص بتوصيل رأى الشعب للحكومة فى المرتبة التالية بنسبة ٤,٧٪ ، يليه السبب الخاص بالدفاع عن حقوق المواطنين بنسبة ٣,٤٪ ، ومن بعده السبب الخاص بأن المتظاهر يشعر بأن له دورا فى المجتمع بنسبة ٣,١٪ ، وجاءت أسباب أخرى يعد ذلك مثل تقليد لما يفعله الآخرون ، تفرغ لشحنة الغضب أو الاحساس بالظلم بنسب ضئيلة تتجاوز ١٪ بقليل .

وعلى حين أقر ٥٥,٤٪ من عينة البحث أن أسلوب التظاهر مفيد كأحد أشكال الاحتجاج ، نجد أن النسبة الباقية ٤٤,٦٪ لا تراه كذلك . ويمثل إرتفاع نسبة من يقررون بفائدة أسلوب التظاهر كأحد أشكال الاحتجاج تأكيداً لرأى أكثر من ثلثى من أقرروا بإمكانية اشتراكهم فى المظاهرات حال قيامها بوصفها تعبيراً عن الرأى والاحتجاج .

وحول أسباب عدم المشاركة فى المظاهرات ، جاء اقتناع غير الراغبين فى المشاركة بعدم فائدة هذه المظاهرات فى تغيير الأوضاع فى صدارة أسباب عزوفهم عن الاشتراك فيها بنسبة ٥٥٪ . فى حين جاء بعدها بفارق كبير السبب الخاص بالخوف من الشرطة بنسبة ٢٠,٣٪ ، واقترب منه السبب الخاص بأن تلك المظاهرات همجية وغير منظمة بنسبة ١٨,٥٪ . وجاء عدم الاهتمام بالسياسة فى مرتبة تالية بنسبة ٥٪ . واقترب السبب الخاص باعتراض الأسرة ، والآخر الخاص بعدم وجود وقت بنسبة ٣,٦٪ ، ٣,٢٪ على التوالى .

خاتمة

نخلص من هذه الدراسة بأن الوطن لدى معظم أفراد العينة هو المكان الذى ولدوا وعاشوا فيه ، أما المواطنة فهي الانتماء للوطن والولاء له والدفاع والتضحية من أجله .

- وكان الحق فى التعليم هو أكثر الحقوق التى يرى أفراد العينة أنهم يحصلون عليها ، بينما كانت المشاركة السياسية هى أقل الحقوق التى رأى أفراد العينة أنهم يحصلون عليها .

- أما أهم الحقوق التى يرون أنه يجب أن يحصلوا عليها فكان حقهم فى العمل، مما يعكس احساسهم العالى بمشكلة البطالة .

- وبالنسبة للأعمال التطوعية ، كانت النسبة الغالبة من عينة البحث مستعدة للقيام بالأعمال التطوعية بمختلف أنواعها .

- رفض معظم أفراد العينة من طلبة التعليم الحكومى والخاص ، مبدأ الهجرة بينما قبله طلبة التعليم الأجنبى والخاص . كما قبلت النسبة الأكبر من طلبة التعليم الأجنبى الحصول على جنسية دولة أخرى .

- واحتلت وسائل الإعلام صدارة مؤسسات التنشئة التى تقوم بدور أساسى فى عملية التنشئة السياسية للشباب فى رأى أغلبية هذه العينة .

- لا يمتلك ٩٣٪ من إجمالى العينة بطاقة انتخابية ، وهو ما يعود إلى عدة أسباب ، وجاء السبب الخاص بعدم معرفة إجراءات استخراج البطاقة فى صدارة هذه الأسباب .

- ترتفع نسبة من لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بين مفردات العينة لتصل إلى أكثر من ٩٥٪ ، وانتمى أكثر من ٩٠٪ من الذين ينتمون إلى أحزاب إلى الحزب الوطنى ، بينما انتمى طالب واحد فقط للحزب الناصرى .

المراجع

- Encyclopaedia Britannica, INC., The New Encyclopaedia Britannica*, 32 vol., - ١
15th ed., p. 332.
- World Book International, The World Encyclopaedia* (London: World Book, - ٢
Inc.) vol. 4, p. 15.
- ٢ - البجاني ، أحمد صديق ، *مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية* ، القاهرة ،
مركز يافا للدراسات والأبحاث ، ١٩٩٩ ، ص ٩١ .
- ٤ - مناع ، هيثم ، *المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي* ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق
الإنسان ، ١٩٩٧ ، ص ٦ .

Abstract

OPINION POLL ON CITIZENSHIP AND POLITICAL PARTICIPATION

Mona Youssef Hassan Salama

This poll is concerned with citizenship, as an important issue in the recent political thought and life. It aims to reveal the intense and depth of citizenship among youth, through some indicators of related issues, such as belonging and political participation. The poll was applied on a sample of students (400) from different high schools and universities, representing the diversity of the educational society in Egypt.

الإرهاصات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث والمعاصر رؤية تاريخية بنائية

أحمد حسين*

يعنى المقال الراهن بالسياق التاريخي البنائي والمعرفي اللذين في إطارهما نبتت فكرة المجتمع المدني . وينطلق من قناعة أساسية هي أن مفهوم المجتمع المدني اكتسب معاني مختلفة واكتسب بمضامين سياسية وأيديولوجية متنوعة، وفقاً للظروف التاريخية والمجتمعية التي كان يتم تعريفه فيها ، وتبعاً للتشكلات المعرفية القائمة آنذاك ، وذلك فهو يكتسب الآن معنى ومضموناً يفايران - إلى حد كبير- ما كان قد اكتسبهما في مرحلة تاريخية سابقة وفي ظل أوضاع اجتماعية وسياسية مختلفة .

يشير المجتمع المدني في مفهومه المعاصر بوجه عام إلى جملة المؤسسات الطوعية التي تملأ الفراغ الاجتماعي بين الفرد والأسرة ، والدولة : كالأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، والجمعيات الاجتماعية والثقافية وأجهزة الإعلام ... إلخ ، والتي تسهم في التحولات السياسية والديمقراطية في المجتمع . أما على مدار القرنين (١٧و١٨) فقد قُصِدَ به المحاولات الدوية لظهور الدولة والحكم المدني خارج النظام الثيوقراطي ، ثم التوصل إلى عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة يتضمن التزامهما بما يمليه التعاقد من حقوق وواجبات . ويمكن

* باحث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

القول إن المعنى المتداول الذى يستخدم به المفهوم فى عصرنا الراهن يعود - إلى حد كبير - إلى القرنين السابقين (١٩ و ٢٠) ، إذ شهد المفهوم تطوراً جعله مختلفاً بعض الشيء عن تلك المعانى التى طالما ارتبطت به لدى مدرسة العقد الاجتماعى على سبيل المثال . والعرض التالى يشرح فى إيجاز أهم إسهامات المدارس النظرية المختلفة التى كان لها فضل صياغة ويلورة مفهوم المجتمع المدنى ، مروراً بكل من فرجسون وبابن ، ثم الفلسفة الحديثة والمعاصرة حيث هيجل وماركس وجرامشى ، ثم الحديث عن الانبعاث المعاصرة للمجتمع المدنى فى العالم ، فى إطار ما سسمى بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطى . كما يعرض المقال عدداً من الملاحظات الأولية حول موقع الدول العربية على خريطة هذا الجدول .

أولاً - الفلسفة السياسية الكلاسيكية الحديثة : ميلاد مفهوم المجتمع المدنى

خبر المجتمع الأوروبى بنية طبقية صارمة ، تقننت وفقاً لها ملكية الأرض والمزايا العينية ، تقنياً يميز بين مالكين وتابعين ، ويُشرع لهذه البنية تصوراً أيديولوجياً يربط بين السلطة والقدسية ، ويقضى باعتبار السلطة مطلقة فى مرجعيتها السياسية أو الدينية . وقد صاغ هذا التصور الأيديولوجى رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس ، فتوازى مع هيمنة هذا النسق الفكرى السياسى الثيوقراطى نظام اجتماعى اقتصادى قاس إلى حد كبير . ففى النظام الإقطاعى انقسم المجتمع الأوروبى إلى طبقات : الذين يتعبدون وهم كبار رجال الدين ، والذين يحاربون وهم النبلاء ، والذين يعملون ويكدون من أجل إطعام الآخرين وهم السواد الأعظم من البشر الذين كانوا بمثابة أقتان أو فى وضعية اجتماعية قانونية مماثلة لذلك ^(١) . إلا أنه ومع تفجر الثورتين - الصناعية والسياسية - تغيرت بشدة البنى الأيديولوجية والمادية ، فظهرت حركة شديدة للإصلاح الدينى،

وأبيحت حرية الفكر والاعتقاد، وتحرر العقل الإنساني من كل سلطان، ووضعت كافة الأفكار والممارسات تحت مجهر التشريح والنقد العنيف بمعيار العقل وحده، وبدأت الأصوات تطالب بتغيير كافة النظم الاجتماعية المختلفة : سياسية ، ودينية ، وأخلاقية ، واقتصادية ^(٦) . ثم مع ظهور الطبقة البرجوازية باستقلالها الاقتصادي والسياسي وتصادد دورها الاجتماعي ، حملت مشعل الحضارة والتنوير ، وشجعت الأفكار العقلانية المستنيرة ، ودعّمت مطالب الإصلاح على كافة الأصعدة الاجتماعية ^(٧) . مجمل القول إن هذه التغيرات إن دأت على شيء فإنما تدل على ميلاد شيء جديد تماماً ، ذلك الذي عبر عنه "روسو" في العقد الاجتماعي ، حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم ، نظام اجتماعي جديد لديه عزم أكيد على مقاطعة النظام القديم، وتوقيع عقد أيديولوجي على ميلاد المجتمع المدني . .

١- مدرسة العقد الاجتماعي Social Contract

وتعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر ^(٨) ، وتعتبر إسهامات فلاسفتها وما أنتجته من جدال من مصادر التراكم الذي أفادت منه - بصور مختلفة - نظرية المجتمع المدني . وقد بدأ أنصار هذه المدرسة من افتراض أساسي مؤداه أن ثمة حالة طبيعية عاشها الإنسان قبل أن يحيا في مجتمع ، تلك الحالة الأولى خضع فيها البشر لقوانين الطبيعة وحدها، ثم انتقل بعدها إلى الحياة في إطار مجتمع يعيش ويسلك وفقاً لضوابطه وقوانينه . ويغض النظر عن الخلاف حول ما إذا كانت حالة الطبيعة تعد خيراً كاملاً ، وأن الإنسان . بانتقاله إلى العيش داخل المجتمع فقد جزءاً مهماً من سعادته وبهجته ، فإن ماتوصل إليه الفلاسفة هو استحالة استمرار الإنسان في هذه الحالة الأولى ، وضرورة وجود نوع من التعاقد الاجتماعي بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش

فيه . ولكن ما شكل هذا التعاقد وطبيعته ، وكيف يتسنى له أن يصاب ، وما دور كل من المواطنين والحكام فى ضوء هذا التعاقد ؟ كانت هذه بمثابة نقطة الاختلاف بين فلاسفة هذه المدرسة . فالفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز - على سبيل المثال - ارتأى أن التعاقد الاجتماعى لابد وأن يُبنى على الخوف المشترك من الجميع على مصالحهم الذاتية ؛ لأن الأناية والفردية هى الوازع الذى يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر مما يمكن تحصيله من الماديات . وأن الحاكم هو الشخص الوحيد الذى له الحق فى استخدام القوة والقهر متى لزم الأمر . فالأفراد عليهم أن يؤدوا الواجبات والالتزامات المفروضة حينما تطلب منهم ، وإذا ما رفضوا يتلقون العقاب المناسب ، مما يضمن تحقيق الاستقرار والترابط الاجتماعى، وبقاء التعاقد . فالخوف من القوة او استخدامها هو الذى يضمن - بدوره - امتثال الأفراد للمعايير والضوابط الأخلاقية ، والقوة لدى هوبز مرادفة للدولة ، التى رأها بمثابة "التنين" Le viathan الذى لن يستطيع أحد غيره أن يكبح جماح الأفراد^(٩).

أما لوك فاكد أن نشأة المجتمع المدنى جاءت نتيجة الاختلاف الذى حدث بين أفراد المجتمع الطبيعى فى تفسير حقوقهم الطبيعية ، ونظرا لعدم وجود قاض محايد كانت نشأة الحكم المدنى، كى توفر سلطة التقاضى وتنفيذ الأحكام القضائية. والروابط التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع المدنى ليست طبيعية بل تعاقدية ، وهى مفتوحة لأفراد جدد قد يشاعون الانضمام إلى ذلك المجتمع. ويرى لوك أنه فى إطار المجتمع المدنى يسلم أعضاء المجتمع عملية الحكم إلى مجموعة من الأفراد القادرين على ممارسة الحكم ، والقادرين على إصدار القوانين التى تكفل الحقوق الطبيعية للأفراد التى كانوا يتمتعون بها فى مجتمع الطبيعة ، وعلى المجموعة الحاكمة تنفيذ هذه القوانين ومعاينة المخالفين ، وذلك كله بغية احترام

حق الملكية . ويؤكد لوك أنه فى سياق المجتمع المدنى يتم الفصل بين السلطات والتحديد الدقيق لها، كما تُجرى انتخابات دورية تتجدد فيها دماء النخبة الحاكمة . وإذا ما شعر أفراد المجتمع أن الحكومة تسيئ استخدام سلطاتها فإن لهم الحق فى إعفاء الحكومة من مهامها ومناصبها ، وإلغاء التفويض الجماهيرى لها بتولى الحكم^(٦) . يخلص ذلك إلى أن لوك يعادل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى أو الدولة ، فكلاهما لديه يعبران عن شئ واحد ، هو الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع الإنسانى . وفى حين رد لوك الانتقال من حال الطبيعة إلى الاجتماع الإنسانى إلى عملية الاختلاف بين الأفراد، فإن جان جاك روسو أرجعها إلى غريزة "حب الامتلاك" عند الإنسان بسبب انغماسه فى حياة المدنية والعلوم والفنون والحضارة ، وهنا وجب الانتقال إلى نظام اجتماعى مدنى جديد، لاستحالة الاستمرار على الحالة القائمة . فى ظل هذا النظام المدنى الجديد تتكامل مجموع الإرادات الفردية الخاصة للمواطنين فى شكل إرادة عامة يسميها روسو الشعب ، والذين هم متساوون وليس لأحد حق طبيعى على الآخر . وبموجب هذه الإرادة العامة يضع كل شخص نفسه وجميع قوته شركة تحت إدارة هذه الإرادة العامة فى إطار عقد اجتماعى ، يكون المواطنون بموجبه فاعلين ، ولهم القدرة على اتخاذ القرارات ، ولا يمكن لهم التنازل عن سيادتهم أو إرادتهم^(٧) . وهكذا يتضح أن الفكر السياسى الأوروبى التقليدى - وبدون استثناء - حتى منتصف القرن الثامن عشر لم يكن قد فُرق بعد بين الدولة والمجتمع المدنى اللذين كانا بمثابة مفهوم واحد متداخل يشير إلى نمط من أنماط الهيئات السياسية ، يخضع المواطنون فى إطاره لمجموعة من القوانين الخاصة التى تضمن نظاما يتحقق فيه الأمن والحكم الجيد . إلا أنه بحلول النصف الثانى من القرن الثامن عشر أضحت مفهوم المجتمع المدنى واحداً من

المفاهيم الرئيسية التي تميز الفكر السياسي الأوروبي^(٨) .

٢ - آدمز فرجسون Adams Ferguson

لا يُعد المجتمع المدني - لدى فرجسون - مجالا متميزاً عن الدولة ، بل شيئاً واحداً ، فالمجتمع المدني نمط من النظام السياسي ينظم ذاته ، ويحمي فنونه الإنتاجية والتجارية ومنجزاته الثقافية ومضامين الشعور العام التي تنتشر عبر فضاءه ، كل ذلك بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة ، كما كان حال اليونان القديمة والجمهورية الرومانية. إذ شكلت هذه الأمثلة العتيقة للمجتمع المدني - لدى فرجسون - نماذج مثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة مثل بريطانيا. يرى فرجسون أن تلك الميول التمديدية جلية في المجتمعات الحديثة . فالتجارة والصناعة شهدتا طفرة واسعة ، ومصادر الثروة الطبيعية تراكمت بصورة لم يسبق لها مثيل ، وازدادت فنون الإنتاج التكنولوجية ، وأضحى مبدأ تقسيم العمل واسع التطبيق بين العمال والرأسماليين ، هذه الفئة الأخيرة التي تناقص إنتاجها وتزايد ربحها^(٩) . وثمة نزعة اعتذارية نستشفها لدى فرجسون تجاه تقدم المجتمع المدني حينما يؤكد أن نجاح المجتمع المدني في تأسيس حكومة منظمة وتطوير الحالة الإنتاجية لم يحقق مزيداً من الأمن والأمان الاجتماعيين ، بل على العكس ظهرت عوائق خطيرة تمثل أشكالاً متنوعة من الفساد والانحدار الأخلاقي ، وهي حالة غير مقصودة من نتاج ترتيبات هذه النوعية من المجتمعات . لقد ذهب فرجسون إلى أن ثمة خطراً يعترى المجتمع المدني وهو افتقاده إلى الشعور العام الذي يربط بين المواطنين، فأصبحت الحياة العامة المجال الذي يكافئ فيه الإنسان على طموحه وغروره ، وليس الذي يخلق أفضل الفرص لتحقيق السعادة والبهجة للعقل والقلب الإنسانيين . وقد عول فرجسون - في الواقع - كثيراً على مبدأ تقسيم العمل

بوصفه المهيء الأول للفساد والانحدار الأخلاقيين اللذين أصابا الروح الاجتماعية العامة . ويبرهن على ذلك بأنه فى اليونان القديمة والجمهورية الرومانية - حيث أشكال التنظيم البسيطة - غاب الفساد نسبياً. أما فى المجتمعات المدنية الحديثة - حيث التناقض والتقسيم العميق للعمل بين الإدارة العامة والمواطنين والسياسيين ، بين العمال وأصحاب الأعمال ، بين الضباط والمدنيين - فتاكدت روابط الحياة الجمعية المدنية . وحتى الشعور بالتفاعل بين الأفراد والجماعات قد تحلل أيضاً، وأصبح المجتمع المدني - ترتيباً على ذلك - مكوناً من أجزاء لا يربطها رباط حيوى ببقية الجسد المجتمعى ، فالأنشطة الإنتاجية الصناعية والتجارية أوجدت الانقسام الطبقي ، وتصارعت الطبقات من أجل المكاسب الخاصة والحياة المترفة ، وأفضى ذلك إلى تزايد وضعية اللامساواة الاجتماعية ، وأصبحت الثروة والجاه موضع حسد من أولئك الذين لا يمتلكونها على من يمتلكونها^(١٠) . وبهذا أصبح المجتمع المدني خطراً كبيراً بإفساده للروح العامة ، ليس فقط بسبب انتشار الفساد المتخفى تحت قناع بناء حكومة منظمة وإنجاز طفرة تقدمية إنتاجية، بل أيضاً لأن افتقاده للروح العامة قد حيد ارتياح المواطنين بشأن القوة . ومن ثم كان ذلك الممهد لحكومة مستبدة ، من هنا كانت العلاقة الارتباطية - لدى فرجسون - بين وجود المجتمع المدني والاستبداد السياسى الذى ارتآه نمطاً للقيادة الأوليغاركية التى تعتمد إلى تهدة المواطنين واستيعابهم وتجريدهم من حقوقهم التقليدية ، حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة العسكرية أو التنظيم البيروقراطى .

٣ - توماس باين Thomas Paine

ذهب باين إلى ضرورة تقييد قوة الدولة بواسطة المجتمع المدني بوصفه وسيلة أخلاقية . وأكد على أن إمكانية وجود مجتمع مدنى متميز عن الدولة ينظم نفسه

بطريقة طبيعية ، فى مقابل دولة محدودة غير ممتدة تديره فى حدود معينة معروفة، هى قيمة لا تتواجد ، بل تتناقض مع عهد الاستبداد السياسى ومصادرة حقوق وحريات الأفراد^(١١). ويقرر باين أن لهذه الأوضاع تداعيات سلبية فى العديد من المجالات ، ففى نطاق الأسرة دعم نمط الدولة الاستبدادية النمط الأبوى لاستخدام القوة داخل الأسرة المعيشية ، كما أوجد هذا النموذج من الدولة شكلاً جائراً للتقسيم الطبقي الشديد والاستقطاب داخل البناء الاجتماعى ، فيفرض مزيداً من الضرائب على المواطنين ، وتمتد يد الدولة إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية وتجلياتها ، هذه الظروف الاجتماعية والسياسية أدت إلى تدهور اجتماعى ، ومعاناة بعض الطبقات من الفقر ، وفى الوقت نفسه فإن هذا النموذج يعطى امتيازات اجتماعية لطبقات أخرى . وإزاء هذه الحالة الحادة من الاستقطاب المادى والمعنوى فإن صراعاً طبقياً عنيفاً يطفح على كأس المجتمع^(١٢). ويحاول باين أن يستجلى لماذا يكون الأفراد دائماً بحاجة لأنماط من التعاون الاجتماعى السلمى فى أشكال من الحياة الاجتماعية يعتمدون فيها على ذواتهم ويستقلون عن الدولة ومؤسساتها . فهم لديهم ميول طبيعية لتجاوز فرديتهم وتوحيد قوتهم ، ولن تتحقق رغبتهم فى تنشيط قواهم وإشباع حاجاتهم المتنوعة لعجزهم بمفردهم دونما استنادهم إلى نشاط الآخرين ، فهم إذن مدفوعون إلى أشكال من التبادل والتعاون التجارى وفقاً لتقسيم العمل وتبادل المصالح ، ومن ثم فحينما يشكلون علاقات اقتصادية تنافسية يتمايزون فى إطارها ولا يرتبطون ببعضهم البعض ، فينتمون إلى حرف وتجارات ونشاطات ووظائف متباينة ، ومن ثم يتقابلون ويعبرون ويتحدون ويتعارضون ، ثم يتكثرون وينفصلون عن بعضهم البعض ، ومن ثم تتقابل مصالحهم وأوضاعهم ، وهذا شئ طبيعى^(١٣) . ويؤكد باين أنه كلما كان للمجتمع المدنى قدرته على القيادة والحكم الذاتيين لأفراده

غدا أقل حاجة للاعتماد على مؤسسات الدولة وقوانينها. فالمجتمع الذى لديه ثقة فى قدراته على تنظيم ذاته وإدارتها إنما يتطلب الحدود الدنيا من الآليات السياسية ، وهى ما أسماها باين "الحكومة" لتأكيد التفاعل الطبيعى للأجزاء المختلفة للمجتمع المدنى مع بعضها البعض^(١٤).

٤- هيجل Hegel

يعتبر هيجل أول من تحدث - بصراحة - عن الفصل بين ما هو سياسى وما هو مدنى، بين مجال المعاملات والنشاطات الإنتاجية والاقتصادية ، ونطاق الإدارة والسياسة والحكم ، أى بين المجتمع المدنى والدولة السياسية أو المجتمع السياسى der Staat . وجاءت محاولته للتمييز بين الذاتين منظمة وواضحة فى سياق كتابه "فلسفة الحق" ، حيث ذهب إلى أن مجال الحياة الأخلاقية التى يعيشها الأفراد تنقسم إلى مجالات ثلاثة أساسية : الأسرة ، والمجتمع المدنى ، والدولة . فهى بمثابة لحظات فى النظام الأخلاقى ، وهى أيضا قوى أخلاقية تنظم وفقاً لها حياة الأفراد . ومن ثم فمعايير النظام الأخلاقى تصبح واقعية بطرق مختلفة فى إطار أفعال وسلوكيات وعلاقات الأفراد الذين يعيشون فى ظل هذه الأنماط الثلاثة للنظام الأخلاقى . فإذا كان واقع الحال فى نطاق الأسرة يحدد واجبات أفرادها اعتماداً على المقومات الطبيعية مثل النوع والميلاد ، ويجعل المصالح الكلية للأسرة هى الملامح الرئيسية المميزة للوضع الأخلاقى فى مجتمع الأسرة ، ففى إطار المجتمع المدنى يعترى هذه الوحدة الأخلاقية الطبيعية والمادية التفكير والتجزؤ ، فالأفراد يتمحور جل اهتمامهم فى إشباع حاجاتهم الخاصة التى تفرضها عليهم قديتهم ، ومن ثم فهم ينشطون فيعملون ، وينتجون ، فيتبادلون أعمالهم وإنتاجهم فى إطار السوق من أجل هذا الإشباع . هذه الوضعية تؤسس نمطاً جديداً من الروابط بين الأفراد، فبينما تسيطر الأثنية

على سلوكياتهم ، فهم يعجزون عن إشباع حاجات الآخرين الذين يعيشون معهم ، وتتناقض حاجاتهم ومصالحهم ، رغم أنهم مشتركون - فى الوقت ذاته - فى علاقات اجتماعية متشابكة^(١٥) . هكذا ميّز هيجل المجتمع المدنى بالطابع الاقتصادى، بوصفه الفضاء الذى يشهد تقسيماً رشيداً للعمل بين الأفراد ، كما أنه فضاء التنافس وتبادل الخبرات المادية لتحقيق المصالح الخاصة والمتعارضة ، إلا أنه - فى الوقت نفسه - يحمى الحرية المطلقة للفرد ، ويزيد من حاجاته ومن وسائل إشباع هذه الحاجات . هذه الأنشطة الاقتصادية الخاصة هى التى تشكل جوهر كتلة الأنشطة الجماعية فى إطار المجتمع المدنى . ومن هنا تأتى وظيفة السلطات العامة حينئذ ، وهى التدخل فى عمليات السوق ، وتأكيد الأمان للأفراد ولملكاتهم، وضمان الحق فى الحياة المستقرة والرفاهية الاجتماعية ، والتى هى - فى التحليل الأخير - جوهر حياة المجتمع المدنى^(١٦) . وهكذا يفصل هيجل بين الدولة والمجتمع المدنى بعد أن كانا يشيران - تقريباً - إلى نفس المعنى والمضمون، وخصوصاً لدى مدرسة العقد الاجتماعى^(١٧) . فهو ينظر إلى الدولة بوصفها ذاتاً سياسية قوية ، تتميز عن الذات الأخرى فى إطار المسيرة التاريخية الكلية للحياة الأخلاقية . وإذا كانت الأسرة والمجتمع المدنى مجرد مصادر لمؤثرات لحظية فى هذه الحياة الأخلاقية ، فإن الدولة هى وحدها مصدر التخصص للقوى المتبانية ومجالات النشاط السياسى . ومن ثم ، ووفقاً لهذه الرؤية السياسية الضيقة ، تكمن الفروق بين الدولة والمجتمع المدنى فى الغايات النهائية لأنشطتهما كل على حدة ، وليس فى طابعهما .

٥- كارل ماركس K. Marx

تحدث ماركس - لفترة وجيزة - عن مفهوم المجتمع المدنى قبل أن يطور نظريته عن المادية التاريخية ، وقبل أن يؤسس ترسانته المفاهيمية الأخرى التى تميزت

بالتراء والتنوع ، فشملت مفاهيم مثل : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، وأسلوب الإنتاج ، والبناء التحتى ، والبناء القوى ، تلك التى أغنته - فيما بعد - عن استخدام مفهوم المجتمع المدنى . والقارئ لمؤلفات ماركس وفريدريك إنجلز يجدهما استخداما لمفهوم المجتمع المدنى كثيراً فى بعض المؤلفات ، خاصة "نقد فلسفة الحق" الهيجلية ، ثم "الأيديولوجية الألمانية" ، ثم "إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى" ، ثم "فقر الفلسفة" . ولكنه فى المؤلف الأول "نقد فلسفة الحق" استخدمه ماركس بكثرة مقارنة بالمؤلفات الأخرى^(١٨) . وقد أضحى مفهوم المجتمع البرجوازى - أى المدنى - أحد المفاهيم المركزية فى النظرية الاجتماعية الماركسية ، بل بصورة أو بأخرى هو نفسه أساس هذه النظرية . وذهب ماركس إلى أن الفكرة الواقعية تنقسم إلى مجالين مثالين هما : الأسرة ، والمجتمع المدنى ، اللذان يمثلان المرحلة أو الطور النهائى لتلك الفكرة ، على خلاف هيجل الذى ذهب إلى أن الدولة هى المرحلة النهائية فى مسيرة فكرة الواقع والتاريخ ، وما الأسرة والمجتمع المدنى إلا مجرد لحظات فى هذه المسيرة . فالدولة تركز على ركنين أساسيين هما : الأسرة ، والمجتمع المدنى اللذان يعتمد عليهما مصير الدولة ، - فالدولة سياسياً- لا تستطيع الاستمرار فى وجودها بدون الأساس الطبيعى للأسرة والأساس الاصطناعى للمجتمع المدنى . فالدولة هى نتاج لهما ، وليس العكس^(١٩) . لقد رأى ماركس المجتمع المدنى الفضاء الذى يشمل كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد فى مرحلة تاريخية محددة من تطور القوى الإنتاجية ، ويشمل كذلك مجمل تجليات الحياة الصناعية والتجارية فى هذه المرحلة ، فهو الأساس الاقتصادى الذى تشيد عليه مقومات البنية الأيديولوجية والسياسية بكل تنوعاتها وجزئياتها . إنه على المدى البعيد يتجاوز الدولة والأمة ، لكنه من ناحية أخرى يؤكد ذاته من خلال علاقاته الخارجية مع الدول والقوميات

الأخرى . وعلى الصعيد الداخلى يؤكد ذاته أيضاً بتنظيم نفسه كدولة معينة ، هكذا فهو فضاء العلاقات الاقتصادية التى تخضع لها المؤسسات السياسية القائمة . كما اعتبر ماركس المجتمع المدنى ساحة تناقض وتصارع المصالح الاقتصادية فى إطار القيم البورجوازية والحياة الاجتماعية بصفة عامة^(٢٠) .

وحيثما تناول العلاقة بين المجتمع المدنى و"الدولة" أكد ما أكده هيجل من الانفصال بين الذاتين - الدولة والمجتمع المدنى - والازدواجية والتناقض بينهما ، بل قد ذهب إلى ما هو أبعد ، فشخص الدولة بوصفها القوة المادية المنظمة ، التى تظهر لأعضاء المجتمع المدنى بوصفها قوة إغترابية تقع خارج سيطرتهم ، بل وتسيطر وتهيمن عليهم^(٢١) . لقد اهتم ماركس إذن بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولكنه جعل الأخير فضاء الحياة السياسية ومصدراً للتغير السياسى^(٢٢) ، وجعل الدولة الجهاز القمعى الذى يستخدم لصيانة المصالح والأهداف المادية التطبيقية المحددة ، وهى أيضاً الآلية التى تمخضت عن الظروف المادية المحددة والواقعية للمجتمع المدنى^(٢٣) .

٦- انطونيو جرامشى A. Gramsci

طور جرامشى مفهومه عن المجتمع المدنى حينما تحدث عنه فى إطار ما أسماه "مذكرات السجن" ، والتى جمعها المحررون بعد ذلك تحت عنوان الدولة والمجتمع المدنى . والحقيقة أن هذه المذكرات جاءت مضطربة ، وتعانى قدراً كبيراً من عدم الاتساق الداخلى فى المفاهيم التى زخرت بها ، حيث كتبها جرامشى تحت وطأة السجن وظروف المرض ، وفى أوقات مختلفة متفرقة ، فلم تسنح له الفرصة لأن يعيد كتابتها فى صيغ أكثر تلاؤماً وإحكاماً . وقد انعكس هذا الاضطراب - على سبيل المثال - على الدور المركزى الذى أولاه للمجتمع المدنى ، باعتباره نقيضاً ومقابلاً للمجتمع السياسى . ومن ثم فإن هذا المفهوم يشمل بعضاً من اللبس

والغموض بالنظر إلى قلة المحاولات التفسيرية له من قبل جرامشى^(٢٤) . ويعرف جرامشى المجتمع المدنى - فى سياق حديثه عن المثقفين وتكوينهم - فىقول "إن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية : أحدهما هو ما يمكن أن نسميه "بالمجتمع المدنى" أى مجموع الهيئات التى توصف عادة بأنها خاصة ، والمستوى الآخر هو "المجتمع السياسى" . ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التى تمارسها الطبقة أو الجماعة الحاكمة فى المجتمع كله من جهة ، ووظيفة السيطرة المباشرة التى تمارسها من خلال مؤسسات الدولة وحكم القانون من جهة أخرى"^(٢٥) . ومن ثم يعتبر جرامشى المجتمع المدنى هو الإطار الذى يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات ، كالتقابات ، والأحزاب السياسية ، والمدارس والجامعات ، والجمعيات الثقافية ، والكنائس ، ووسائل الإعلام والرأى العام ... إلخ ، هذه المنظمات والهيئات تتجسد فيها شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الاقتصادية التحتية عموماً ، وتمارس دورها بعيداً عن الأجهزة القمعية والقهرية^(٢٦) . ولا يعتبر جرامشى المجتمع المدنى قاصراً على مجالات الصراعات الطبقيّة انطلاقاً من تصادم المصالح الاقتصادية ، بل يعدّه أيضاً ساحة للنضالات الديمقراطية والشعبية ، وبالأخص السياسية والثقافية والأيدولوجية بين الطبقات ، بالنظر إلى محددات كثيرة كالنوع ، والعمر ، والجيل ، والجماعة المحلية ، والإقليم . لقد كانت الظرفية المادية ، التى دفعت جرامشى لتطوير إسهاماته النظرية - هى اهتمامه بأنسب الاستراتيجيات الثورية التى يمكن بها للطبقة العمالية فى المجتمعات الديمقراطية والليبرالية ، ومنها مجتمعه الإيطالى الفاشى - أن تتعالى قمة السلطة . وأترك أنه لا يمكن - بصورة أو بأخرى - أن يتحقق لها ذلك عن طريق ما أسماه جرامشى بـ"حرب المناورة" كحال المجتمع

الروسي، وأرجع ذلك إلى كون المجتمع الروسي يشهد دولة قوية ومجتمعاً مدنياً ضعيفاً وهلامياً، في ظل بنية اجتماعية غير ناضجة، فلم يمكن ثمة توازن بين الدولة الروسية والمجتمع المدني فيها^(٣٧). أما في المجتمعات الغربية - حيث قوة الدولة والمجتمع المدني معاً - فالدولة تكون أشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعي من الجيوش والمباريس التي تتمثل في المجتمع المدني بمؤسساته، كما لا يمكن اختزال الدولة إلى مجرد جهاز للقمع والقهر كحال الشرق. ومن ثم - وفقاً لجرامشي - فإن أنسب الاستراتيجيات للثورة واعتلاء السلطة هي حرب المواقع. فالمجتمع المدني قد أصبح بنية بالغة التعقيد قادرة على المقاومة، مقاومة تقلبات العامل الاقتصادي المباشر بنتائج المساوية (الآزمات والكوارث التي تعترى الدولة..)^(٣٨). وعندما يتعرض جرامشي للدولة فإنه يعتبرها ليس فقط جهازاً للحكم بل جهازاً خاصاً للهيمنة، فهي تُصَبِّ نفسها المسؤولة عن المحافظة على النظام العام واحترام القانون. ويرى جرامشي أن المجتمع المدني يخضع للدولة فهو جزء لا يتجزأ منها. فمفهوم الدولة المتكاملة يعني الجمع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني^(٣٩). وأخيراً فإن جرامشي رغم كثرة الانتقادات الموجهة إليه فيما يتعلق بالتناقضات التي تكتنف تعريفاته أحياناً، فإن ما قدمه في هذا الإطار يعتبر تطويراً لكل التراث الماركسي بشأن مفهوم المجتمع المدني، الذي لا ينتمي إلى البنية التحتية بل إلى البنية الفوقية العليا. بالإضافة إلى أن جرامشي نفسه، وما قدمه من إسهام نظري رائع، لم يأخذ بعد حقه من الدراسة، ولا يزال قابلاً لإعادة الاكتشاف والتفسير^(٤٠).

ثانياً - الانبعاث المعاصرة للمجتمع المدني: ملامح الجدل المعاصر حول المفهوم

على الرغم مما ذهب إليه البعض من عدم تغير جوهر مفهوم المجتمع المدني منذ أن استخدمه منظرو العقد الاجتماعي وحتى هيجل وماركس ودي توكفيل

وجرامشى ، وأن كل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو توسيع نطاقه ومظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة^(٣٦) ، لا يمتنعنا ذلك من القول بأن المفهوم بعد جرامشى انحسر تداوله فى الأوساط الأكاديمية والعلمية ، ثم مالبت أن تظهر بقوة فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات . وسنحاول - فى إيجاز - رصد ما يدور بشأن عودة الحياة إلى المفهوم والمبررات التى تساق لتبرير ذلك . وعند رصد المراحل التاريخية التى مر بها مفهوم المجتمع المدنى يتضح أنه مر بمرحلتين أو موجتين من موجات التحول الديمقراطى فى العالم كما يرى ذلك صامويل هانتجتون^(٣٧) : فالموجة الأولى - كما حددها - تتجذر فى الثورتين الفرنسية والأمريكية وما صاحبهما من تبلور مؤسسات ديمقراطية خاصة بهما بعد فترة من الزمن . ولقد انتشرت هذه الموجة من الولايات المتحدة وفرنسا إلى سائر الدول الأوروبية الأخرى ، حيث بريطانيا ، وإيطاليا ، ثم أيرلندا ، وإيسلندا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وشيلي ، حتى وصل عددها إلى ثلاثين دولة . ثم بدأت الموجة الثانية فى منتصف أربعينيات القرن العشرين وانتهت فى أوائل الستينيات منه ، وشملت : ألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، والنمسا ، واليابان ، وكوريا ، والأرجنتين ، وكولومبيا ، وبيرو ، وفنزويلا ، وبعض الدول الإفريقية . ثم أخيراً الموجة الديمقراطية الثالثة التى بدأت فى منتصف السبعينيات وخبرت انهيار النظم الدكتاتورية الشيوعية بدءاً بالبرتغال ونهاية بالاتحاد السوفيتى . فى خضم هذه التحولات الثورية الديمقراطية الأخيرة عاد مفهوم المجتمع المدنى إلى الظهور بعد معاناة طويلة تحت نير الاستبداد الشيوعى ، حيث شهدت الدول الشيوعية تحولات ديمقراطية ، بعضها جاء بطريق التمرد الشعبى والحرب الأهلية المطولة ، والبعض الآخر بالاضطرابات الثورية ، والبعض الثالث والأخير اتبع النهج الديمقراطى حيث المفاوضات والتسوية

والإتفاق . وهنا ظهرت مؤسسات المجتمع المدني بوصفها الفاعل الاجتماعى الجديد النشط الذى قاد عملية التحرر من الاستبداد . وفى بولندا نجد حركة "تضامن العمالية" ، وفى تشيكوسلوفاكيا نجد المنتدى المدنى ، وفى ألمانيا الشرقية نجد المنتدى الجديد . وهذا يعنى فشل التجربة الشيوعية فى هذا الإطار^(٣٢). وتجدر الإشارة هنا إلى أهم ظروف الانتعاشة المعاصرة للمجتمع المدنى ، والتى منها :

١ - ما سبقت الإشارة إليه من الانهيارات والاضطرابات التى شهدتها أوروبا الشرقية بصفة عامة ، والاتحاد السوفيتى فى أحداث نوفمبر ١٩٨٩ بوجه خاص . فهذه المجتمعات رأت أنها عطلت المسيرة التاريخية لمجتمعاتها المدنية ، وفرضت عليها قيوداً ، وتدخلت فى شئونها ، وإن كانت لم تدمرها تماماً ، الأمر الذى جعلها يقظة فى انتظار اللحظة التاريخية المناسبة ، للتحرر من الشيوعية والانطلاق بقوة من جديد . ومن ثم فصحوه المجتمع المدنى العالمى المعاصر تعود - فى بعض جوانبها- إلى الانتفاضة العالمية التى قادتها العديد من المنظمات والجمعيات المستقلة عن سلطة الدولة والأحزاب ، وحيث تتوافر لها مساحة من حرية التعبير والفكر والوعى والممارسة السياسية^(٣٣).

٢ - ما ذهب إليه البعض حول تأثير الحركة التى قادها بعض المثقفين الأوروبيين فى العصر الحديث ، والتى رأوا فيها أن ثمة جوانب سلبية عديدة انطوت عليها الحضارة الأوربية الرأسمالية ، وتشبعت بها الأنظمة السياسية الليبرالية القائمة . تركزت مجمل أفكار هذه الحركة حول الخوف من الثقة الزائدة فى القوة البشرية ، والإيمان المفرط بأن الحل الوحيد لكافة المشاكل الإنسانية يكمن فى القوة الاقتصادية وحدها ، وأن النمو الاقتصادى

اللامحدود كفيل بحل تلك المشكلات . كما رأى هؤلاء المثقفون أن العالم المعاصر يسعى حثيثاً في طريق الشقاء، وأن الليبرالية السياسية الأوربية أضحت مهددة إذا تم الإفراط في هذه الاعتقادات وفي القدرة السحرية للتكنولوجيا ، وفي كفاءة الدولة القومية . ولقد لخصت عملية إلقاء القبلة الذرية على المدن اليابانية هذه الثقة الخطيرة، كما دفعت هذه الوضعية أحد الكتاب - البرت كاميو Albert Camus - لأن يقرر "لقد وصلت حضارتنا التكنولوجية إلى أعظم درجات الوحشية والبربرية". ومن ثم فإن إعادة بعث المجتمع المدني - بما ينطوي عليه من قيم التسامح والرضا والاختيار والتعاون - يعد أحد الحلول الجوهرية لهذه المشكلة العضوية^(٣٥).

٣ - ثالث هذه المبررات ما يكشف عنه الجدل الدائر بين أنصار النظريتين الاجتماعيتين : الرأسمالية الليبرالية ، والماركسية التقليدية ، ورؤية كل منهما للنظام الاجتماعي والسياسي القائم، وما ينبغي أن يكون عليه ، ثم رؤية كل منهما للآخر، وتقنيده للأبس والمبادئ التي ينهض عليها. حيث لعبت هذه الجدالات النظرية وما تمخض عنها دوراً محورياً في تدعيم الانبعاث المعاصرة للمجتمع المدني على صعيدى الفكر والممارسة . فالنظرية الماركسية ترى أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على قدر كبير من الغموض، وله القدرة على تجميع lumping العديد من الأشياء المتنوعة والمتناثرة بعضها مع بعض، بدءاً من الأسرة المعيشية ، ومروراً بالجمعيات التطوعية ، والاتحادات التجارية الحرة ، وقوى وعلاقات وآليات السوق، ثم في النهاية المشروعات الرأسمالية الكبرى ، بل حتى النسق الاقتصادي الرأسمالي بأكمله . كذلك يخفى المفهوم البناء الكلى للقهر والقمع الرأسماليين . إن النظام الرأسمالي إذا كان قد منع أشكالاً من الحرية

الهامشية الهشة ، فإنه قد مارس أيضاً أشكالاً جديدة من السيطرة والقهر ، تمتعت بهما الدولة التي قامت دعائمها على الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي، وحتمية قوى السوق وآلياته^(٣٦) . كما يرى الماركسيون أن الرؤى الليبرالية الجديدة المدافعة عن المجتمع المدني قد انشأقت إلى إسباغ الطابع المؤسسي والليبرالي الحر على الدولة والمجتمع المدني على السواء . كما أسرفت في الحديث عن استقلالية هذا المجتمع التي توجد فقط بالاسم ، حيث عادة ما يتم إنكار العلاقة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني، ويغلف ذلك نسقا شاملاً وقويا من اللامساواة الاجتماعية^(٣٧) . ويضيف أنصار هذا الرأي أننا إذا افترضنا استقلالية المجتمع المدني عن الدولة ، فما هي إذن أسس اعتماد المواطنين على الدولة ؟ وكيف يمكن صيانة ضمانات الشرعية إن لم يكن بواسطة الدولة ، وكيف يمكن ضمان حيادية الدولة إزاء استقلال مؤسسات المجتمع المدني ومنظماتها ؟ كثيراً ما تتعثر الليبرالية في الإجابة عن هذه التساؤلات^(٣٨) . وأخيراً يرى الماركسيون استمرار الحاجة إلى معرفة حقيقة ما يزعمه المدافعون الليبراليون عن المجتمع المدني ، حول قدرتهم على الفصل بين الحرية والاستقلال عن السوق وآلياته القمعية ، وكيف سيستطيعون توظيف السوق بوصفه مجاًلاً مشجعاً على تحقيق الكفاءة والإنتاجية العالية دونما أن يضطروا إلى فرضه كنظام أو نمط من أنماط الضبط الاجتماعي ، وما هو ثمن الديمقراطية الذي سيتكبد من يتكثرون بنيران السوق وعملية فرض نمطه وعلاقاته وآلياته لاسيما عندما يتصدون لمقاومة البطالة التي سوف يعانون منها^(٣٩) .

أما أنصار النظرية الليبرالية فيرون أنه لايمكن اختزال كل أنماط الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية وغيرها من أنماط

الصراع الإنسانى المتنوعة فى نمط واحد فقط وهو الصراع الطبقي^(١٠). كذلك فشلت الماركسية فى إدراك تنوع الأنماط المؤسسية فى ساحة المجتمع المدنى ، تلك الساحة التى يمكن أن تتعايش فيها كافة أساليب الحياة ومختلف الأيديولوجيات ، وجماع التطلعات المشروعة فى شكل سلمى ، إضافة إلى أهمية عدم طمس الاختلافات والتميزات بين الدولة والمجتمع المدنى ، بل صياغتها والعمل على إيصالها فى شكل متبلور ، لاسيما إذا كانت تهدف لتحقيق الحرية والمساواة^(١١). كذلك فإن سعى النظرية الاشتراكية - خاصة الماركسية - لإلغاء الملكية الخاصة ومحاولة تنظيم صفوف الطبقة العاملة للاستيلاء على السلطة أفضى فى النهاية إلى تاكل المجتمع المدنى الذى كان قائماً فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، وبالتالي مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، فى ظل هيراركية تراتبية واحدة ، واستمر ذلك حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين^(١٢).

ومن ثم تمخض الجدل بين النظريتين عن ظهور وليد جنينى ثالث يقدم نفسه ليس كبديل لهما وإنما يجمع بين أفضل ما ينطويان عليه من مزايا، ثم يتلافى أوجه القصور التى تكتنف كل منهما على السواء . ثم يطرح هذا الفكر تساؤلات حول أفضل الظروف الاجتماعية والسياسية التى تكفل الحياة الجيدة للمواطنين ، وأفضل الأشكال المؤسسية التى يجب تأسيسها والحفاظ عليها . إن ما يقدمه المجتمع المدنى من إجابة عن هذه التساؤلات يتضمن رفضاً جزئياً للنموذجين ، ثم توفيقاً جزئياً بينهما أيضاً. ووفقاً لهذه الرؤية تعتبر الحياة الاجتماعية الجيدة التى يتم إنجازها متجسدة فى المجتمع المدنى بوصفه ساحة للصراع والنزاع ، ولكن فى الوقت نفسه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقى والاصل بين البشر بوصفهم كائنات اجتماعية ، ويعبرون أفضل تعبير عن حالة

الاجتماع الإنساني المثلى . فالدفاع عن المجتمع المدني دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزآن : الحياة الجمعية ، والحرية الفردية ، فكل فرد له الحق في أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط المختلفة^(٤٣) . إن المدافعين عن المجتمع المدني لديهم رؤية أكثر واقعية لكل من النظامين السياسى والاقتصادى، فهما يتوافقان مع الصراع الذى يأتى فى صورة التقسيم السياسى والتنافس الاقتصادى . كما توفر الحرية الفردية والجمعية غطاءً من الشرعية لشبكة علاقات السوق حينما يكون تشاركيا participatory ، ومن ثم يكون السوق أنسب التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ملائمةً لنظرية المجتمع المدني^(٤٤) . وإذا كان الأفراد فى ظل دولة الرفاه المعاصرة لا تقدم لهم السياسة العديد من الفرص لتقرير مصيرهم - وفقاً لما ذهب إليه كل من روسو وأنصار الرؤية الكلاسيكية الليبرالية - فهم لا يملكون إعطاء أنفسهم حق سن القوانين التى يخضعون لها ، ويتلقون الخدمات المدنية المقدمة إليهم سواء كانت سيئة أو جيدة . وفى إطار شبكة الحياة الجمعية فى المجتمع المدني يمكنهم صنع قرارات عديدة صغيرة ، ويعيدون تشكيل الأمور والمصائر الواسعة النطاق والخاصة بالاقتصاد والدولة . بمعنى آخر ، فى ظل النسق الذى يتسم بالطابع الاختيارى الديمقراطى العام سوف يكون المجال رحباً أمام مساواة جديدة ومزید من الحرية الحقيقية^(٤٥) . وفى مواجهة فشل النظريتين الليبرالية والماركسية فى تأسيس سياسات ديمقراطية حية منتعشة فإن سياسات المجتمع المدني تدعو إلى تبنى أفكار جديدة وأنماط حديثة للتفاوض الإيجابى الذى يتم فى كنف الدولة المركزية^(٤٦) .

خاتمة : المجتمع المدني فى العالم العربى . ملاحظات أولية

لم تتعزل المجتمعات العربية فى الحقيقة عن هذا الجدل المعاصر والصحة الراهنة للمجتمع المدني ، فإذا كانت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى فى

العالم حملت فى رحمها عوبة المجتمع المدنى مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية وحقل الصراع الأيديولوجى على الصعيدين المحلى والعالمى ، فإن المجتمعات العربية كانت ولا زالت جزءاً لا يتجزأ من هذا النسيج العالمى الذى يُسَيَّرُ تيار يدفع إلى خلق ما يسمى "بالمجتمع المدنى الكونى" Universal أو العالمى^(٤٧) . ولأننا نعيش فى جيرة عالمية واحدة ، يجمعنا عالم واحد مشترك المقدرات والمصير ، فلا بد إذن من مجتمع مدنى كونى عالمى يتبنى حقوق الإنسان والحريات العامة فى العالم ، ويشيع المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الملائم للتحويل الليبرالى والديمقراطى فى هذا العالم ، خاصة عقب انهيار الكتلة الاشتراكية^(٤٨) ، ويتخذ ذلك تجليات متباينة أهمها دعم المنظمات الوسيطة والجمعيات التطوعية الخاصة ، التى تراهن عليها القوى العالمية بوصفها الجواد الرابع فى دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إطار مجتمعاتها ، خاصة فى دول العالم الثالث . ومن ثم فإن ماتمنحه المؤسسات الدولية المالية والحكومات الرأسمالية المسيطرة عليها من مساعدات كمية وكيفية إنما يتجه إلى هذه المنظمات بالأساس^(٤٩) . على أن ذلك بدوره لا يخلو من أهداف ومبررات أيديولوجية وسياسية ، يأتى على رأسها دفع عملية التحويل الليبرالى وإعمال آليات السوق الرأسمالية^(٥٠) . لم يكن إذن المجتمع العربى بعيداً عن - بل متضمناً فى إطار - هذه الصهوة العالمية ، فقد أثير المفهوم فيه فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، وشرع علماء السياسة والاجتماع فى دراسة المفهوم وتبيان جذوره التاريخية ، كما عُقدت الندوات والمؤتمرات** حول المفهوم والمؤسسات المشكلة له ونورها فى التحويل الديمقراطى ، بالإضافة إلى ظهور بعض الدوريات العلمية المتخصصة فى رصد تحولات المجتمع المدنى العربى . والحقيقة تنتاب الباحث غضاضة حال تعرضه لتلك المقتربات البحثية والمقاربات

التحديثية للمفهوم ، والتي اعتاد الباحثون العرب - باستثناء قلة منهم - على نهجها وهم بصدد التأريخ للمجتمع المدني ، ليس على مستوى المفهوم بل المؤسسات والممارسات والقيم التي ينطوى عليها المجتمع المدني ، فهذه المقتربات تضع الباحث العربي في تاريخ المجتمع المدني - في إطار مجتمعنا العربي الإسلامي - في حرج منهجي لا يحسد عليه ، وتضيق عليه فرصة البحث في أصول المفهوم في التراث الإسلامي ، والتي لو صحت دراستها بدقة وموضوعية وعمق لاضطررنا إلى مراجعة الكثير من المقولات التي نردها عن اقتصار خبرة المجتمع المدني على التجربة الغربية الأوربية وحدها دون غيرها^(٥١).

ويمكن تقسيم الباحثين العرب حيال هذه الإشكالية إلى فريقين أساسيين :

أولهما : يرى عدم إمكانية قيام ديمقراطية في مجتمع غير مدنى، فهم ملتزمان مرتبطان معا إلى حد كبير فمن الصعب قيام مجتمع مدنى فى العالم العربى على النحو القائم فى النسخ الغربى^(٥٢) ، كما يستحيل قيام مجتمع مدنى عربى فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمعات العربية الآن، والتي تتميز بغياب مؤسسات مجتمع مدنى عاجزة عن التوسع والانتشار^(٥٣).

وثانيهما : يؤكد أن مجتمعنا العربى الإسلامى خبر تاريخيا مجتمعا مدنيا

لعله فى بعض كياناته وجوانبه كان أكثر اتساعاً وتنوعاً وتسامحا مما هو عليه الآن فى المجتمع العربى المعاصر. فقد شهد هذا المجتمع تكوينات وروابط هى ما نسميها الآن بالمجتمع المدنى، فالظواهر قد وُجِدت قبل وجود المسميات^(٥٤)، فقد ورد ذكر المفهوم عند كل من الفارابى وابن خلدون ، خاصة الأخير الذى تحدث عن أهل الدولة فى مقابل أهل العصبيية ، أى أهل الحكم والسياسة فى مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق . كما ميّز بين السياسة المدنية والسياسة

الحكومية ، أى بين اهتمام الأفراد بشئونهم الخاصة وأمورهم الحياتية اليومية فى توازن مع الاستغناء عن الحكام (أهل الحكم) الذين يديرون الحكم بالاستناد إلى شرعية ومرجعية دينية . كما تحدث ابن خلدون عن "الدولة المستجدة" مقارنة "بالدولة المستقرة" مشيراً إلى أشكال من العمل الأيديولوجى فى المجتمع المدنى أو الاجتماع الإنسانى . فالدولة المستجدة لا يمكنها تعويض الدولة المستقرة إلا إذا قامت بعمل دعائى من أجل نشر هيمنتها ، أو إذا قامت "بالمطالبة" حسب تعبيره (فبنو مرين طاولوا الموحدين ثلاثين سنة ثم حاربوهم ثلاثين سنة) . والمطالبة هنا تعادل ما قصده "جرامشى" بعد ذلك "بالهيمنة الأيديولوجية" التى تسبق الحرب أو الثورة كعمل مادى . فوفقاً لابن خلدون ، كانت الأنظمة السياسية ورجال السياسة يبعثون دعائهم إلى أقاصى البلاد شرقاً وغرباً لهذا الغرض الدعوى، الذى كان يتطلب تطوير مؤسسات أيديولوجية سياسية بدءاً من السقيفة إلى الخطب على المنابر^(٥٥) .

ومن ثم فما وجد تاريخياً فى إطار المجتمع العربى هو المجتمع الأهلى لوصف مظاهر العلاقة بين البشر الذين ينتجون أنماطاً من العمل والنشاط الاقتصادى الإنتاجى والتبادلى والسياسى والثقافى والاجتماعى، وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لإيقاع علاقات البشر فى المجتمع . إن ذلك يوازى - إلى حد كبير - مفهوم المجتمع المدنى فى الحديث ، ومن حيث دلالة استقلاليته عن الدولة عبر مؤسسات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة^(٥٦) . تلك المؤسسات أو التنظيمات الموازية لتنظيمات الدولة ، والتى تركز من خلالها النشاط المدنى - بشكل أساسى- فى الإنتاج الحرفى والتجارة ، وانتظم فى "الأصناف" التى هى عبارة عن تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة ، كل تنظيم فيها يعبر عن أهل حرفة من الحرف ، وكل تنظيم (صنف) أو "طائفة" ذات تراتبية

قوية كتلك التي شهدتها الطرق الصوفية بداية من المريد (المبتدئ) إلى شيخ الطائفة الذي كان يعين بالإجماع لخلقه وتدينه ، وكان عليه أن يهتم بأمر الطائفة وشئون أبنائها والنظر في شكاواهم ورفعها إلى القاضي . كل تلك التنظيمات الوسيطة كانت تقوم بوظائف أهلية عديدة بمعزل عن السلطات والهيئات الحاكمة في الدولة الإسلامية . كما كان الأمر لا يخلو كذلك من قيام هذه التنظيمات ببعض الحركات الاجتماعية ، سواء المنفصلة أو مع عامة الشعب ، مثل حركات : "الغيارين ، والشطّار ، وتنظيمات "الفتوة" في العصور العباسية . وكلها كانت حركات اجتماعية ، سواء بالاتفاق مع السلطة الحاكمة ، أو بمعزل عنها وفي مواجهتها من خلال الاحتجاج والرفض . كما كانت - في كل الأحوال - تعبيراً سياسياً مستقلاً عن الهيئة الحاكمة ومؤسساتها . كما كانت هناك - إضافة إلى ذلك - الأوقاف ومؤسسات البر والخير التي تثبت أن المجتمع العربي زخر بالمؤسسات (التي نسميها الآن بالجمعيات الأهلية) ، والتي أمدّت الأفراد بالنفع العام . فقد كانت هناك المساجد والحوانيت والخانات ودور العلم والمدارس والمستشفيات والأوقاف على المقابر ، والأوقاف للقرض الحسن ، وأوقاف البيوت الخاصة بالفقراء واليتامى والمعاقين والمجنومين . وكانت هناك السقايات والمطاعم الشعبية التي يفرق فيها الطعام للفقراء والمحتاجين ، ووقف الآبار لسقاية المسافرين والزروع والماشية ، ووقف عقارات وأراض زراعية يصرف منها على المجاهدين أو يصرف من ريعها - في حالة عجز الدولة - لإصلاح القناطر والجسور . كما كان هناك الكثير من الأوقاف للصرف على اللقطاء واليتامى والمعدمين والعُميان، بل كان هناك وقف حُسْ ريعه لتزويج الشباب غير القادرين^(٥٧) . ومن ثم - ووفقاً لهذا الرأي - فإن المجتمع المدني الأملئ كان متجذراً في المجتمع العربي الإسلامي التاريخي ،

وأن ما أصابه من فترات انقطاع كان بفعل العوامل الداخلية (الأنظمة الحاكمة الشمولية) ، أو الخارجية (الاستعمار والإمبريالية) .

المراجع والهوامش

١ - العلوي ، سعيد بن سعيد : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، (في) : مركز دراسات الوحدة العربية : المجتمع المدني في الوطن العربي وبعده في تحقيق الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٤٢-٤٥ ، ٥٥ - ٥٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٥٥-٥٨ .

٣ - عودة ، محمود : علم الاجتماع بين الرومانسية والرائيكالية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة سعيد رافت ، ١٩٧٦ ، ص ٦-١٥ .

٤ - الخشاب ، مصطفى : علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الأول ، تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ١٩٢-١٩٥ .

Barker, Ernest (ed.), *Social Contract: Essays by Lock, Hume, Rousseau*, New York, Oxford University Press, 1962, pp. 3-193,

Hobbes, Thomas, *Leviathan*, New York, The Bobbs-Merrill Company, Inc. - 1958, pp. 93-104, pp. 119-122.

٦ - لوك ، جون : في الحكم المدني ، ترجمة : فخري ، ماجد ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، ١٩٥٩ ، ص ١٨٥-١٨٩ ، وص ٢٤٤-٢٤٥ .

Rousseau, J.J., *The Social Contract, An Eighteenth-Century Translation*, Completely Revised, London, Hafner Press, 1947, pp. 19-23.

وانظر ترجمة عربية لنفس المؤلف .

- روسو ، جان جاك : العقد الاجتماعي . مبادئ الحقوق السياسية ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ١٦-١٧ ، ص ٤٥-٤٩ ، ص ٥٣ .

Keane, John, *Despotism and Democracy*, (In): Keane, John (ed.), *Civil Society and The State*, London, New York, Library of Congress, 1993, pp. 35-36.

Ferguson, Adams (1723-1816), *An Essay on The History of Civil society*, New Jersey, Transaction Book, 1980, pp. 1-15.

Ibid., p. 25. -١٠-

Paine, Thomas, *Rights of Man, Being Answer to Mr. Burke's Attack on The French Revolution*, Edited with Introduction by: Conyay, Daniel, Vol. II, New York and London, G.P. Putnam's Sons, 1894, pp. 272-356. -١١-

- Keane, John, *Despotism and Democracy: Op. Cit.*, pp. 44-45. -١٢
- Ibid, p. 45. -١٣
- Ibid, p. 138. -١٤
- Hegel, W.F., *Philosophy of Right 1821*, Translated by: Knox, T.M. Ford -١٥
Clarendon Press, 1962, p.145, 183, 257, 267.
- Pelczynski, Z.A., The Significance of Hegel's Separation of The State and Civil -١٦
Society, (in): Pelczynski, Z.A. (ed.) *The State and Civil Society, Studies in Hegel's Political Philosophy*, London , Cambridge Press, 1984, pp.1-13.
- Hegel, op. cit., p. 145. -١٧
- Popper, K.R, *The Open Society and Its Enemies, The High Tide of Prophecy: Hegel and Marx, and The Aftermath*, vol. II, London, Routledge & Kegan Paul, 1966, p.50, 51, 75. -١٨
- Marx, Karl, *Selected Writings*, Mclellan, David, (ed.) Oxford University -١٩
Press, 1977. p.26-28.
- Pelczynski , C.A., op. cit., pp.1-12. -٢٠
- Marx, K, *Selected Writings*, op. cit., pp. 26-27. -٢١
- Marx, K. Angles, F, *The German Ideology*, Translated by, Ryazanskaya, S., -٢٢
Moscow, Progress Publishers, 1964, pp. 61-65.
- Marx, Karl, *The Poverty of Philosophy*, Moscow, Progress Publishers, 1975, -٢٣
pp. 97-166.

٢٤- متابعة الأبعاد الأساسية في فكر جرامشي راجع :

- جرامشي ، أنطونيو ، *كراسات السجن* ، ترجمة غنيم عادل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٤ ، ص ١٤ .
- ٢٥ - جرامشي أنطونيو ، فكر جرامشي ، مختارات ، ترجمة ساليارى ، كارلوس سينيلا ، ماريو، تعريب الشيخ على تحسين ، بيروت ، دار القارابي ، ص ص ١١-١٦ .
- ٢٦ - مركز البحوث العربية ، *قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي* ، مركز البحوث العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢٧ - المرجع السابق .
- ٢٨- جرامشي ، أنطونيو ، *كراسات السجن* ، مرجع سابق ، ص ، ٢٨ .
- ٢٩- Bobbi, Norberto, Gramsci and the Conception of Civil Society, in: Moufe, Chantal (ed.), *Gramsci and Marxist Theory*, London, Routledge & Kegan Paul, 1979, pp. 30-32.
- هنا يوازى جرامشي بين المجتمع المدني والنولة ، بوصفهما شيئاً واحداً ، مما دفع بعض الباحثين للقول بغموض المفهوم لديه وعدم وضوحه .
- ٣٠- جرامشي ، أنطونيو : مرجع سابق ، ص ، ٢٢٥ .

- 31- Buci-Glucksmann, *Christine Gramsci and The State*, Translated by: Fernbach, David, London, and Wishart Lawrence Undated, pp.47-54.
- 32- Bobbio, Norberto, op. cit., p. 40.
- 33- Ibid., p. 30.
- 34- هانتنجتون ، صموئيل ، *المرجة الثالثة* ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة علوية ، عيد الوهاب ، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ ، ص ، ١٤ .
- 35- هانتنجتون ، صموئيل : المرجع السابق ، ص ٧٢ وما بعدها .
- 36- Bseligmon, Adam, *The Idea of Civil Society*, New York, The Free Press, 1992. pp. 241, Reviewed by: Sandywell, Barry (in): *The British Journal of Sociology*, vol. 45, No.2, June 1994, pp. 326-327.
- 37- Gellner, Ernest, *Civil Society in Historical Context*, *International Social Science Journal*, No. 129 August 1991, pp. 495-503.
See also:
Isaac, Jeffrey, *Civil Society and The Spirit of Revolt, Dissent*, vol. 40, Summer 1993, pp. 356-361.
- 38- Hirst, Paul, *Associative Democracy, Dissent*, spring 1994, pp. 241-247.
- 39- Wood, Ellen Meiksins, *Power and Oppression*, *New Statesman and Society*, vol.2, oct. 1989, p. 30.
- 40- Pirson, Christopher, *New Theories of State and Civil Society. Recent Developments in Post Marxist Analysis of The State*, *Sociology*, vol. 18, no. 4, No.v. 1984, pp. 563-571.
- 41- Wood, Ellen Meiksins, *Power and Oppression*, op. cit., p. 30.
- 42- Person, Christopher, op. cit., pp. 563- 571.
- 43- Gellner, Ernest, op. cit., PP. 495-503.
- 44- Walzer, Michael, *The Civil Society Argument, The Good Life*, *New Statesman and Society*, vol.2, oct., 1989, pp. 28-31.
- 45- Hirst, Paul, op. cit., pp. 241-247.
- 46- Issac, Jeffery, op. cit. pp. 356-361.

- ٤٧- لمزيد من التفاصيل حول هذا التوجه أو التيار العالمي راجع :
نص تقرير لجنة "إدارة شئون المجتمع العالمي" : "جيران في عالم واحد" ، ترجمة : رضوان ، عبد السلام ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، سبتمبر ١٩٩٥ ، العدد (٢٠١) . ص ص ٧٥-٩٦ .
- ٤٨- سيفيكوس : "التحالف العالمي لمشاركة المواطنين" : مواطنون في دعم المجتمع المدني في العالم ، طبعة الجمعية العمومية العالمية ، منشورات التجمع العالمي ، ط ١ ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٤ ، الفصول : الأول والثامن والتاسع .

Ebeid Makram, Mona, "Democratization in Egypt: The Algeria Complex", *Mid- East Policy*, Vol. III, No.3, 1994, pp. 119-124.

Williams, David Young, and Tom, : Governance, The World Bank, and Liberal Theory, *Political Studies*, XLII, 1994, pp. 84-100.

« على أن ذلك لم يحل بالطبع دون وجود بعض المفكرين المناهضين لهذه الفكرة على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية ، بدعوى أن المبادئ التي تتسببها الرأسمالية لنفسها وتروجها كانت ومازالت موجودة في ظل حضارت تاريخية ومعاصرة. راجع على سبيل المثال فقط:

Berthoud, Gerald, Modernity and Development, *The Sociological Review*, vol. 2, No. 4, Nov.1994, pp. 23-35.

» من أمثلة هذه الندوات ما عقده مركز البحوث العربية عامي (١٩٩٠ ، و١٩٩٢) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام (١٩٩١) ، ومركز دراسات الوحدة العربية عام (١٩٩٢) .

٥١- لمزيد من التفاصيل حول أصحاب هذه الرؤية راجع :

ليبب ، الطاهر ، مفهوم المجتمع المدني (في) : المجتمع المدني ، ط ١ ، تونس ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، صامد للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، وخاصة ص ص ١٦-٨ ، ص ٥٧ .

زايد ، أحمد ، نحو مفهوم جديد للمجتمع المدني ، نشرة البحوث العربية ، مركز البحوث العربية ، العدد الثامن ، فبراير ١٩٩٥ ، ص ص ٣٢-٣٤ .

إبراهيم ، سعد الدين ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٥٢- الزغل ، عبد القادر ، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية ، في : مركز البحوث العربية : قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي ، مرجع سابق ص ص ٤٠-٥٩ .

٥٣- الجابري ، محمد عابد : إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٤-١٥ .

ولمزيد من التفاصيل حول علاقة الدولة الديمقراطية بالمجتمع المدني الديمقراطي راجع :

Walzer, Michael, The Idea of Civil Society: A Path to Social Reconstruction, *New Statesman and Society*, vol.3 , Dec, 1991, p. 302.

Mirsky, Yehudah, Democratic Politics, Democratic Culture, *Orbis*, Vol.37, No. 4, 1993, pp. 567:580.

٥٤- كوثرائي ، وجيه : المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، في : مركز دراسات الوحدة العربية ، المجتمع المدني وبوره في تحقيق الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠-١٢١ .

٥٥- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ، المقدمة ، بيروت ، دار الفلم ، ١٩٨٤ .

ليبب ، الطاهر : مفهوم المجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

٥٦- كوثرانى ، وجيه ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

٥٧- يوسف ، عبد الوهيد محمد : طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف فى حماة فى القرن السادس عشر ، مجلة الحواشيئ الأثرية ، السنة ١٩ ، د. ت ، ص ٨٥ . وانظر كذلك الخياط ، عبد العزيز : المجتمع المتكافل فى الإسلام ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٢ ، نقلا عن : كوثرانى ، وجيه ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤-١٢٩ .

Abstract

ANTOLOGICAL AND PHILOSOPHICAL ROOTS OF CIVIL SOCIETY CONCEPTION, WITHIN CONTEMPORARY EUROPEAN THOUGHT

Ahmed Hussein

This article is divided into three main parts, the first aims to figure out philosophical and antological essences of civil society theory, it begins with classical phase, which focus on social contract scholars as J. Lock, T, Hobbes, and J.J. Rousseau and others like A. Fergeson, De Tokfille and T. Paine.

The second studies contemporary emergence of civil society conception, and the conditions under which it became controversial in particular between new Marx-ists and Liberalists.

Finally, the third explores the situation of current debate within the Arab con-text.

دور المرأة الإماراتية في التنشئة الاجتماعية للطفل في دولة الإمارات

دراسة ميدانية لعينة من النساء المتعلّقات

محمد المطوع *

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات التي يشهدها مجتمع الإمارات ، ومدى انعكاسها على التنشئة الاجتماعية للطفل ، وتحديد الدور الذي تلعبه الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الطفل اجتماعيا وثقافيا . كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن دور المرأة المتعلّقة في تنشئة الطفل ، وأكثر أساليب التنشئة الاجتماعية انتشارا بين النساء المتعلّقات .
وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل متعددة تجعل من المرأة الأم مشاركا في عملية تنشئة الطفل بصورة كبيرة وفعالة . كما تطلب فهم وتحليل قضايا المرأة وأنوارها في التنشئة الاجتماعية للأبناء رؤية شمولية تضع المرأة والطفل في سياق اجتماعي اقتصادي ثقافي محلي وقومي من جانب، وإقليمي عالمي من جانب آخر .

مقدمة

يشهد العالم المعاصر الآن تحولات واضحة على كافة الأصعدة والمستويات ، تلك التحولات تُعد انعكاسا لمجموعة من العوامل والظروف المتفاعلة والمتشابكة . فتطور نظم المعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات ، والتطورات التكنولوجية والفكرية والثقافية ترتبط بتغيرات أخرى : اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ،

* أستاذ علم الاجتماع المشارك جامعة الإمارات العربية المتحدة .

المجلة الاجتماعية التربوية ، المجلد الحادي والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ .

وأبيدولوجية . تلك التطورات أضحت تمثل تحديا هاما يواجهه العالم المعاصر الآن ، ليس فقط على مستوى البلدان النامية والفقيرة ، ولكن أيضا على مستوى البلدان المتقدمة صناعيا .

وفى ظل هذه التحولات ، تشهد معظم مجتمعات العالم الثالث تغيرات واضحة تؤثر على كافة الأنظمة الاجتماعية . ولما كانت الأسرة تمثل أحد هذه الأنظمة الاجتماعية ، فلا شك أنها تتأثر - بشكل مباشر وغير مباشر - بتلك التغيرات . الأمر الذى ينعكس بدرجة أو بأخرى على الوظيفة الأساسية للأسرة ، والتي تتمثل فى عملية التنشئة الاجتماعية ، أى تلك العملية التى يتم بمقتضاها إعداد الطفل وتكوينه جسديا ونفسيا واجتماعيا وثقافيا وعقليا . ومن ثم فإن دور الوالدين فى هذه العملية يُعد دورا مهما ومؤثرا . فالتطور الاجتماعى والثقافى للطفل مرهون بهذا الدور من جانب ، وبالدور الذى تقوم به المؤسسات الأخرى - التربوية والدينية والإعلامية والتنشيطية - من جانب آخر .

والمواقع أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست بمعزل عن تلك التغيرات الحادثة على المستويين العالمى والإقليمى . فتغير أنماط الأسرة وبنائها ووظائفها وأدوارها يمثل انعكاسا للتغيرات البنائية والثقافية التى يشهدها المجتمع ، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة . تلك التغيرات البنائية التى تعرضت لها الأسرة الإماراتية لابد وأن تنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال . وقد تكون تلك الانعكاسات إيجابية فى بعض الجوانب ، وسلبية فى جوانب أخرى ، وثمة مجموعة من العوامل مسئولة عن ذلك منها : الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات ، ووسائل الإعلام وبخاصة التلفزيون ، وغيرها من العوامل الأخرى ، والتي تؤثر - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال .

ولقد كان من أبرز التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمت في مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة التركيز على التنمية البشرية باعتبارها المحور الأساسي والمحرك الرئيسي لعملية التنمية بصفة عامة ، والتنشئة الاجتماعية للأجيال المستقبلية بصفة خاصة . ومن ثم جاء التركيز من جانب الدولة على المرأة ، وضرورة أن تساهم بإيجابية في عملية التنمية ، لا سيما في ظل التركيبة السكانية التي تتميز بها مجتمعات الخليج بصفة عامة ، ومجتمع الإمارات بصفة خاصة . وبعد أن حظيت المرأة الإماراتية بمكانة متميزة من الناحية التعليمية ، ومن ثم ارتفع عدد الحاصلات على الشهادات الجامعية ، فإن الأمر تطلب أن يكون لها دور في عملية التنمية الشمولية التي تمر بها الدولة، ولا سيما الدور الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية للطفل الإماراتي، في ظل الظروف والتغيرات التي يمر بها العالم من ناحية ، وتلك التي يشهدها مجتمع الإمارات باعتباره جزءا لا يتجزأ من العالم من ناحية أخرى .

وكما هو معروف ، فإن أحد أهم أهداف خطط التنمية والتطور في أي مجتمع من المجتمعات يتمثل في تطوير مختلف مواصفات وخصائص ومكونات الشخصية في المجتمع فلقد تم وضع كثير من الخطط والبرامج لتحقيق تلك الأهداف وللنهوض بالطفل على كافة المستويات ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الفئة الاجتماعية - الأطفال - تمثل المصدر الاجتماعي الرئيسي الذي تعقد عليه الآمال في المستقبل .

ومن مظاهر اهتمام الدولة بالطفل إنشاء كثير من المراكز والمؤسسات المهتمة بقضايا الطفولة ، منها على سبيل المثال لا الحصر : مركز الطفولة بالمجتمع الثقافي - أبوظبي ، ودائرة الثقافة والإعلام بالشارقة ، والتي تتولى تنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج ذات العلاقة بالطفل . فضلا عن تقديم

العديد من الخدمات الموسمية التي تخدم ثقافة الطفل من حيث إقامة المعارض الفنية للأطفال ، والمسابقات الفنية والثقافية ، والمجلس الأعلى للأسرة فى الشارقة الذى أخذ على عاتقه النهوض بالطفل وتنميته ، وقد انبثق عنه برلمان الطفل الذى يعتبر من أوائل المؤسسات العربية التى تفسح المجال أمام الأطفال للتعبير عن آرائهم . وأصبح الآن جزءا أساسيا من مهرجان دبی تخصيص حيز للأطفال وتشجيع مواهبهم المختلفة ، ومنها على سبيل المثال : جائزة الشيخة لطيفة لإبداعات الطفولة ، وجائزة "فاطمة بنت هزاع لقصة الطفل" ... وغيرها من المجالات الأخرى التى تهتم بقضايا الطفولة ^(١) .

الواقع الاجتماعى للطفل فى البلدان العربية

يمكن القول إن الواقع الفعلى للطفل يؤكد على أن السياق الاجتماعى والاقتصادى العام للبلدان النامية يعد مسئولا - بدرجة كبيرة - عن الواقع الاجتماعى للطفل وتفاقم قضايا ومشكلاته ، وكافة مظاهر الحرمان التى يتعرض لها الأطفال فى تلك الدول . حيث يشير التقرير والذى أعده "جيمس ب . جرانت" مدير المكتب التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال ، والذى يستعرض فيه أوضاع الوفيات فى العالم النامى ، إلى أن الخسارة التى تخسرها هذه البلدان بوفاة ربع مليون طفل أسبوعيا ، وليس بسبب الحروب والأزمات الطبيعية ، ولكن بسبب عوامل : الفقر ، والجهل ، والمرض . وأنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ ، وبخاصة فى العالم العربى فى العقود القليلة الماضية ، فإنه ما تزال تعاني الطفولة العربية من مشكلات عديدة ومتنوعة .

وعلى أية حال ، يمكن تلخيص ملامح الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والصحى للطفولة العربية على النحو التالى :

- يقدر عدد الأطفال العرب دون سن الخامسة عشرة بأكثر من ٩٠ مليون طفل ،
يمثلون ما بين ٤٥٪ و ٥٠٪ من إجمالي سكان الوطن العربي ، بينما لا تتجاوز
هذه النسبة ٢٢٪ فقط في الدول الصناعية .
- إن نصف هؤلاء الأطفال مهددون في صحتهم الجسدية بأخطار المجاعة
والفقر والحروب .
- يعاني الأطفال العرب من فقر في كثير من البلدان العربية ، والتي تشير
الإحصاءات فيها إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر
تصل إلى ٨٠٪ .
- كما يعاني كثير من الأطفال في المجتمعات العربية من ظروف سكنية غاية في
السوء ، حيث إن ما بين نصف وثلث السكان في تلك البلدان ما زالوا يعيشون
في ظروف غير صحية ، حيث يعانون من نقص واضح في الخدمات .
- تواجه الطفولة العربية - وبخاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة -
أوضاعا غاية في القسوة .
- إن غالبية الأطفال العرب يعيشون في أسر تعاني من الأمية التعليمية والثقافية
والحضارية .
- وإذا كان مجتمع الإمارات يتفق في بعض السمات مع المجتمعات العربية
الأخرى باعتباره مجتمعا من المجتمعات النامية ، إلا أنه قد يتميز بخصوصية .
فقد أدى اكتشاف النفط إلى جعله يحتل مكانة بين المجتمعات الغنية التي تتميز
بارتفاع مستوى الدخل ، ومن ثم ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد . ولكن على
الرغم من ذلك توجد أيضا بعض الفروق والاختلافات بين الإمارات المختلفة ،
حيث يتسم بعضها بارتفاع المستوى الاقتصادي والثقافي ، في حين تتسم
الإمارات الأخرى بانخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي ، الأمر الذي ينعكس

فى نهاية الأمر على واقع الأسرة الإماراتية بصفة عامة ، والطفل الإماراتى بصفة خاصة .

هذا فضلا عن أن التغيرات التى مر بها مجتمع الإمارات قد أفرزت كثيرا من المظاهر ، من بينها : تعليم المرأة وخروجها للعمل من جانب ، والاعتماد على الخدم والمرييات الأجنبية من جانب آخر . الأمر الذى صاحبه عدد من المشكلات والتناقضات الاجتماعية والثقافية ، وبخاصة فى الجوانب المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية للأطفال . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل يعيش الطفل فى ظل تناقض بين أساليب مختلفة للتنشئة الاجتماعية ، تجمع بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة . وهو ما يستسعى محاور الدراسة الميدانية للتعرف عليه .

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها على النحو الآتى :

- ١ - التعرف على أهم التغيرات التى يشهدها مجتمع الإمارات ، ومدى انعكاساتها على التنشئة الاجتماعية للطفل .
- ٢ - تجديد الدور الذى تلعبه كل من العائلة ومختلف المؤسسات لجعل الطفل ينمو اجتماعيا وثقافيا .
- ٣ - الكشف عن دور المرأة المتعلمة فى التنشئة الاجتماعية للطفل .
- ٤ - تحديد أنماط انتماءات الطفل إلى مجتمعه ، ومختلف العوامل المؤثرة فى ذلك الانتماء .
- ٥ - التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا بين النساء المتعلّمات .

وفى ضوء الأهداف السابقة تمت صياغة مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عنها ، يمكننا إجمالها فيما يأتى :

- ١ - إلى أى مدى يؤثر تعليم الأم على التنشئة الاجتماعية للطفل ؟
- ٢ - هل مازالت الأسرة الإماراتية تقوم بالدور الرئيسى والفعال فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى فى ظل التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ؟
- ٣ - ما هو تأثير وسائل الاتصال الحديثة - وبخاصة التلفزيون فى ظل الأتمار الاصطناعية - فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى ؟
- ٤ - ما هى أنماط الانتماء الاجتماعى للطفل إزاء الدولة الاتحادية ؟
- ٥ - ما هى أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا بين النساء المتعلمات ؟

المدخل النظرى للدراسة

من أجل تحقيق تلك الأهداف تنطلق الدراسة الراهنة من عدة تصورات نظرية ، يمكن من خلالها وضع رؤية نظرية تتناسب وطبيعة وأهداف الدراسة ، حيث يشير مفهوم التطور إلى بعض أنواع التغير المتلاحق الذى يحدث عبر الزمن ، ويخضع - فى معظم جوانبه - إلى التدرج الزمنى الموروث . أما التعليم فإنه يشير إلى التغير السلوكى الذى يقع بسبب التأثيرات القادمة من البيئة . ويركز بعض المنظرين على التطور ، وطريقة الحصول على التعليم ، بينما يركز البعض الآخر على الاثنين معا ^(١) .

وعادة ما تنطلق نظريات التطور من التركيز على التغيرات التى تطرأ على الطفل بسبب التفاعل بين التطور والتعليم . لذلك ينظرون إلى التطور على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل التى يمر بها الطفل فى طريقه كى يصبح بالغا .

أما النظريات السلوكية فإنها تركز على كيفية تعلم الطفل ، بغض النظر عن عمره أو المرحلة التي يمر بها . فى حين ينطلق البعض الآخر من النظريات التعليمية ، والتي توضح ما الذى يحصل فى الدماغ . فى حين ينظر آخرون إلى السلوك الذى يمكن ملاحظته فقط ^(٣) .

تنطلق نظريات تطور الطفل من توضيح الإجراءات الأساسية ، وتقرر كيف ومتى يتعلم الطفل . ويرى بعض المنظرين أن الناس يتعلمون بنفس الطريقة تقريبا ، بغض النظر عن أعمارهم . بينما يرى الآخرون أن التعليم يحصل بطرق مختلفة ، وحسب نمو الشخص عبر مراحل تطوره المختلفة ^(٤) .

وهناك بعض المنظرين كانت لآرائهم تأثيرات فاعلة مثل : جان بياجيه ، ليفي فايكوتيسكى ، أس ديود ، اى . ايركسون ، بى . سكر ، ار . سيرز ، ايه . بندورا ، كارل . روجرز و ابراهام ماسلو . وكل من هؤلاء المنظرين معنى بشكل رئيسى بجزء من التطور التعليمى ، عدا سكر ، وهو استثناء ، حيث تقدم نظريته شرحا لى سلوك تعليمى سواء كان تأثيرا معرفيا ، أو ماديا . وقد قام كثير من المنظرين باستعراض التطور والتعليم كإجراء منتظم من الولادة وحتى البلوغ . فى حين ركز منظرون آخرون على الأدوار التي يلعبها مختلف الأطراف فى تطور الطفل ^(٥) .

ويكمن دور البالغ فى توفير الحوافز المختلفة من خلال التفاعل الشخصى ويتوفير الأجواء التحفيزية . وفى هذا الصدد يناقش هورنك وجونار (١٩٨٨) بأن التفاعل الاجتماعى والمصادر الاجتماعية يعتبران داعمين أساسيين فى التطور المعرفى . كما أكدوا على أن "الإحالة الاجتماعية تستخدم من قبل الأطفال الرضع للحصول على المعلومات من الآخرين ؛ لغرض الفهم ، وتقييم الأحداث ، والتصرف بطريقة ملائمة إزاء الحالات" . كما افترضوا بأن التأثير الإيجابى من

الأخرين يسهل السلوك الإيجابي إزاء تجنب التأثيرات السلبية^(٧).

وقد ركز منظرون آخرون على تأثير العوامل الهيكلية على تطور الطفل . (كولز اند كول (١٩٦٩) ، سويك وماننج (١٩٨٣) ، شوز - لاندسون ، واوين (١٩٨٧) جيفر وهيفرمان ، منتون (١٩٩٠) ، وأكدوا جميعا على تأثير العامل الاجتماعي - الثقافي على تطور الطفل . وناقشوا بأن لكل من الآباء والأمهات دورا هاما في تطور الطفل . وأكد بعضهم على أن التركيز الإضافي في العائلات المعاصرة ينجم عندما يكون كلا الأبوين يعمل خارج البيت . ويعتقد آخرون بأن الأطفال الرضع يصابون بضرر نفسي إذا كانت الأم تعمل خارج المنزل في السنة الأولى من عمر الطفل ، ومن ثم فإن المستوى التعليمي هام جدا ، حيث إن الأبوين يجب أن يكونا على معرفة بثقافة الطفل وكيفية ترويضه اجتماعيا^(٨) .

ويناقد بيرتون وايت (١٩٧٤) بأن البيئة التي يوفرها البالغ والطريقة التي يتفاعل فيها الطفل تبدو في توفير أفضل تنشئة ممكنة قبل مرحلة دخول الطفل إلى المدرسة . ويقول : "يجب على البالغ أن يكون على ممارسة مباشرة مع الطفل بحيث يسمح بأكبر قدر من الحرية ، ولكن في نفس الوقت يسمح للطفل بالتكيف مع النظم الضرورية"^(٩) .

ومن ثم تنطلق الدراسة الراهنة من المدخل الشمولي الذي يركز على كافة العوامل والأبعاد التي تلعب دورا محوريا في التأثير على التنشئة الاجتماعية للطفل ، حيث تمثل عملية فصل العناصر والأبعاد عن بعضها البعض عملية تجزئية تعزل المشكلة عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . ومن ثم لابد من النظر إلى دور الأم المتعلمة في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل في ضوء جميع الظروف والأبعاد التي تحيط بالمرأة والطفل ، والتي تؤثر على تنشئته الاجتماعية .

الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد تلك الدراسة من الدراسات الوصفية ، بالإضافة إلى اعتمادها على المنهج التاريخي الذي يمكن من خلاله ربط المشكلة بالسياق السوسيو - تاريخي الذي ظهرت فيه ، وكذلك العوامل والظروف المختلفة التي لعبت دورا محوريا في التأثير على عملية التنشئة الاجتماعية . كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان ، والتي اشتملت على عدد من المحاور الأساسية تمثلت في : بيانات أولية ، وبيانات عن مكان السكن ، وبيانات عن الوضع الاقتصادي للعائلة بشكل عام ، وبيانات عن المستوى التعليمي والوظيفي للأم والأب ، وبيانات تتعلق بخصائص الأطفال وأنماط تطوّرهم ، وبيانات عن العوامل والظروف المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتي ، وأخيرا مقترحات الأم حول تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتي .

تم تحكيم استمارة البحث ، وإجراء اختبار قبلي شمل ٢٥ مفردة من مجتمع البحث ، قبل إعدادها في صورتها النهائية .

مجالات البحث

أ - المجال المكاني : ويتمثل في الإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة .
ب - المجال الزمني : ولقد استغرقت الدراسة الميدانية ما يزيد على ثلاثة أشهر ، قام الباحث خلالها بزيارات متقطعة للإمارات المختلفة من أجل تحديد العينة .

ج - المجال البشري: (العينة) نظرا لعدم توافر الإحصاءات الرسمية الدقيقة عن التركيبة السكانية بالدولة بصفة عامة ، وعن المرأة المتعلمة والمتزوجة ولديها أطفال بصفة خاصة ، فقد لجأ الباحث إلى العينة العمدية على مستوى الإمارات السبع بالدولة ، حيث تم اختيار حوالي ٤٤٥ امرأة يحملن جنسية

الإمارات موزعة على النحو التالي :

إمارة أبوظبي ١٨٩ ، ودبي ١١٠ ، والشارقة ٦٠ ، وعجمان ١٢ ، ورأس الخيمة ٣٨ ، والفجيرة ١٩ ، وأم القيوين ١٧ امرأة .

أما عن أساليب التحليل ، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين أساسيين هما : الأسلوب الكمي ، والأسلوب الكيفي ؛ وذلك بهدف فهم المشكلة فهما شموليا . حيث قام الباحث بعرض وتحليل المعطيات التاريخية والمعاصرة ، والتي تعكس التحولات الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع الإمارات ، ومدى انعكاس ذلك على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتي ، هذا فضلا عن تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة .

نتائج الدراسة الميدانية

فيما يتصل بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الديموغرافية لعينة الدراسة ، توضح بيانات الدراسة الميدانية أن جميع حالات الدراسة من المتزوجات ولديهن أبناء ، كما أن أغلبهن ينتمين إلى أسر نووية ، كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (١)

نوع الأسرة في عينة الدراسة

نوع الأسرة	ك	%
نووية	٢٩٦	٦٦.٥
ممتدة	٩٧	٢٢.١٨
مركبة	٤٢	٩.٤
لم يبين	١٠	٢.٣
المجموع	٤٤٥	١٠٠

لقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن التغيرات التي تعرضت لها

الأسرة الإماراتية ، وبخاصة خلال العقود الأخيرة ، وذلك بفعل التحولات التي تعرض لها مجتمع الإمارات . تلك التغيرات والتحولات قد جاءت نتاجا لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة (المحلية والإقليمية والعالمية) ، حيث تمثلت فى : ارتفاع نسبة التعليم ، والتطور الواضح فى وسائل الإعلام والاتصال ، وارتفاع مستويات الدخل ، ومن ثم مستويات المعيشة ، وكذلك ارتفاع مستوى التحضر ونمو المدن ، وأيضا الانفتاح على الثقافات الأخرى ، فضلا عن الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة ، وبخاصة الخدم والمربيات الأجنيات ، ناهيك عن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ، وبخاصة المنزلية . وهذه العوامل جميعها قد أسهمت - وبدرجات متفاوتة - فى تغيير نمط الأسرة الإماراتية ، حيث أصبح نمط الأسرة النووية هو النمط الأكثر انتشارا ، وأن ثمة تراجعا واضحا على مستوى المجتمع بشكل عام فى الأنماط التقليدية للأسرة . وتعكس البيانات الواردة بالجدول السابق هذه التغيرات ، حيث جاءت الأسرة النووية فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٦.٥٪ من إجمالى عينة الدراسة ، فى حين جاءت الأسرة الممتدة فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٨.١٪ ، أما نمط الأسرة المركبة فقد جاء فى المرتبة الثالثة بنسبة ٩.٤٪ من إجمالى العينة ، مما يؤكد على أنه على الرغم من التغيرات التى تعرضت لها الأنماط التقليدية للأسرة الإماراتية ، فإنها ما تزال موجودة ومستمرة ، وتعكس البناء الاجتماعى التقليدى الذى ما يزال يؤثر بشكل أو بآخر .

ولكن على الرغم من ذلك يجب أن نضع فى الاعتبار أنه توجد اختلافات جوهرية بين نمط الأسرة النووية فى كل من المجتمعات المتقدمة والبلدان النامية ، ومنها مجتمع الإمارات ، حيث إن نمط الأسرة النووية فى المجتمعات الأولى قد يصل إلى طفلين فقط ، فى حين جاء نمط الأسرة النووية فى مجتمع الإمارات

يشتمل على ١٠ أفراد ، وأحيانا يفوق ذلك ، وهو ما يكشف عن طبيعة اختلاف المصطلح وفقا لاختلاف المجتمعات وخصوصيتها المجتمعية ، كما يتضح من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٢)
حجم العائلة في عينة الدراسة

عدد أفراد الأسرة	ك	%
٢ - ٤	١٣٣	٢٩٫٩
٥ - ٩	١٧٧	٢٩٫٨
١٠ - ١٤	٧٥	١٦٫٧
١٥ فأكثر	١٤	٢٫٣
لم يبين	٤٦	١٦٫٣
المجموع	٤٤٥	١٠٠

حيث تكشف بيانات الجدول السابق عن أن حجم الأسرة التي تتراوح أعدادها ما بين ٦ أطفال وأقل من عشرة أفراد تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٢٩٫٨٪، تليها الأسرة التي يقل فيها العدد عن خمسة أفراد ، حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٢٩٫٩٪ ، ثم الفئة من ١٠-١٤ فردا بنسبة ١٦٫٧٪ ، وأخيرا ١٥ فردا فأكثر .

وهذا ما يكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أنت إلى زيادة عدد أفراد الأسرة من جراء الرفاه الاقتصادي وحاجة الدولة إلى مزيد من السكان .

أما فيما يتصل بالحالة التعليمية للأم ، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن طبيعة التغيرات التنموية التي حدثت في الدولة خلال الفترات الأخيرة ، حيث احتلت نسبة التعليم الجامعي المرتبة الأولى بنسبة ٢١٫٧٪ ، تليها نسبة التعليم

المتوسط وحصلت على المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٦٪ ، ثم التعليم الثانوى ، أى أن نسبة النساء اللاتي تركن التعليم إما لظروف عائلية أو وفقا لرغبة الزوج ، ومن ثم لم تحصلن على الثانوية العامة أو الدبلوم المتوسطة ، فقد بلغت نسبتهن حوالى ٢١١٪ ، ثم الحاصلات على الإعدادية ١٩١٪ . وأخيرا نسبة الحاصلات على درجة الماجستير والتي جاءت فى المرتبة الأخيرة ٢٥٪ ، وربما يرجع ذلك إلى احتياجها إلى الجهد والوقت والمال من جانب ، وإلى عدم وجود درجة الدكتوراه بجامعة الإمارات وغيرها من جامعات الدولة من جانب آخر .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المستوى التعليمى ونمط الأسرة الذى تفضله المرأة ، فيمكن الكشف عنها من واقع بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

العلاقة بين المستوى التعليمى للام ونمط الأسرة الذى تفضله

نمط الأسرة		نوعية		ممتدة		مركبة		المجموع	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٢	٦١	٤٠	٢٥٣	٣٣	٣٥٩	٨٥	١٩١		
٢٣	١١٨	٤٨	٣٠٤	٢٣	٢٥٠	٩٤	٢١١		
٥٨	٢٩٧	٢٨	٢٤١	١٨	١٩٦	١١٤	٢٦٦		
٩٣	٤٧٧	٣١	١٩٦	١٧	١٨٥	١٤١	٣١٧		
٩	٤٦	١	٠.٦	١	١	١١	٢٥		
١٩٥	٤٢٩	١٥٨	٣٥٥	٩٢	٢٠٧	٤٤٥	١٠٠		

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للمرأة والاتجاه نحو تكوين الأسرة النووية ، حيث جاءت نسبة النساء المتعلّقات تعليمًا جامعيًا واللّاتي ينتمين إلى أسر نووية ٤٧٧٪ ، تليها فئة الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ٢٩٧٪ ، ثم الحاصلات على التعليم الثانوى بنسبة ١١٨٪ . فى حين حصلت الأسرة الممتدة على أعلى نسبة لدى النساء

الحاصلات على الثانوية (٣٠.٤٪) ، تليها فئة الحاصلات على الإعدادية (٢٥.٣٪) ، ثم الحاصلات على تعليم متوسط (٢٤.١٪) ، والتعليم الجامعي (١٩.٦٪) . أما نمط الأسرة المركبة ، فقد جاءت أعلى نسبة له لدى فئة الحاصلات على الإعدادية (٣٥.٩٪) ، تليها فئة الحاصلات على الثانوية ، ثم المتوسط والجامعي .

وعلى صعيد آخر ، تكشف البيانات الإجمالية الواردة بالجدول ذاته عن أن نمط الأسرة الأكثر رغبة لدى أفراد عينة الدراسة يتمثل في نمط الأسرة النووية ، حيث جاءت نسبته ٤٣.٩٪ بالمقارنة بالنمطين الآخرين : الممتدة ، والمركبة (٣٥.٩٪ ، و٢٠.٧٪ على التوالي) . ومن ثم تتفق تلك النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات والبحوث السابقة ، والتي تناولت الأسرة العربية بشكل عام ، والأسرة الخليجية والإماراتية بشكل خاص . حيث أثبتت تلك الدراسات أن نمط الأسرة الذي أصبح منتشرًا الآن في تلك المجتمعات ، وكنتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتعرض لها تلك المجتمعات خلال العقود القليلة الماضية ، هو نمط الأسرة النووية بكل خصائصها البنائية والوظيفية ^(١) .

ويلاحظ هنا أن رغبة أفراد العينة في أن تكون الأسرة من نوع الأسرة الممتدة أكبر مما هو على أرض الواقع ، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة مازالين مشدودات إلى ثقافة الماضي ، حيث كانت الأسرة الممتدة أكثر انتشارًا . أما فيما يتصل بالعلاقة بين المستوى التعليمي وأثره على نوع الطفل المفضل لديهن ذكرنا أو أنثى ، فيمكننا توضيح تلك العلاقة من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١)

العلاقة بين المستوى التعليمي وأثره
على نوع الطفل الذي تفضل المرأة إنجاب

نوع الطفل		ذكور		أنثى		المجموع	
مستوى التعليم	ك	%	ك	%	ك	%	
إعدادية	٨٣	٩٧,٦	٢	٢,٤	٨٥	١٠٠	
ثانوية	٩٠	٩٥,٦	٤	٤,٤	٩٤	١٠٠	
معاهد متوسطة	٩٧	٨٥,٠	١٧	١٥	١١٤	١٠٠	
جامعي	١١١	٧٨,٧	٣٠	٢١,٣	١٤١	١٠٠	
دراسات عليا	٩	٨١,٨	٢	١٨,٢	١١	١٠٠	
المجموع	٣٩٠	٨٧,٦	٥٥	١٢,٤	٤٤٥	١٠٠	

تكشف بيانات هذا الجدول عن سيطرة القيم التقليدية على المرأة الإماراتية ، بغض النظر عن مستوياتها التعليمية ، حيث مازالت تسيطر عليها قيم تفضيل الذكور على الإناث رغم المستويات التعليمية التي وصلت إليها ، وإن كانت أعلى نسبة قد جاءت من النساء اللاتي يحملن الإعدادية والثانوية العامة ، بينما كشفت المرأة الحاصلة على شهادات جامعية أنها أقل تفضيلاً للذكور عن سواها ، وهذا يشير إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي قد يساهم في تغيير النظرة إلى نوع الطفل في الأسرة . إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن نوع الطفل المفضل تتدخل فيه عدة عوامل منها رغبة الزوج هي التي تتحكم فيها ، حيث إنها إذا لم تجب ذكورا إما أن يطلقها أو يتزوج عليها ، فمزال الرجال - رغم ادعائهم المختلفة - يحبون إنجاب الذكور ، ويكرهون الإناث . كما أن البيئة الاجتماعية بعامة مازالت تفضل إنجاب الذكور ، وتتوجه الأمهات في دعواتهن بأن يربق أبناؤهن وبناتهن ذرية من الذكور .

وفيما يتصل بالحالة المهنية للأم ، كما هو معروف أن نسبة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة ليست كبيرة ، بالرغم من تطور

الظروف الاجتماعية والاقتصادية لبعض العائلات ، وازدياد عدد الخريجات من المدارس والجامعات ، حيث تشير الإحصاءات الواقعية إلى أن نسبة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع القوة العاملة في الدولة ، وخاصة في القطاع الاتحادي ، سواء كان في الجامعة أو التربية أو الصحة أو وزارات الدولة المختلفة ، في حين أن تلك النسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من الإناث المواطنين في القطاع الخاص ، وأكثر العاملات في القطاع الخاص من غير المواطنين .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن انخفاض نسبة العاملات بين أفراد العينة ، حيث لم تصل نسبتهن إلا حوالي ٣١٪ ، في حين جاءت نسبة غير العاملات حوالى ٦٩٪ فقط .

أما فيما يتعلق بالخصائص الديموجرافية ، فيمكن توضيحها من خلال توزيع مفردات العينة وفقاً للسن والحالة المهنية :

وفيما يتعلق بالسن ، فقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة من الحقائق ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٥)
توزيع مفردات العينة وفقاً للسن

المرحلة العمرية	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	١٥	٣٤
٢٠ - ٢٩	١١٧	٢٦٣
٣٠ - ٣٩	٢٢١	٤٩٧
٤٠ - ٤٩	٥٨	١٣٠
٥٠ فأكثر	٣٤	٧٦
المجموع	٤٤٥	١٠٠

قد جاءت أعلى فئة من تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ و ٤٠ سنة ، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٤٩٧٪ ، تليها فئة من تقع أعمارهن ما بين ٢٠ و ٣٠ سنة بنسبة ٢٦٣٪ ، أى أن نسبة من تقع أعمارهن ما بين ٢٠ و ٤٠ سنة قد بلغت حوالى ٧٦٪ من إجمالى العينة .

إن نسبة من تقع أعمارهن ما بين ٤٠ و ٥٠ سنة لم تبلغ سوى ١٣٪ ، فى حين أن من تقع أعمارهن فى فئة ٥٠ سنة فأكثر لم تبلغ سوى ٧٦٪ فقط ، بينما من تقع أعمارهن فى فئة أقل من ٢٠ سنة جاءت حوالى ٣٤٪ فقط من إجمالى العينة .

تكشف بيانات هذا الجدول عن أن الفئات الشابة هى أكثر الفئات العمرية ، ومن ثم يجب توجيه وتوعية هذه الفئات والاهتمام بها من أجل خلق جيل واع وقادر على تحمل المسؤولية ، حيث تقع على عاتقهم عملية التنشئة الاجتماعية لأطفال الإمارات .

أما فيما يتعلق بالحالة المهنية للأم ، تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن عدد من المؤشرات الأساسية ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٦)
توزيع مفردات العينة وفقا للحالة المهنية

الحالة المهنية للأم	ك	٪
تعمل	١٤١	١٣٫٧
لا تعمل	٢٨٧	٦٤٫٣
غير مبين	١٧	٤٫٠
المجموع	٤٤٥	١٠٠٫٠

إن نسبة المرأة غير العاملة قد حصلت على المرتبة الأولى بنسبة ٦٤٫٣٪ ،

وهو ما يؤكد على تأثير القيم الاجتماعية من جانب ، والتي مازالت تلعب دورا أساسيا في عزوف المرأة عن العمل ، وارتفاع مستوى الدخل الأسرى من جانب آخر ، مما أثر - بشكل واضح - على ضعف مشاركة المرأة الإماراتية في قوة العمل .

إن نسبة المرأة العاملة لا تتعدى ٣١٪ من إجمالي العينة ، حيث جاءت في المرتبة الثانية .

على الرغم من ضعف مشاركة المرأة الإماراتية في قوة العمل - كما يتضح من واقع بيانات الجدول السابق - فإن وصول حجم مشاركة المرأة في قوة العمل بنسبة ٣١٪ يعد إسهاما حقيقيا وتغيرا إيجابيا استطاعت المرأة أن تحرزه في ظل الخصوصية المجتمعية لدولة الإمارات ؛ وذلك بفضل السياسات التنموية للدولة التي منحت المرأة العديد من الامتيازات المختلفة من أجل جذبها ومشاركتها في عمليات التنمية ، لاسيما وأن المرأة الإماراتية تعيش في ظل ظروف اقتصادية مرتفعة ومرفهة ، مما يجعلها تحجم عن العمل .

لقد استطاعت السياسات التنموية المختلفة للدولة تعديل قيم واتجاهات المرأة الإماراتية نحو العمل ، ومن ثم تفعيل دورها في المجتمع .

وفيما يتصل بالتنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتي ، يمكننا القول إن عملية التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من قيم اجتماعية وأساليب متنوعة لتربية وتنشئة الأبناء ، والتي تسهم بشكل إيجابي أحيانا وسلبي أحيانا أخرى في تكوينهم الاجتماعي والنفسي والتربوي والثقافي والاجتماعي ، من أهم الوظائف التي كانت تتولاها الأسرة الإماراتية في ظل ظروف المجتمع الإماراتي التقليدي . غير أن التغيرات التي مر بها المجتمع الإماراتي - وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن - قد انعكست - بشكل مباشر أو غير مباشر - على واقع

الأسرة الإماراتية على كافة المستويات والأصعدة . الأمر الذي صاحبه تغيرات واضحة ليس فقط من حيث البناء والتكوين ، ولكن أيضا من حيث الأدوار والوظائف ، هذا فضلا عن تغير القيم الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية ، وبناء السلطة واتخاذ القرار . والملاحظ أن تلك التغيرات لم تتعرض لها الأسرة فقط ، بل وأيضا المنظومة القيمية ، سواء الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، أو السياسية . ولقد جاءت هذه التغيرات انعكاسا لمجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة على المستويين المحلى والقومى ، وكذلك على المستويين الإقليمى والعالمى منها : تطور التعليم ، وتطور أساليب الاتصال والإعلام ، وأساليب النقل والمواصلات ، وكذلك تطور معدلات التحضر ، واستخدام التكنولوجيا ... إلخ . وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة التى أفرزتها تلك التغيرات ، فإن ثمة بعض الجوانب السلبية التى تؤثر فى الأسرة الإماراتية بعامه ، والطفل بخاصة . وتتمثل تلك السلبيات فى الاعتماد المتزايد للأسرة على الخدم والمربيات الأجنيات ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٧)

الأسر التى تعتمد على خدم (أو مربيات أجنيات فى تربية الاطفال

الاعتماد على مربيات أو خادمات	ك	%
نعم	٢٦٧	٦٠
لا	١٧٨	٤٠
المجموع	٤٤٥	١٠٠

حيث تؤكد بيانات هذا الجدول أن حوالى ٦٠٪ من إجمالى عينة الدراسة

تعتمد على الخدم والمربيات الأجنبيات فى تربية وتنشئة الأطفال ، بينما أكد حوالى ٤٠٪ على عدم اعتمادهن على الخاديمات والمربيات ، بل يقمن بأنفسهن بتربية ومتابعة الأطفال . ويكشف الواقع الفعلى أن الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات فى تنشئة الأطفال تصاحبه تأثيرات سلبية كثيرة على الطفل ، تلك التأثيرات تبدو واضحة فى جوانب كثيرة "جسمانيا وثقافيا وتربويا واجتماعيا ووجدانيا وفكريا" ، حيث أكدت الكثير من الدراسات - التى اهتمت بقضايا الأسرة والطفل الإماراتى - على سلبيات استخدام المربيات الأجنبيات على الأسرة بشكل عام ، والأطفال بشكل خاص^(١٠) .

وعلى الرغم من تلك التغيرات التى تعرضت لها الأسرة الإماراتية ، فإنها لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية ، فلا شك أن هناك جوانب ومكونات وعناصر ووظائف كثيرة قد تغيرت ، وهناك عناصر ومكونات أخرى لم تتغير ، وما تزال مستمرة وفاعلة . ففىما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية ، يمكننا القول إن ثمة مجموعة متنوعة ومتباينة من الأساليب التى تلجأ إليها الأسرة لتنشئة أبنائها . ويمكننا التعرف على الأساليب الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة ، والفروق بين تلك الأساليب ، ومدى استخدامها من جانب الأسر بشكل عام . وجوانب الاتفاق والاختلاف بين الأساليب التى تلجأ إليها المرأة فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء . ومن جانب آخر ، إلى أى مدى تؤثر المستويات التعليمية المختلفة للمرأة على استخدام أى من تلك الأساليب .

جدول رقم (٨)

الأساليب التي تتبعها الأسرة في تنشئة الأطفال

الأساليب المتبعة في التربية	ك	%
ضرب الأولاد كلما أخطأوا	١١	٤ر٤
ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى	٢٢١	٩٣ر١
عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف	١٥	٦ر٠
الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة	١٧٩	٧٢ر٢
المناقشة والحوار	٩٥	٢٨ر٣
المجموع	٥٣١	

تكشف البيانات السابقة عن أن أسلوب ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى يعد الأسلوب الأكثر انتشاراً ، حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣ر١٪ . ثم الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة ، حيث جاء في المرتبة الثانية ٧٢ر٢٪ . وقد جاء أسلوب الإهمال والانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية في المرتبة الثالثة ٣٨ر٣٪ . في حين أخذت الأساليب الأخرى تحصل على مراتب متدنية في عملية التنشئة الاجتماعية ، حيث جاء أسلوب ضرب الأولاد تحت ضغط أية ظروف يحتل المرتبة الرابعة بنسبة لا تتعدى ٦٪ ، وكذلك أسلوب ضرب الأولاد كلما أخطأوا ٤ر٤٪ فقط .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين ترك الطفل يشاهد التلفزيون والمستوى التعليمي للعينة ، فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن معظم أفراد العينة قد تركن الأبناء للتلفزيون بشكل سلوكهم ، حيث تبين أن حوالى ٦١ر٦٪ من أفراد العينة يتركن الأطفال يشاهدون التلفزيون ، في حين أن حوالى ٣٨ر٤٪ فقط من اللاتي يتابعن هؤلاء الأطفال ولا يتركهم بصورة كلية للتلفزيون . وكانت أكثر الفئات تركاً لهؤلاء الأطفال للتلفزيون من الحاصلات على الدراسات العليا (٨١ر١٪) ، يليها المعهد المتوسط (٨٠ر٧٪) ، ويقل الاعتماد على التلفزيون كلما

انخفض المستوى التعليمي ، وهذا يشير إلى أن الأم ذات التعليم العالي تترك لأبنائها حرية الاختيار ، وتبدو أقل تشددا في فرض الرقابة على سلوكه ، ولهذا السلوك وجهان : فقد يكون تأثيره إيجابيا إذا ما تم تزويد الطفل بالوعي اللازم ، إلا أنه قد يصبح ذا نتائج خطيرة إذا لم يملك الطفل الوعي الكافي لتحديد اختياره ، كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (٩)

العلاقة بين نمط مشاهدة الطفل للتلفزيون والمستوى التعليمي للأب

مستوى التعليم		مشاهدة التلفزيون		يتابعن أطفالهن		المجموع	
بمفرده		بشاهد التلفزيون					
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٣٥	٤١٢	٥٠	٥٨٨	٨٥	١٠٠		
٤١	٤٣٦	٥٣	٥٦٤	٩٤	١٠٠		
٩٢	٨٠٧	٢٢	١٩٢	١١٤	١٠٠		
٩٧	٦٨٨	٤٤	٣١٢	١٤١	١٠٠		
٩	٨١٩	٢	١٨٩	١١	١٠٠		
٢٧٤	٦١٦	١٧١	٢٨٤	٤٤٥	١٠٠		

في حين تكشف بيانات الجدول رقم (٩) عن العلاقة بين قضاء وقت الفراغ مع الطفل حسب المستوى التعليمي ، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن أن معظم أفراد العينة (٥٣,٥%) لا يقضين وقت الفراغ مع الطفل بل يتركنه للتلفزيون ، في حين جاءت نسبة من تقضى وقت فراغها مع الطفل لا تتجاوز ٤٦,٥% من إجمالي العينة . وترتفع نسبة الأمهات اللاتي يقضين وقت فراغهن مع الطفل بين حملة المعاهد المتوسطة ، وتنخفض بين حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا ، وقد يكون ذلك بسبب انخراط حملة الشهادات الجامعية والعليا في العمل الاجتماعي ، مما يستغرق جزءا من وقت فراغهن الذي تخصصه الأخريات

للأطفال ، كما يتضح ذلك من الجدول :

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين قضاء وقت الفراغ مع الطفل حسب المستوى التعليمي للام

وقت فراغ الطفل		يقضى الطفل وقت فراغه مع		يقضى الطفل وقت فراغه مع التلفزيون		المجموع	
مستوى التعليم		الام		ك		ك	
		%		%		%	
إعدادية		٤٣	٤٣	٤٨	٥٦	٨٥	١٠٠
ثانوية		٤٣	٤٣	٥١	٥٤	٩٤	١٠٠
معهد متوسط		٧١	٦٢	٤٣	٣٧	١١٤	١٠٠
جامعي		٥٣	٣٧	٨٨	٦٢	١٤١	١٠٠
دراسات عليا		٣	٢٧	٨	٧٢	١١	١٠٠
المجموع		٢٠٧	٤٦	٢٣٨	٥٣	٤٤٥	١٠٠

وفيما يتعلق باختيار الألعاب وعلاقتها بالمستوى التعليمي ، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن أن تأثير ارتفاع الدخل كان واضحا على جميع الفئات التعليمية ، حيث انتشر شراء الألعاب بين معظم فئات العينة ، وإن كانت فئة من لا يشترون ألعابا لأطفالهن لم تتجاوز نسبتهم ٣١٪ فقط ، كما يتضح ذلك من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

العلاقة بين اختيار الألعاب وعلاقتها بالمستوى التعليمي للام

الألعاب	ألعاب عادية	ألعاب لتنمية الذكاء	ألعاب حسب مستوى ذكاء الطفل	لا توجد ألعاب	المجموع
مستوى التعليم	ك	%	ك	%	%
إعدادية	٤٥	٥٢,٩	١٩	٢٢,٤	١٠٠
ثانوية	٤٧	٥٠	١٠	١٠,٦	١٠٠
معهد متوسط	٨٧	٧٦,٣	٢٠	١٧,٥	١٠٠
جامعى	٢٧	١٩,١	٤٥	٣١,٩	١٠٠
دراسات عليا	-	-	٣	٢٧,٣	١٠٠
المجموع	٢٠٦	٤٦,٣	٩٧	٢١,٨	١٠٠

كما أوضحت الدراسة أيضا أن الحاصلات على تعليم متوسط كانت أكثر الفئات شراءاً للألعاب العادية لأبنائهن ، حيث بلغت نسبتهن حوالى ٧٦,٣٪ ، تليها فئة من الحاصلات على الإعدادية ٥٢,٩٪ من حملة تلك الشهادة ، ثم الإعدادية (٢١,٨٪) ، وتقل النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي . أما أعلى الفئات شراءاً للألعاب التى تنمى ذكاء الطفل ، فقد جاءت النسبة مرتفعة لدى الحاصلات على تعليم جامعى (٣١,٩٪) ، والدراسات العليا (٢٧,٣٪) ، وكذلك أيضا شراء الألعاب حسب ذكاء الأطفال فقد ارتبط بالمستوى التعليمي ، كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زادت هذه الألعاب ، والعكس صحيح ، ولا توجد بين أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية والدراسات العليا من لا تشتري ألعابا لأولادها .

جدول رقم (١٢)
العلاقة بين المستوى التعليمي والقيم
التي تفرسها الأم في نفوس الأبناء

القيم	غرس أهمية الاتحاد	الحديث عن التاريخ	الحديث عن شجاعة الآباء	زيارة المتحف	الامتنان بالتعليم	المجموع
مستوى التعليم	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %
إعدادية	٦٥	١٩ر١	١٠	٦ر١	٨	٦ر٤
ثانوية	٥٥	١٦ر٢	١١	٦ر٧	١٢	٩ر١
معهد متوسط	٩٨	٢٨ر٨	٦٧	٤٠-ر٦	٤٠	٣٢ر٠
جاسمى	١١٢	٣٢ر٩	٧٠	٤٢ر٤	٦٠	٤٨ر٠
دراسات عليا	١٠	٢ر٩	٧	٤ر٢	٥	٤ر٠
المجموع	٢٤٠	٣٢ر١	١٦٥	١٥ر٦	١٢٥	١١ر٨

تكشف البيانات الإحصائية الإجمالية الواردة بالجدول السابق - والخاصة

بقيم الانتماء - عن مجموعة من الحقائق نجملها فيما يأتى :

- إن هناك بعض القيم الاجتماعية الإيجابية التي تهتم الأسرة الإماراتية بعامة والزوجة المتعلمة على وجه الخصوص بغرسها في الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وبخاصة في المراحل الأولى لنمو الطفل . وتأتى فى مقدمة تلك القيم غرس أهمية الاتحاد ، حيث جاءت نسبتها ١٩ر٣٢٪ كقيمة اجتماعية لها مضامين ومدلولات اجتماعية وسياسية وثقافية . فدولة الإمارات لها تجربة رائدة فى هذا المجال ، ومن ثم فإن غرس هذه القيمة لدى الأطفال يعنى مزيدا من الولاء والانتماء للوطن من ناحية ، والمشاركة بفاعلية فى الحفاظ على هويته وكيانه واستقلالته وتماسكه الاجتماعى والسياسى من ناحية أخرى .

- أما قيمة التعليم وأهميته بالنسبة للمواطن الإماراتى ، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة ٢١ر٢٪ ، حيث يحتل التعليم مكانة خاصة فى الدولة من حيث تطوير نظمه وبرامجه لكى تتواءم مع تطورات العصر من جانب ، ولأهميته

فى عملية التنمية من جانب آخر . ثم تأتى القيم الخاصة بأهمية التاريخ وبخاصة تاريخ الدولة وتطورها وكفاحها ، وبخاصة خلال المرحلة الاستعمارية ، فضلا عن أن تلك القيمة تدعم الهوية وتنمى روح الولاء والانتماء للوطن والهوية العربية والإسلامية ، وقد جاءت نسبة هذه القيمة بين المتغيرات الواردة بالجدول ١٦ ره ١٪ لتحتل بذلك المرتبة الثالثة . ثم تأتى قيمة الشجاعة فى المرتبة الرابعة بنسبة ١١٨٪ ، تليها قيمة أخرى مرتبطة بالتراث والهوية تتمثل فى تشجيع الأطفال على زيارة المتاحف والأماكن الأثرية بالدولة ، باعتبارها تمثل رموزا للحضارات التى عايشها المجتمع الإماراتى عبر المراحل التاريخية المختلفة ، والتى أضحت تمثل جزءا أساسيا من مكوناته الحضارية والثقافية ، وقد جاءت نسبة هذه القيمة ٩٣٪ .

- ومن جانب آخر تشير البيانات الإحصائية الواردة بالجدول إلى أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للأهـمـات وأسلوب تنشئـتـهن لأطفالهن . فكلما ارتفع مستواهـن التعليمى كلما زاد توجههن نحو الاهتمام بغرس القيم الإيجابية فى عقول أطفالهن ، وتوضح النسب الواردة بالجدول ذلك ، فالحاصلات على تعليم جامعى يملن أكثر نحو غرس قيم الشجاعة وزيارة الأماكن الأثرية والمتاحف ، وكذلك الحديث عن أهمية التعليم والتاريخ لأطفالهن حيث جاءت نسب تلك القيم ٤٨٪ ، و٤٥٪ ، و٤٢٪ ، و٤٢٪ ، و٣٩٪ على التوالى . فى حين جاءت النسب الخاصة بالحاصلات على تعليم متوسط فى المرتبة الثانية ... وهكذا . الأمر الذى يؤكد على أن ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للأهـمـات ، ومن ثم ارتفاع مستوى وعيهن الاجتماعى والثقافى يمكنهن من تنشئة أطفالهن بطريقة تختلف عن تلك التى تستخدمها الأهـمـات غير المتعلـمـات . وإذلك نجد الدولة حريصة على تعليم

الإناث وزيادة وعيهم من أجل تنشئة صحيحة لأبنائهم ، ويبدو هذا الاهتمام واضحا من خلال الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة للمرأة بشكل عام ، سواء فى مجالات التعليم أو العمل أو الصحة وغيرها ، مما يدعم دورهن فى المجتمع بعامه ، وعلى مستوى الأسرة بخاصة .

استخلاصات عامة

توصلت الدراسة - من خلال التحليلات النظرية والميدانية - إلى مجموعة من النتائج يمكننا إجمالها فيما يلى :

١ - إن التحليل الاجتماعى التاريخى لمجتمع الإمارات قد أوضح أن المجتمع يشهد تغيرات واضحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، وبخاصة منذ الاستقلال وقيام الدولة الاتحادية ، هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الإيكولوجية قد أحدثت تغيرات هامة على صعيد الأنظمة الاجتماعية والتي تعد الأسرة أحدها ، حيث تعرضت الأسرة الإماراتية للعديد من التغيرات ليس فقط على مستوى بنيتها ، ولكن أيضا على مستوى وظائفها . ومن مظاهر تلك التغيرات : تغير شكل ونمط الأسرة ، وحجمها ، والقيم الاجتماعية المحددة للعلاقات الاجتماعية داخلها ، فضلا عن تغير الأدوار والمكانات وبناء القوة والسلطة .

٢ - وعلى المستوى النظرى ، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن قصور بعض الاتجاهات النظرية التى انطلقت فى تحليلاتها للتنشئة الاجتماعية للطفل من التركيز على عامل واحد ، حيث جاء الواقع الفعلى فى دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد على مجموعة من العوامل والمتغيرات التى لعبت دورا محوريا فى التأثير على تلك العملية ، ومن ثم تشكيل وبناء الطفل الإماراتى ، وقد كان من أبرز تلك العوامل : المستوى التعليمى للوالدين ،

وبخاصة الأمهات ، حيث يلعب هذا العامل دورا أساسيا فى تشكيل نمو الطفل من الناحية العقلية والفكرية والاجتماعية بشكل عام ، فضلا عن النمو الجسمانى والصحى للطفل . كما أن لوسائل الإعلام المختلفة - وبخاصة التليفزيون - تأثيرا واضحا فى هذا المجال ، لدرجة أن البعض يذهب إلى القول "جيل التليفزيون" ؛ وذلك نظرا لحجم التأثيرات المباشرة التى يحدثها هذا العامل . ومن جانب آخر ، يأتى تأثير الاعتماد المتزايد للخدم والمربيات على الطفل ، حيث يكتسب الطفل قيما وعادات وتقاليده قد تؤثر - بشكل سلبي - على اتجاهاته وسلوكياته . حيث أشارت بعض الحالات إلى تلك التأثيرات ، وبخاصة ممن لديهن خدم ومربيات بالمنزل . ومن ثم تؤكد الدراسة الراهنة على أنه لا يمكننا فهم وتحليل دور المرأة الإماراتية فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا من خلال رؤية شمولية تضع فى الاعتبار كافة العوامل والمتغيرات التى تؤثر - بدرجات متفاوتة - فى تلك العملية . ولا سيما أن مجتمع الإمارات شأنه فى ذلك شأن المجتمعات النامية بعامة ، والعربية بخاصة ، يجمع بين القديم والحديث . فالتأثيرات التى يتعرض لها المجتمع نتيجة التطورات العالمية وما تفرزه العولة وما تفرضه من تحديات ، وبخاصة فى ظل التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والبلث المباشر والإنترنت ، وغيرها ، هذه الأمور جميعها وما ينتج عنها من قيم واتجاهات ينبغى وضعها فى الاعتبار عند فهم وتحليل هذه الظاهرة ، وانعكاساتها على الطفل الإماراتى .

٢ - إن اهتمام الدولة بقضية التعليم - وبخاصة تعليم الإناث - قد أحدث تغييرات هامة فى أوضاع ومكانة وأدوار المرأة ، الأمر الذى انعكس

- بوضوح - فى أدوارها فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل على وجه الخصوص ، وكذلك الأساليب التى تستخدمها فى تنشئة الأبناء .

٤ - إن فهم وتحليل قضايا المرأة وأدوارها فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء يتطلب رؤية شمولية تضع المرأة والطفل فى سياق اجتماعى اقتصادى ثقافى محلى وقومى من جانب ، ومدى التأثير الذى يحيط بهما بفعل العوامل والمتغيرات الخارجية الإقليمية والعالمية من جانب آخر .

٥ - كما أوضحت الدراسة الميدانية أيضا أن لوسائل الإعلام - وبخاصة التلفزيون - تأثيرا واضحا فى عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال ، وقد يكون هذا التأثير سلبيا فى بعض جوانبه ، وقد يكون إيجابيا فى جوانب أخرى . ومن ثم فالأمر يتطلب ضرورة التدخل من جانب الأسرة والأم على وجه الخصوص لضبط مشاهدة الطفل للتلفزيون ، والتدخل فى اختيار البرامج المفيدة التى ينبغى على الطفل مشاهدتها .

٦ - أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أيضا أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمى للأم واتجاهاتها نحو الإنجاب ، حيث تبين أن الأمهات المتعلّمات تعليما جامعا ومتوسّطا هن أكثر الفئات رغبة بالأسرة النووية ، ومن ثم تغير اتجاهاتهن نحو الإنجاب ، على الرغم من أن السمة الغالبة للأسرة الإماراتية بشكل عام تتمثل فى كثرة الإنجاب ، وثمة اعتبارات ديموجرافية يجب أن نضعها فى الاعتبار .

٧ - تتفق الدراسة الزاهنة مع بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على اعتماد بعض الأسر الإماراتية على الخدم والمربيات الأجانب فى عملية تربية وتنشئة الأطفال ، وبخاصة اكتساب الأطفال بعض القيم والعادات السلوكية السيئة ، وضعف اللغة العربية ، علاوة على

عدم اعتماد الأبناء على أنفسهم ، هذا فضلا عن التناقض والتضارب القيمي بين القيم العربية والأجنبية ، مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية للطفل ، ويؤدى إلى ضعف الشخصية ، وعدم القدرة على اتخاذ القرار ، وانخفاض المستوى الدراسى .

٨ - أما عن أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة ، فقد تبين أنها تتراوح بين ضرب الأبناء فى حالة الخطأ ، وعدم ضربهم تحت أى ظروف ، أو الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة ، والانشغال عنهم بسبب مشاكل الحياة اليومية . وجدير بالذكر أن ضرب الأطفال من الأساليب التربوية التى تسمى للطفل ونموه النفسى والاجتماعى ، ولذلك لابد أن تتجه أساليب التنشئة الاجتماعية نحو رفض هذا الأسلوب ، والابتعاد عنه تحت أى ظرف من الظروف .

٩ - وفيما يتعلق بأسلوب رعاية الطفل - وبخاصة فى مجال قضاء وقت الفراغ مع الأطفال - فقد تبين أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة تترك الأطفال مع التليفزيون ، كما أنهم يتدخلون فى شراء الألعاب للأطفال ويحددون نوعيتها .

١٠ - وأخيرا ، أوضحت البيانات الميدانية أن ثمة علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للأمهات وأنماط القيم الاجتماعية التى يحرصن على غرسها فى عقول أطفالهن . حيث تبين أن النساء الحاصلات على الشهادة الجامعية والمتوسطة هن أكثر الفئات حرصا على غرس القيم الإيجابية مثل : أهمية الاتحاد ، والقيم المتعلقة بأهمية التعليم ، وكذلك القيم المتعلقة بقيمة التراث والأماكن الأثرية المنتشرة بالدولة ، فضلا عن القيم الأخرى التى تتعلق بالشجاعة .

وفى ضوء هذه النتائج ، يرى الباحث أن قضايا المرأة والطفولة على الرغم من أهميتها على كافة الأصعدة والمستويات ، فإنها ما تزال بحاجة إلى بحوث ودراسات متخصصة تكشف عن طبيعة الواقع الاجتماعى للمرأة فى دولة الإمارات ، وكذلك طبيعة الواقع الاجتماعى والثقافى للطفل هناك ، وكيفية فهم وتشخيص هذا الواقع بكل مشكلاته وتناقضاته ، ومن ثم العمل على حل هذه المشكلات ، حتى يمكن للأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص أن تقوم بأدوارها ، وبخاصة فى مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء بالشكل الذى يضمن إنتاج أجيال من الأبناء على مستوى عال من النضج العقلى والجسمى والفكرى والثقافى والاجتماعى ، ومن ثم يمكن للمجتمع أن يستفيد من تلك الطاقات بصورة جيدة فى عمليات التطور والنمو والتنمية بكل أبعادها ومستوياتها .

كما يقتضى الأمر أن تأخذ الأمهات بعين الاعتبار التطورات التى شهدتها مجتمعاتنا والتقدم العلمى والتقنى ، لا سيما فى وسائل الإعلام ، مما أدخل للأسرة شركاء فى تهميتهم وهو التلفزيون ، مما يستدعى مراقبة الأبناء وتوجيههم نحو المشاهدة الواعية والمفيدة .

المراجع

- ١ - مركز زايد للتسويق والمتابعة ، ثقافة الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٦٧-٨٧ .
- ٢ - Charles, Worth R., *Understanding Child Development*, . U. S. A, Delimar Publishers, Inc, 1992.
- ٣ - See: Ribbens G. F., *Patterns of Behavior: A Comparative Sociology, Text for the Critical Student*, London, 1979.
- ٤ - Charles Worth R., *Understanding Child Development*, op, cit..
- ٥ - Ibid.
- ٦ - Horick, R and Guner M. R, A, Descriptive Analysis of Infant Social Referencing. *Child Development*, vol. 59, 1988, pp. 626 - 634.
- ٧ - See: Cole M. and Cole S. R., *The Development of Childern*. New York, Scientific American Book, 1989 .
- Homick, R. and Gunar, M. R, op. cit., pp. 626 - 634.
- Atar, E., Children and Commercials, *Childhood Education*., vol. 66, 1989, pp. 66 - 67.
- Piaget J., The Child's Conception of Physical Causality. Iowa, J. Pinon, MF, Huston A. C and Wright J. C. " Family Ecology and Child Characteristics that Predict Young Children's Educational Television Viewing, *Child Development*, vol. 60, 1989. pp. 846 - 856.
- Ribbens G. F, 1989, op. cit.
- ٩ - انظر :
الكاظم ، أمنية على ، تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري ، شؤون اجتماعية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٧ ، ١٩٩٣ . ص ص ٥-٢٨ .
السيار ، عائشة ، الطفل والتنشئة الاجتماعية في الإمارات ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٨٦ .
- ١٠ - انظر :
الكبيسي ، سعد وآخرين ، الأسرة العربية بين الثبات والتغير ، دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ج ، م ، ع ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٦٢-١٧٠ ، ص ص ١٧٣-١٧٤ .

Abstract

**THE ROLE OF WOMEN IN THE SOCIALIZATION OF
THE CHILD IN U. A. E. SOCIETY
A FIELD STUDY**

Mohammed Almutuawa

The United Arab Emirates is among the developing countries whose children have been affected by structural changes which occurred in the last three decades. This study seeks to investigate the impact of these changes, and the role of the mother in the socio-cultural development of the child. It aims at identifying some features of socialization and roles played by mothers to strengthen the children's feeling of belonging to their society.

In conclusion, the study shows that the interaction of the mother in the socialization process of the child proved to be particularly important, the cultural content of mass media has a negative impact on the cognitive development of the child and on the formation of an authentic identity, since children are fed with various inputs which are completely different from the cultural language of their society. These findings showed, therefore, the possible negative effects of mass media on children's cognitive development and identity.

الاتصال الثقافي بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى الواحات البحرية *

حسن بركات

أهمية الموضوع

١ - الأهمية النظرية

يعد موضوع الاتصال الثقافى من الموضوعات الحيوية الهامة فى الدراسات الأنثروبولوجية ، وذلك لكونه عماد الحياة الإنسانية ، فلا يوجد مجتمع يعيش بمعزل عن الآخر عزلة مطلقة .

ولكن وإن فُرض وجود هذا المجتمع المنعزل تكون العُزلة نسبية ، وهذا ما حدث فى مجتمع الواحات البحرية (مجتمع البحث) ، فقد ظل زمنا طويلا فى عزلة عن المجتمع الكبير ؛ وذلك لسوء وصعوبة الانتقال منه وإليه حتى بداية السبعينيات ، أى بعد اكتشاف خام الحديد به ، وما ترتب عليه من شق وتمهيد ورصف الطرق المؤدية إليه ، إضافة إلى دخول الكهرباء من السد العالى، ومن هنا عرفت الواحة النور ، وظهور الجماعات الوافدة من وادى النيل ، وخاصة فى مناطق "القُصع الخمس".

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق فرع بنها ، ٢٠٠٢ .

المجلة الاجتماعية العربية ، المجلد الحادى والأربعين ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ .

وهذه القصص عبارة عن خمسة تجمعات سكانية متجاورة ، هذه الجماعات الوافدة عاشت جنباً إلى جنب مع أبناء المجتمع الأصلي ، و ربطت بينهم علاقات جوار أدت إلى تغير فى شبكة العلاقات الاجتماعية . وبالطبع فإن عملية الجوار بين الثقافات المختلفة ينتج عنها زيادة فى المعرفة بمجالات جديدة فى بعض نواحي الحياة نتيجة الاحتكاك بهذه الثقافات المختلفة . هذا إلى جانب أن الواحة قد تعرضت لموجات من التبادل السكانى ، بعضها جاء من ليبيا فى صورة غزوات ، أو بعض القبائل النازحة إليها .

أى أن الواحة تجمع أنماطاً متباينة من الثقافات نتيجة وجود خليط من مجموعات سكانية مختلفة وافدة إليها . وهذا الدراسة تسعى إلى الكشف عن نوعية العلاقات الاجتماعية التى ترتبت على هذا الاتصال . وأن الأمر ليس مجرد اكتساب أنماط أو سمات ثقافية جديدة . وإنما قد يترتب عليه ، وبطريقة واضحة ، ظهور نوع جديد من العلاقات الاجتماعية .

وتأتى أهمية هذه الدراسة فى كونها تتجه إلى المجتمعات الصحراوية التى تعاني من قلة الدراسات حول موضوع التفاعل الاجتماعى بين الثقافات المختلفة ، ونقص الدراسات العلمية السوسولوجية والأنثروبولوجية حول موضوع الاتصال الثقافى وتأثيره على العلاقات الاجتماعية فى منطقة الواحات البحرية .

ومن الملاحظ تزايد الدور الذى تلعبه الجماعات الوافدة بشكل عام على المجتمع الذى تغدو إليه ، مع اهتمام الحكومات والمنظمات بهذه الجماعات الوافدة ؛ لما لها من تأثير على البناء الاجتماعى داخل المجتمع الذى تنتسب إليه . علماً بأن الوقت الحاضر يشهد تطوراً متلاحقاً فى دراسة موضوع الاتصال الثقافى فى مجال الدراسات الأنثروبولوجية على وجه التحديد .

كما تكمن الأهمية النظرية فى انطلاقها فى تحليل المادة الميدانية

"الأنثوجرافية" فى ضوء بعض القضايا النظرية مثل : النظرية الوظيفية ، والتأويلية ، والاتصال والتغير الثقافى .

٢- الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فى توجيه أنظار المسؤولين ومخططى البرامج الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع الواحات البحرية إلى تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والسياسية ومدى ما وصلت إليه هذه العلاقات . أى معرفة أثر هذا الاتصال الثقافى على مجتمع الواحات البحرية ، وإلى أى حد غير من فكر أبناء هذا المجتمع من خلال التأثير والتأثر بالجماعات الوافدة .

مشكلة الدراسة

تُعد الواحات البحرية منطقة جذب لعناصر سكانية تحمل معها ثقافات مختلفة ، مما أتاح الفرصة للاحتكاك الثقافى بين السكان الأصليين والجماعات الوافدة ، وانعكس أثره على أبناء المجتمع الأصلي من خلال انتقال سمات ثقافية جديدة له . وهذه الدراسة تسعى للكشف عن أثر التفاعل الناتج عن هذا الاتصال ، والتعرف على مدى التمايز الثقافى بين السكان الأصليين والجماعات الوافدة ، ومعرفة ما ترتب على هذا الاحتكاك فى بعض عناصر الثقافة المادية واللامادية .

تساؤلات الدراسة

- يطرح البحث مجموعة تساؤلات يمكن إجمالها فى تساؤل رئيسى هو :
- ما هو تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى مجتمع الواحات البحرية على العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادى واللغة والثقافة السائدة ؟

- يتفرع منه مجموعة تساؤلات فرعية ، وهى :
- ما أثر الاتصال الثقافى على العلاقات الاجتماعية ؟
 - ما أثر الاتصال الثقافى على العلاقات الاقتصادية ؟
 - إلى أى مدى أثر الاتصال الثقافى على اللهجة المحلية ؟
 - ما هو تأثير الاتصال الثقافى على المشاركة السياسية ؟
 - إلى مدى أثر الاتصال الثقافى على الميل نحو التغير فى الثقافة السائدة ؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة نحو تحقيق هدفين أساسيين هما :

الأول : إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة ، والكشف عما إذا كان هناك نوع من التكيف أو التمثيل الثقافى حدث بينهما من عدمه .

الثانى : يتمثل فى التعرف على عمليات واستجابات الاتصال الثقافى بين الجماعات المعنية والتى تؤدى إلى التكيف والتمثيل الثقافى أو تحول دون ذلك .

الإطار النظرى والمنهجى

وعلى طريق التعرف على أثر الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى مجتمع الواحات البحرية يتحدد الاتجاه النظرى والمفاهيم الأساسية للدراسة . وقد استعان الباحث فى دراسته الراهنة بعدد من النظريات التى تم فى ضوءها قراءة وتحليل نتائج البحث ، وهى :

- ١ - النظرية الوظيفية .
- ٢ - الرؤية التأويلية عند جيرتز .

٣ - الاتصال والتغير الثقافي .

وفيما يلي عرض موجز لهذه الاتجاهات النظرية :

١- النظرية الوظيفية

هي توجه نظري ينهض على فكرة أن الوقائع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل على أساس الوظائف التي تؤديها ، أي الدور الذي تؤديه من أجل تحقيق استمرار المجتمع واستدامته . كما أن المنظور الوظيفي يرى أن المجتمع ككائن حي يسهم كل عضو فيه في بقائه ، ويؤكد المنظور الوظيفي على هذا الرأي ، أي الطريقة التي تتضافر بها أجزاء المجتمع للمحافظة على استقراره . أي أن الوظيفيين يرون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه ، ويشار إلى هذه المقارنة "بالمثالة العضوية" .

٢- جيرتز والرؤية التأويلية

يرى "جيرتز" أن الهدف الرئيسي للباحث الأنثروبولوجي هو الوصول إلى تفسير تأويلي "Interpretive Explanation" ، وهو تفسير يتطلب التركيز على معنى العادات والنظم والأفعال والتقاليد بالنسبة للأهالي الذين يمارسون تلك العادات والتقاليد ، وتصدر عنهم تلك الأفعال ، ويخضعون لتلك النظم . ويشير "جيرتز" إلى أن نظرية التأويل الثقافي قادرة على الاستمرارية ، كما أنها تتمتع بمقدرة على إعطاء تجريدات تخيلية والاستدلال من أجل الكشف عن المعنى الرمزي والكامن وراء الفعل من خلال الفهم الكامل لتلك الأفعال في إطار ربط ذلك التحليل بالواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي الذي حدث فيه تلك الأفعال .

٣ - نظرية الاتصال والتغير الثقافي

وفي الإطار النظري البنائي الوظيفي تمثل نظرية الاتصال والتغير الثقافي أهمية

خاصة ، حيث لا يوجد تغير إلا من خلال احتكاك مع آخرين فى ضوء علاقات إنسانية متبادلة ، والعلاقات الإنسانية تعتبر قديمة قدم البشرية ، أى لا يستطيع المجتمع الإنسانى الحياة دون اتصال ، كما أن الاتصال لا يمكن أن يحدث إلا فى داخل ومن خلال نسق اجتماعى .

ويرى "مالينوفسكى" أن التغير الثقافى هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى فى نواحيه : الاجتماعية ، والسياسية ، والمادية ، من شكل لآخر ، وهذا التغير وإن كان ينطبق بصفة خاصة على المجتمعات البدائية ، إلا أنه يؤكد حقيقة لا مفر من الاعتراف بها ، وهى أن التغير الثقافى أوسع نطاقا وأرحب مجالا من التغير الاجتماعى .

فالتغير الثقافى يتضمن كافة التغيرات التى تحدث فى مختلف عناصر الثقافة والحضارة بما فى ذلك العلوم والفنون والتكنولوجيا والآداب والفلسفة ، كما يتضمن كافة أشكال وقواعد النظام الاجتماعى وقوانين التغير الاجتماعى نفسه . أى أن التغير الثقافى : كل ما يطرأ من تغير على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية ، سواء عن طريق الإضافة أو الحذف أو تعديل السمات ، أو المركبات الثقافية ، ويمكن أن يحدث نتيجة لعوامل متعددة ، ولكنه يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى .

المنهج والآدوات

واستنادا إلى أهداف الدراسة فى محاولة التعرف على تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة بمجتمع الواحات البحرية فإن ثمة أسسا منهجية ضرورية لتوجيهها ، سواء من حيث محدداتها ، أو إجراءاتها .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجين أساسيين :
المنهج التاريخي : بهدف التعرف على العلاقة بين الجماعة الأصلية
والجماعات الوافدة في الفترات التاريخية السابقة .
المنهج الأنثروبولوجي : بأدواته المتعددة التي تسمح بملاحظة ومعايشة الواقع بما
يُمكن من وصفه وتحليله .

وإستخدم البحث في جمع المادة عدة أدوات هي :
الملاحظة بالمشاركة ، والمقابلة ، والتصوير الفوتوغرافي ، ودليل العمل الميداني .

مفاهيم الدراسة

١- مفهوم الاتصال الثقافي

يعتبر من المفاهيم المحيرة ، حيث لم يوجد اتفاق مطلق حول هذا المفهوم ، فقد
استخدم هذا المفهوم منذ القرن التاسع عشر لوصف عمليات التلاؤم والتغير الذي
يحدث من خلال الاتصال الثقافي . وقد انطلقت الدراسة من كون الاتصال
الثقافي : هو الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر إحداها في الأخرى ، أو يظهر
بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة .

٢- مفهوم الجماعة الأصلية

هم السكان الأصليون الموجودون في منطقة ما ، أي يعيشون في منطقة إقليمية
محلية ولفترة طويلة من الزمن ، ويشتركون معا في النمط العام للحياة من خلال
ارتباطهم بثقافة واحدة . وأن جميع الناس يتصرفون في ضوء ما يُعرف بسلوك
المجتمع الذي يجعلهم يتماثلون فيما بينهم ، ويتميزون عن أفراد المجتمعات
الأخرى . إن الجماعة الأصلية هم أصحاب الأرض ، أو هم الأرائل في منطقة ما
وتجمعهم ثقافة واحدة ، وتسود بينهم المحبة والتعاون والوفاق .

٣ - مفهوم الجماعة الواحدة

هى الجماعات التى تنتقل من مكان إلى مكان بسبب ظروف معينة بغرض تحقيق هدف معين .

مجتمع الدراسة

يدخل مجتمع الواحات البحرية فى نطاق التصنيف الصحراوى بالنسبة لبقية المجتمعات الأخرى ، ويتسم المجتمع الصحراوى بسمات معينة نظرا لما له من نظم وطرق معيشية مختلفة ، والواحات البحرية هى جزء من الصحراء الغربية وتتبع فى الوقت الحالى محافظة الجيزة إداريا . والواحة تبعد عن مدينة الجيزة فى الاتجاه الجنوبى الغربى بحوالى ٣٦٥ كيلو مترا (أى بعد أهرامات الجيزة) ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٠ ألف نسمة .

وينقسم مجتمع الواحات البحرية إلى ثلاثة مجتمعات بشرية فرعية هى :

١ - مجتمع الزراعة التقليدية فى : البايوطى ، والقصر ، ومنديشه ، والزبو ، الحاره ، القبالة ، الحيز .

٢ - مجتمع التعمير : فى مناطق الاستصلاح الجديدة فى القصعات (١-٥) .

٣ - مجتمع التعدين : وهى المدينة السكنية الخاصة بالعاملين بالمناجم ، ويطلق عليها "مستعمرة المناجم" .

وقد جاء اختيار الباحث لمجتمع الدراسة لسببين : أحدهما ذاتى ، والآخر موضوعى .

- أما السبب الذاتى فهو الخبرة السابقة للباحث فى العمل بعدد من الأبحاث فى ذات المنطقة الجغرافية .

- ويرجع السبب الموضوعى إلى التزايد العدى للعمالة الوافدة إلى هذا

المجتمع ، خاصة بعد اكتشاف خام الحديد و استصلاح الأراضي الزراعية .
- كما يرجع أيضا إلى أهمية توجيه مزيد من الدراسات الأنثروبولوجية لمثل هذا المجتمع الذى يضم جماعات اجتماعية متباينة ، ويُعد بيئة صالحة لدراسة موضوع الاتصال الثقافى وتأثيره على كل من الجماعات الأصلية والوافدة .

نتائج الدراسة

من أهم النتائج العامة للبحث التأكيد على عدم إمكان وصف التراث بالثبات والجمود . وقد أبرزت الدراسة الراهنة كيف يقبل التراث الاستجابة للتغيرات الناجمة عن الاتصال بالآخرين ، وعن منجزات الثورة المعاصرة فى الاتصال ، وهى وغيرها مثيرات ومحفزات لتغيرات مهمة فى شروط الواقع الاقتصادية والاجتماعية أدت - وتؤدى - فى غير قليل من الحالات إلى زعزعة هذا الثبات النسبى للتراث .

- كما أوضحت الدراسة أن هناك تغيرا ملحوظا قد حدث فى طبيعة العلاقات بين الجماعات الوافدة والجماعة الأصلية ، حيث كانت فى بداية الأمر تتسم بنوع من القلق والحيرة والحذر وذلك فى بداية تواجد الجماعات الوافدة بالواحة ، إلا أنها تحولت فيما بعد - بين الكثيز منهم - إلى ثقة متبادلة ظهرت من خلال صور التعاون فى المناسبات والمعاملات ، ورغم ذلك لايمكن الجزم بعدم وجود صراعات بينهم ، حيث تظهر فى الحالات التى تتعارض فيها المصالح .

- وترصد الدراسة تغيرا ملحوظا فى عملية الزواج ، وذلك بعد حدوث عملية الاتصال الثقافى ، التى أدت إلى غلبة التفكير المادى على العلاقات الاجتماعية ، مع تراجع ملحوظ فى القيم التقليدية وتراجع دور الأسرة فى

عملية الاختيار الزواجى ، وما ترتب عليه من تغيير فى بعض الطقوس المرتبطة بعملية الزواج .

- كما أدى الاحتكاك الثقافى بالجماعات الوافدة إلى تغير النمط التقليدى فى حياة أبناء الواحة ، وخاصة فى نمط الزراعة . ومن المتوقع مستقبلا حدوث مزيد من الصراع مع تزايد أعداد الوافدين إلى هذا المجتمع . فضلا على مشكلة المياه والصراع عليها ، لاسيما وقد بدأت بعض الآبار تجف مياهها ، مما يرتب أهمية لبرامج وخطط مستقبلية يمكن معها تدارك هذه المشكلة قبل استفحالها .

- أدى الاتصال الثقافى أيضا إلى زيادة وتنوع النشاط التجارى والحرف بالواحة ، حيث ترتب على سهولة الانتقال من وإلى الواحة وجود بعض العمالة المهنية المدربة ، التى نقلت هذه المهارات الحرفية إلى البعض من أبناء الواحة . كما انتعشت التجارة بشكل ملحوظ وتنوعت ، ولم تعد قاصرة على منتجات الواحة فقط ، بل أصبح الكثير من التجار يجلبون متطلبات الواحة من بلدان وادى النيل ، كما ظهرت "السماسرة" ، خاصة من الوافدين ، وتحديدأ فى موسم جمع البلح . ولوقت قريب كانت الواحة فى شبه عزلة عن العالم الخارجى ومنغلقة على نفسها ، مما أكسب لغة الواحة بعض السمات المميزة لها ، ولكن بعد الاتصال الثقافى بدأت هذه السمات المميزة لهذه اللغة تتراجع وتحل محلها سمات لغوية أخرى ، فضلا على استخدام بعض الكلمات والعبارات الجديدة سواء كانت العربية أو الأجنبية - كما جاءت فى متن الرسالة - خاصة عند جيل الشباب .

- وقد نلاحظ - لأول وهلة - أن هناك علاقات حميمة بين البعض من الجماعة الأصلية والبعض من الجماعات الوافدة ، ولكن بالدراسة المتعمقة يبدو ما هو

عكس ذلك ، وربما يكون السبب الأساسي وراء الصراع غير الواضح هو نظرة أبناء الواحة إلى الوافدين بأنهم جاؤا ليستولوا على خيرات الواحة ، وأن هذه الخيرات هي رزق لهم ولأبنائهم من بعدهم ، في حين يرى الوافدون أنهم هم الذين كان لهم الفضل في تعليم الواحاتية أساليب الزراعة الحديثة ، وهم السبب في تغيير فكرهم ونظرتهم نحو العالم الخارجي ومستحدثاته .

- كما نتج عن الاتصال الثقافي بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة أنواع جديدة من الجرائم ، مثل السرقة ، وتهريب الماشية . ولم تكن الواحة تعرف هذه الأنماط من الجرائم إلا بعد معاشتهم مع الجماعات الوافدة جنباً إلى جنب . وربما يؤدي تهريب الماشية إلى تدهور الثروة الحيوانية بالواحة مستقبلاً ، فضلاً عن أن عملية التهريب أصبحت تتم بمساعدة بعض تجار الماشية من أبناء الواحة .

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في المعاملات، خاصة مع الأجهزة التنفيذية ، حيث يوجد تفضيل واضح بالنسبة للجماعة الأصلية تحديداً وعلى سبيل المثال : عدم إتاحة الفرصة أمام الوافدين في الوظائف الحكومية ، وكذلك التمييز في المعاملات أمام أقسام الشرطة (كما ورد في متن الدراسة تفصيلاً) ، وعلى الرغم من ذلك توجد بعض الصداقات والزيجات بين أبناء الواحة الأصليين والبعض من الجماعات الوافدة .

- كما أدى تواجد الجماعات الوافدة بالواحات البحرية إلى وجود نمط جديد من الأسواق أو لون آخر من التجارة ، وهي "التجارة المنزلية" ، حيث تعتبر هذه التجارة المنزلية لوناً جديداً لم تألفه الواحة من قبل ، حيث كانت التجارة المنزلية بالنسبة لأبناء الواحة عيباً شديداً ، ولكن ظهرت حتى بين الواحاتية ، وغالباً ما تقوم النساء بهذه التجارة . ومع ظهور هذا اللون الجديد من

التجارة تغيرت النظرة نحو المجاملات والهدايا وحلت محلها التجارة المنزلية بالنقد . مما ترتب عليه تقريباً انتهاء زمن تبادل الهدايا ، حيث كان يتم إهداء المنتجات والحاصلات الزراعية بين الجيران وبعضهم . وهذه العملية أصبحت الآن فى طريقها للزوال ، وأصبح الفائض لدى أى بيت يُباع إلى الجار بدلاً من إهدائه ، ويوضح ذلك انتشار هذه القيمة الجديدة ، وهى السعى نحو المكسب المادى والسلوك الذى يحكم الفكر التجارى .

-- أما عن المشاركة السياسية للوافدين : فعلى الرغم من أن الكثير منهم قد غيرَ من محل الإقامة إلى الواحات البحرية ، إلا أنهم وحتى الآن لم يكن لهم فاعلية فى المشاركة السياسية ، ولازالت التنظيمات السياسية قاصرة على أبناء الواحة الأصليين ، وربما يرجع السبب وراء ذلك إلى أن الوافدين يعيشون فى مناطق متفرقة تابعة لبعض القرى الواحاتية .

وتجدر الإشارة إلى أنهم - أى الوافدين - يتجهون إلى استخراج بطاقات انتخابية ، كما يسعون إلى عمل شياخات لهذه التجمعات الوافدة فى منطقة القصعات ؛ وذلك لإثبات مشاركتهم السياسية داخل الواحة حتى يصبح لهم تمثيل فى المجالس المحلية ، تعمل على تحقيق مطالبهم ، لاسيما وقد تركوا بلادهم لى يعيشوا ويموتوا فى هذا المجتمع الجديد مهما كانت قسوة الظروف .

ندوة التعليم العالي رؤية شاملة ودوره في الارتقاء بخطط التنمية

نسرين البغدادي *

انعقدت ندوة "التعليم العالي رؤية شاملة ودوره في الارتقاء بخطط التنمية" بدعوة من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . عقدت الندوة برعاية معالي وزير التعليم العالي ورئيس المجلس بمبنى وزارة التعليم العالي بالجمهورية العربية السورية ، في الفترة من ١-٣/٩/٢٠٠٣ . شارك في الندوة مجموعة من الباحثين يمثلون عشرة أقطار عربية ، وهي :

الجمهورية العربية السورية ، وجمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية الليبية ، والجمهورية الجزائرية ، وجمهورية السودان ، وسلطنة عمان ، ودولة الكويت ، وجمهورية العراق ، والمملكة الأردنية . قدمت في جلسات المؤتمر الخمس ٤٨ ورقة علمية توزعت على المحاور الستة التالية :

١ - دور الجامعة في تطور المجتمع ، واستجابة المؤسسات الأكاديمية

• خبير أول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادي والأربعين ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤.

- واستيعابها لما يحدث فيه من تغيرات .
- ٢ - تشجيع الطلاب للإقبال على التعليم العالى ، وزيادة حصته من ميزانية الدولة أسوة بما هو حادث فى الدول المتقدمة .
- ٣ - دور التعليم العالى فى تطوير واستثمار الموارد البشرية وصولا إلى بناء الاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة) .
- ٤ - دور مراكز البحث العلمى فى التخطيط لإصلاح وتطوير وتحديث المجتمع .
- ٥ - ضرورة إيجاد استراتيجية محددة وواضحة لمواجهة احتياجات المرحلة الحالية والمستقبلية وتحديد مهام التعليم العالى ودوره فى التنمية ، وفى تفعيل الاستثمارات والموارد .
- وقد أبرزت البحوث المقدمة عددا من القضايا ذات الهم المشترك بين أقطار الوطن العربى كان أهمها :
- أ - اختلاف مفهوم التنمية فى البلدان المتقدمة عنها فى الأخرى النامية، حيث تهتم هذه الأخيرة - بشكل أساسى - بتحسين ظروف معيشة الفرد . ويرتبط باختلاف المفهوم أيضا اختلاف أولويات التنمية فى كل مجتمع .
- ب - الفجوة بين المجتمعات المتقدمة وبين الدول النامية فى مجال العلم ؛ نتيجة تدريس تاريخ العلم ، وأيضا كنتيجة لاستيراده . فالدول المتقدمة تنتج العلم وتوظفه ، أما الدول النامية فهى مستهلكة لهذا الإنتاج ، وربما بعد أن يصبح غير ذى فاعلية ، إضافة إلى عدم القدرة على توظيفه على النحو المطلوب .
- ج - اتساع الهوة بين مدخلات التعليم ومخرجاته ، وعدم وجود علاقة بين كم التعليم وكيفه وبين الاحتياجات الفعلية للعمالة التى تحتاج إليها مجالات العمل المتباعدة ، ومستويات التنمية المطلوبة .

- د - تضخم أعداد الخريجين ، وعدم استيعاب الأسواق لهم ، مما أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة .
- هـ - التركيز على التخصصات التقليدية .
- و - أحادية التوجه فى النظام التعليمى ومركزيته فى الإدارة .
- ز - سوء توزيع الطلاب داخل مؤسسات التعليم ، وعدم أخذ ميولهم فى الاعتبار .
- ح - نقص التمويل المخصص لأغراض البحث العلمى .
- ط - التمييز الطبقي فى سوق العمل ، واستيعاب خريجي جامعات بعينها دون الآخرين من نفس التخصص .
- ى - الواقع المتدنئ للمرأة العربية وانعكاسه على وضعها فى سوق العمل .
- وشملت الجلسة الأخيرة للمؤتمر مداخلة لوزير التعليم العالى فى سوريا -والذى عقدت الندوة تحت رعايته - قدم فيها الملامح العامة لاستراتيجية التعليم التى تنتهجها الوزارة ، والأسس المتبعة فى إحداث التوسعات النوعية والكمية ، مع مراعاة متطلبات سوق العمل ، وأهمية اللجوء إلى الأنماط غير التقليدية فى التعليم العالى ، كالتعليم المفتوح ، والاستعانة بتجربة جامعة القاهرة المصرية فى هذا الصدد. وأيضاً إنشاء الجامعة الافتراضية التى تتيح الفرص للطلاب السوريين والعرب للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية دون الحاجة إلى مغادرة مكان إقامتهم . وتعتمد تقنيات هذه الجامعة على الإنترنت ، لذلك فقد وضع فى نطاقها تخصيص سنة تحضيرية لمساعدة الطلاب على اكتساب المتطلبات الأساسية ، وهى الكفاءة فى اللغة الإنجليزية ، ومعلومات أساسية فى تقانة المعلومات والإنترنت وغيرها من الطرق الحديثة فى التعليم . احتوت المداخلة أيضاً على شرح واف لبعض المشروعات التى تحفز على البحث العلمى والابتكار

فى مجال العلم ، كالمدينة الإلكترونية التى تعتمد على التكنولوجيات الحديثة .
وقد خرجت مناقشات الندوة بعدة توصيات يمكن إجمالها على النحو
التالى :

- ١ - حث الدول العربية لوضع استراتيجىة للتعليم العالى تستند إلى الأسس الثقافية والحضارية والاحتياجات الإنسانية التى يتطلبها التحديث والعصرية.
- ٢ - التأكيد على استقلالية الجامعات وعلى ضرورة المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة بغية التقائها مع حاجات المجتمع المتباينة وفقا لمتغيرات العصر .
- ٣ - دعوة اتحاد الجامعات العربية إلى وضع معايير موضوعية موحدة للجودة الشاملة فى التعليم العالى؛ لتتمكن من مواكبة تحديات العصر ومتغيراته .
- ٤ - توسيع فرص الحصول على التعليم العالى بالتوسع فى الأنماط غير التقليدية للتعليم ، كالتعليم المفتوح ، والتعليم الموازى ، والتعليم المستمر ، والتعليم الافتراضى .
- ٥ - إيجاد آلية لتبادل البحوث العلمية ورسائل الدكتوراه والمجستير فى التخصصات العلمية المختلفة بين الجامعات العربية .
- ٦ - الاهتمام بالأنشطة الطلابية المختلفة التى يمكن أن تسهم بشكل فعال فى تنمية القدرات والمهارات .
- ٧ - الاهتمام بتنمية التفكير الإبداعى لدى الطلبة ، وتنمية روح البحث العلمى لديهم ، وروح الابتكار والتجديد ، من خلال تطوير طرائق التدريس والمناهج الجامعية .

الإرهاب وحقوق الإنسان بعد أحداث ١١ سبتمبر*

عرض

عبد الرحمن عبد العال**

مقدمة

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بعد تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي تصاعد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان بدرجة غير مسبوقة ، وذلك باعتباره أحد مكونات المشروع الأمريكي والغربي لإعادة هيكلة العلاقات الدولية وفق المنظومة القيمية الغربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتضمن - إلى جانب حقوق الإنسان - نشر الديمقراطية واقتصاد السوق . وعلى هذا لم يكن غريبا أن يشهد المجتمع الدولي تدخلات عسكرية تحت مسمى حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة ، وبخاصة في ظل الحروب الأهلية ، وبدا الأمر وكأننا أمام وضعية دولية جديدة لحقوق الإنسان على مشارف القرن الحادي والعشرين .

Ashild Kjak (ed.), Terrorism & Human Rights After September 11: Towards A .
Universal Approach for Combating Terrorism and Protecting Human Rights, Cairo
Institute for Human Rights Studies,Cairo, 2002.

** باحث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية .

ولكن مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة وما صاحبها من إجراءات تقييد الحريات تحت دعاوى حماية الأمن القومي ومكافحة الإرهاب ، تزايدت المخاوف من جانب المعنيين بحقوق الإنسان من تأثير هذه التوجهات على التقدم الذى أحرز فى هذا المجال . وقد عبر عن هذا التخوف - بجلالة - السيد كوفى عنان فى خطابه أمام مجلس الأمن فى ١٨ يناير ٢٠٠٢ بقوله "يجب علينا أن نكون واثقين من أنه ليس هناك تعارض بين الإجراءات الفعالة ضد الإرهاب وحماية حقوق الإنسان . على العكس أعتقد أنه على المدى الطويل سوف نكتشف أن حقوق الإنسان - بالإضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية - هى إحدى أفضل الوسائل التى تتقى من الإرهاب . وأضاف عنان أن الأمر - مع مرور الوقت - سوف يكون محبطاً إذا ما تمت التضحية فى إطار الحملة ضد الإرهاب بالاولويات الأساسية مثل حقوق الإنسان" .

يقع الكتاب فى ثلاثة عشر فصلاً قام بكتابتها عدد من الباحثين ، وتناولوا التحديات المختلفة التى فرضتها تلك الأحداث على حقوق الإنسان . وفى الفصل الأول والمعنون "تحديات حقوق الإنسان التالية لأحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على عالمية وحركة حقوق الإنسان" ، تذهب إيرين خان Irene Khan إلى أنه على الرغم من أن التحديات والمعايير المزدوجة التى واجهتها منظمات حقوق الإنسان بعد تلك الأحداث لم تكن جديدة تماماً بالنسبة إليها ، حيث سبق لمنظمة العفو الدولية وحركات حقوق الإنسان الأخرى مراقبة الانتهاكات التى كانت كثيراً ما تحدث فى أنظمة الحكم التسلطية لحقوق الإنسان تحت مسمى الأمن ومكافحة الإرهاب ، غير أن الأمر الخطير بعد أحداث ١١ سبتمبر أنه أصبح ينظر إلى منظمات ونشطاء حقوق الإنسان باعتبارهم مدافعين عن الإرهابيين . ولعل من الأمور ذات الدلالة فى هذا الشأن ما كشف عنه استطلاع للرأى

لقناة سى إن إن، حيث طالب أكثر من ٦٠٪ ممن شملهم الاستطلاع بأن ترفع منظمة العفو الدولية يدها عن أفغانستان . هذا علاوة على أن المجتمع الدولي ذاته فى إطار حربه ضد الإرهاب أضحي لا يهتم كثيرا بكيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها وفق مقتضيات احترام حقوق الإنسان ، وهو ما تمثل - بجلاء - فى قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٢ والذى أنشأ لجنة لمكافحة الإرهاب لمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الواردة فى هذا القرار ، وذلك دون أن يتضمن أية تأكيدات مماثلة بضرورة أن تتم هذه الالتزامات وفق ميثاق الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان . وتخلص الكاتبة إلى إبراز ثلاثة تحديات ينبغى مواجهتها من قبل حركات حقوق الإنسان فى السنوات المقبلة ، وهى :

- إعادة التأكيد على التزام المجتمع الدولي بعالية حقوق الإنسان للجميع ، بما فى ذلك حقوق أولئك الذين يرتكبون أفعالا غير مقبولة بالنسبة إلينا كإفراد أو منظمات .

- العمل على إقامة نظام قضائى مستقل ودائم وفعال بقدر الإمكان ، حيث لاتزال كثير من الدول لم تصدق بعد على نظام المحكمة الجنائية الدولية .

- التنسيق فيما بين المنظمات والحركات المختلفة المعنية بحقوق الإنسان لتوفير الوقت والموارد ، حتى وإن كانت أولوياتها فى ميدان حقوق الإنسان مختلفة من منطقة إلى أخرى .

وتختتم الكاتبة هذا الفصل بالمطالبة بأن تقوم منظمات وحركات حقوق الإنسان بتشكيل تحالف عالمى من أجل حقوق الإنسان ، فى مواجهة التحالف العالمى لمكافحة الإرهاب ؛ وذلك لتحقيق التوازن فى التزامات الدول فى هذا الميدان .

أما فى الفصل الثانى والمعنون "أزمة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط

بعد ١١ سبتمبر" ، فيؤكد كاتبه جو ستورك Joe Stork فى تحليله لردود الأفعال العربية تجاه تلك الأحداث أن الدول العربية حاولت توظيف هذه الأحداث ليس فقط فى تبرير وتأكيد صحة توجهاتها فى محاربة الجماعات الإرهابية بكافة الوسائل ، وإنما أيضا فى تبنى إجراءات أكثر قمعية ضد هذه الجماعات حتى وإن كانت حركات دينية غير عنيفة . وعلى هذا لم يكن غريبا أن تدعو هذه الدول الولايات المتحدة إلى الاستفادة من تجاربها فى مكافحة الإرهاب . ومن وجهة نظر الكاتب فإن هذه السلوكيات العربية تفرض حاجة ملحة بالنسبة لمنظمات وحركات حقوق الإنسان العاملة فى الشرق الأوسط لإعادة التأكيد على المبدأ الجوهري لحقوق الإنسان والمتمثل فى أن الغاية لاتبرر الوسيلة ، بمعنى أن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تبرر ممارسات انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم العربى ، خاصة وأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز النفاذ فى مايو ١٩٩٩ لاتتضمن تحديدا واضحا لمفهوم الإرهاب أو العنف ، علاوة على اشتغالها على طائفة واسعة من الأفعال التى يمكن أن تندرج تحت مسمى التهديد بالعنف ، بما يسمح بإطلاق أيدي الأجهزة الأمنية فى تلك الدول المنضمة للاتفاقية فى ممارستها لاختصاصاتها دون قيود قانونية حاسمة .

أما الفصل الثالث والمعنون "الإرهاب ، حقوق الإنسان ، فلسطين بعد ١١ سبتمبر" فيشير فيه الكاتب جابر وشاح Jaber Wishah إلى التداعيات السلبية لتلك الأحداث على القضية الفلسطينية ، وبخاصة من ناحيتين : تتمثل الأولى منهما فى تشويه حركة النضال الفلسطينى المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى ، حيث تحولت أعمالها من كفاح مسلح مشروع إلى أعمال إرهابية من وجهة نظر الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية المتحالفة معها فى حربها ضد الإرهاب . أما الثانية فتتمثل فى التقارب الوثيق وغير المسبوق بين إسرائيل

والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والبعيد عن مستويات حقوق الإنسان الدولية ، حيث لم تمارس الولايات المتحدة ضغوطا تذكر على إسرائيل للحد من انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وفي هذا السياق يقترح الكاتب استراتيجيتين للتعامل مع هذه التداعيات السلبية : تتمثل إحداها في اعتقاده بأن حركات التحرير المسلح الفلسطينية يمكنها أن تحقق مكاسب أكبر في مواجهة إسرائيل إذا ما تبنت القانون الدولي الإنساني في تفكيرها وسلوكها ولغتها ، في حين تتمثل الاستراتيجية الثانية في تعبئة ومطالبة المجتمع المدني العالمي بأن يتحمل مسؤوليته في مواجهة استخدام الدول للإرهاب كذريعة لتبرير انتهاكاتها لحقوق الإنسان ، وبخاصة في ضوء الدعم الذي حظيت به القضية الفلسطينية من قبل هذه المنظمات في مؤتمر ديريان لمناهضة العنصرية" والذي عقد قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر بفترة وجيزة ، ووصفت فيه هذه المنظمات سياسات إسرائيل بأنها تشكل نظاما للتمييز العنصري .

أما في الفصلين الرابع والخامس فيتناول فيهما كل من نيل هايكس Niel Hicks و دريس إليازامي Driss elyazami آثار تلك الأحداث على الحقوق والحريات المدنية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية . قام الكاتبان بتحليل الإجراءات الأمنية الداخلية التي تبنتها السلطات الأمريكية والأوروبية منذ وقوع تلك الأحداث ، وبخاصة ذات الصلة منها بتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية في مجالات التفتيش والاعتقال والتتبع والمراقبة وغيرها ، وقد انتهى هذا التحليل إلى إبراز حقيقتين رئيسيتين ، وهما :

- إن الدول المتقدمة وذات التقاليد الديمقراطية الراسخة لن تتوانى في حالة تعرض أمنها للخطر عن اتخاذ تدابير قسرية قوية ، حتى وإن كان ذلك يتضمن تقييدا للترافاتها أمام مواطنيها بحقوق الإنسان .

- إن معظم الإجراءات التي تم تنفيذها من قبل الولايات المتحدة والدول الأوربية كانت بحق المواطنين من أصول شرق أوسطية ، وليست بحق مواطنين أمريكيين أو أوروبيين فى الغالب . أى أن المتضرر من هذه الإجراءات كان من العرب والمسلمين ، حيث تم احتجاز أعداد كبيرة منهم بمقتضى قوانين الهجرة والتشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب .

أما توبى مندل Toby Mendel فقد ناقش فى الفصل السادس التداعيات السلبية لتلك الأحداث على قضية حرية التعبير فى بلدان الشمال والجنوب . فقام مندل بتحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ووسائل الإعلام المتباينة خلال حرب افغانستان ، وخلص إلى أن حرية الكلمة ووسائل الإعلام قد عانت بدرجات مختلفة منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ، سواء تم ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، ولكن فى كل الأحوال تمتعت السلطات العسكرية فى الولايات المتحدة وبريطانيا ببعض السلطة فى تحديد المعلومات المذاعة .

ويتناول الفصل السابع ، والذي جاء بعنوان "الدلالات الأخلاقية والعملية للعلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر" لكاتبه مروان بشارة توضيح الطبيعة الخاصة لتلك الأحداث ، من حيث كونها ليست حربا بالمعنى المفهوم للحرب ، ولذلك كان إعلان الولايات المتحدة - من وجهة نظره - الحرب على الإرهاب هو حرب على عو غير محدد مسبقا . ويرى الكاتب أن التقسيم الحقيقي للعالم بعد تلك الأحداث لم يعد بين الشمال والجنوب ، وإنما حل محله الحديث عن الإسلام والغرب أو الخير والشر ، ثم يخلص الكاتب من تحليله للعلاقات بين الشمال والجنوب ، واستمرار الغرب فى تعزيز سياساته الخاصة بتقييد الهجرة من الجنوب إليه ، إلى أن الغرب ما لم يتخذ خطوات ضرورية لوقف تدهور الفجوة بينه وبين الجنوب فإنه سيصبح حتما فى المستقبل ميدانا لمخاطر وتهديدات

جديدة تنبع من عدم الاستقرار والفوضى فى الجنوب .

أما الفصول الثامن والتاسع والعاشر فيناقش كل منها أحد أبعاد قواعد القانون الدولى ذات الصلة باستخدام القوة فى العلاقات الدولية ، حيث تتطرق هيلن دافى Helen Duffy فى الفصل الثامن إلى التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والقيود الواردة وفقا للمادة ٥١ من الميثاق على ممارسة حق الدفاع الشرعى ، كما تناولت أيضا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومسئولية الأفراد الجنائية المباشرة وغير المباشرة إزاعا . أما كرتس فرانسيس دويلير Curtis Francis Doebbler فتناول فى الفصل التاسع قضية أسرى الحرب وقواعد القانون الدولى ذات الصلة بمعاملتهم ، وبخاصة اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، منتقدا - فى هذا الخصوص وبشكل غير مباشر - الولايات المتحدة لرغبتها فى تجاوز قواعد القانون الدولى عبر استخدامها المتكرر للقوة . وبلغت الكاتب النظر إلى أن ممارسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحرب بدون قواعد القانون الدولى لا تعدو أن تكون نوعا من عدم الالتزام السياسى ، والذي سوف يشجع الدول الأضعف والفاعلين غير الدوليين على اللجوء إلى الإرهاب لحماية مصالحهم . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على أن منفذى هجمات ١١ سبتمبر كانوا يدركون بالتفوق العسكرى والاقتصادى الأمريكى ، ولكنهم قاموا بذلك من منطلق أن الولايات المتحدة هى أيضا غير عادلة وغير سلمية .

أما بريان فولى Brian J. Foley فقد ركز فى تحليله فى الفصل العاشر على الجوانب المختلفة لتجنب الحرب وفقا لقواعد القانون الدولى ، من خلال اتباع طرق الحل السلمية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة ، سواء تمثلت فى المفاوضات ، أو التحكيم وغيرها مما يتراعى للأطراف المتنازعة اتباعه . ويخلص

إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بقواعد استخدام القوة وفقا للميثاق ، سواء تم ذلك من خلال مجلس الأمن ، أو من خلال الدفاع الشرعى الوارد فى المادة ٥١ من الميثاق .

أما فى الفصل الحادى عشر والمعنون "الهاجس الإسلامى ، الهاجس الغربى : الشكوك المتبادلة" ، فيتناول فيه جمال عبد الجواد التطور التاريخى لنشأة هذه الهواجس وأسباب تفاقمها . وفى هذا الصدد يميز الكاتب بين مرحلتين أساسيتين : إحداهما وهى المرحلة الاستعمارية الأوربية للعالم العربى ، والأخرى وهى مرحلة الاستقلال العربى عن الاستعمار الأوربى . ومن رأيه أنه قد ساد لدى العرب فى المرحلة الأولى شعوران متناقضان . فهم من ناحية أبدوا إعجابهم بالتقدم التكنولوجى للغرب ، ومن ناحية ثانية أبدوا تخوفهم من الثقافة الغربية وضرورة مقاومة الغرب وقيمه . أما فى المرحلة الثانية بعد الاستقلال فقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا ، وبخاصة مع استيلاء الراديكاليين العرب عبر الانقلابات العسكرية المتتالية فى مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان وغيرها على السلطة ، إذ كان النموذج الغربى لديهم مرادفا للسيطرة والتخلف ، وقد تجلت كراهيتهم - بصفة خاصة - لهذا النموذج فى أفكاره السياسية الليبرالية مثل الديمقراطية واقتصاد السوق . ويرى الكاتب أن المشكلة الفلسطينية كانت أحد أهم العوامل التى ساعدت على تفاقم العداء العربى والإسلامى للنموذج الغربى .

ويرى الكاتب أن هذا النفوذ للأيديولوجية الراديكالية فى العالم العربى خلال النصف الثانى من القرن العشرين كان له آثاره فى تشكيل ملامح الخريطة الفكرية والسياسية العربية ، ومن أبرزها :

- التركيز على الأمة وليس الفرد باعتبارها الوحدة السياسية الأساسية ومحور

العمل .

- التركيز على التحديات الخارجية وليس الداخلية باعتبارها التحديات الأكثر أهمية ، مما أسهم فى عزوف الرأى العام العربى عن المشاركة السياسية .
- التأكيد على أن النموذج الغربى لا يناسب العالم العربى ، ويمكن أن يكون بابا خلفيا للعودة إلى الهيمنة الغربية .

ومع أن انتهاء الحرب الباردة وفشل الأنظمة الراديكالية العربية فى تحقيق انتصارات ملموسة فى عدد من المجالات ، كان من المتوقع أن يؤدى إلى تصحيح العلاقة مع الغرب ، إلا أن ما حدث هو العكس ، إذ عمدت هذه النظم إلى تكريس المخاوف الجماهيرية العربية من النموذج الغربى ، من خلال اختزال الغرب فى الولايات المتحدة ، واختزال الأخيرة فى سياستها الخارجية ، واختزال هذه السياسة الخارجية الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط ، وبخاصة انحيازها لإسرائيل . وقد كان من بين أخطر نتائج هذا الاختزال هو حجب الرؤية لدى قطاعات كبيرة من الرأى العام العربى عن الإسهامات العظيمة للحضارة الغربية . وفى ظل هذا الاختزال أيضا أصبحت الولايات المتحدة - وليست الأنظمة العربية - هى المسئولة عن الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية ، ويختتم الكاتب هذا الفصل بالإشارة إلى أهم العوامل الكامنة وراء الصورة السلبية الحالية للغرب فى العالم العربى ، وبخاصة ذات الصلة منها بسياسات الأنظمة العربية ، وصعود الأصولية الإسلامية، وكيفية تعاطى الغرب مع القضايا العربية.

أما نيباب أبو جحجج Dyab Abu Jahjah فيعالج فى الفصل الثانى عشر أوضاع المهاجرين العرب فى أوروبا وكفاحهم من أجل الحقوق المدنية . ويخلص من تحليله لهذه الأوضاع ونمو اليمين المتطرف فى أوروبا إلى القول بأن المجتمع العربى فى أوروبا يمكن مقارنته بالأقلية السوداء فى الولايات المتحدة لأنه يستبعد

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . ومن رأيه أن الوعي بحقيقة هذا التمييز والعنصرية والشعور بالاستغلال من قبل الجيل الحالي للشباب الصغير الذى ولد فى هذه البلدان الأوربية قد دفعه إلى تطوير ثقافة فرعية للعنف والاحتجاج ، فضلا عن استعداده فى أى وقت لنقل أسباب هذا العنف إلى الشوارع فى باريس ومارسليا ولندن وبروكسل وغيرها . ويرى الكاتب أن الحل لهذه التفاعلات الواقعية العربية الأوربية يكمن فى احترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، لأن العنصرية لا ينبغي أن تكون مجرد رأى لأصحابها وإنما أن تكون جريمة . وهذا يتطلب من المجتمعات الأوربية التعامل مع المهاجرين العرب والمسلمين من منطق قدرتهم على التمتع بكافة الحقوق وتحمل كافة الالتزامات . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على ما يمكن أن يقوم به المهاجرون العرب من جسر بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية .

أما فى الفصل الثالث عشر والأخير والمعنون "التعايش الثقافى وغياب القانون" ، فيحاول محمد السيد سعيد استكشاف السبل الكفيلة بإقامة علاقات متوازنة بين النظامين السياسيين والثقافيين العربى والغربى على أساس من السلام والقبول المتبادل والرخاء المشترك للإنسانية . وفى سبيل ذلك يناقش الكاتب أربع أفكار أساسية : تدور الأولى منها حول فكرة قانون التعايش ، فى حين تدور الثانية حول عالمية المبادئ والقيم ، أما الفكرة الثالثة فتدور حول القانون الدولى ، فى حين تتصرف الفكرة الرابعة إلى الإطار المرجعى لتسوية المنازعات من خلال نظام قضائى دولى . ويناقش الكاتب عبر هذه الأفكار دعاوى الاستعلاء الثقافى والحضارى من قبل الطرفين العربى الإسلامى والغربى ، علاوة على انتقائية النظرة لدى كل منهما إزاء الآخر . وفى الوقت الذى يشعر فيه الغرب بتفوق حضارته على ماعداها من حضارات أخرى بما فى ذلك الحضارة

العربية الإسلامية ، نجد أن الجانب العربي الإسلامى من ناحيته يركز على الإسلام كدين عالمى وآخر رسالة دينية من السماء إلى الأرض ، كما أنه فى الوقت الذى يركز فيه الغرب على التطرف الفكرى والسلوكى للجماعات الدينية الإسلامية ، نجده يتجاهل التطرف الدينى فى باقى الحضارات الأخرى بما فيها الحضارة الغربية ذاتها . وعلى هذا يرى الكاتب أن الطرفين العربى الإسلامى والغربى بحاجة إلى قانون للتعایش الثقافى والحضارى ، ومن رأيه أن القاعدة الأهم فى هذا القانون تتمثل فى تنظيم العلاقات بين الأعضاء مختلفى الثقافة والنظم الثقافية ، كما يطالب الكاتب بإقامة تحالف دولى ليس فقط من أجل الدفاع عن الحضارة الإنسانية وإنما أيضا من أجل تطوير هذا التفاعل الحضارى . وفى هذا يلتفت الكاتب الانتباه إلى أن المسلمين فى كافة أنحاء العالم على استعداد لقبول الانضمام إلى التحالف المضاد للإرهاب والعنف ، إذا ما قام العالم والغرب خاصة بالتعامل مع الصهيونية باعتبارها أحد أهم أشكال الإرهاب والعنف فى العالم . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على ضرورة احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذه بحيادية .

ويغض النظر عن اتفاق الباحث أو اختلافه مع ما ورد من طرح بشأن القضايا الواردة فيه ، إلا أن هناك العديد من التساؤلات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي لم تعالج فى هذا الكتاب . ولعل أولى هذه التساؤلات ما يتعلق بخصوصية حقوق الإنسان وما إذا كان ما تعرضت له هذه الحقوق من انتكاسة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر يعنى أنها لا تتمتع بقوة دفع ذاتية خاصة بها تمكنها من الصمود فى وجه تغييرات هيكل النظام الدولى ؟ أما ثانى هذه التساؤلات فيتعلق بمكانة هذه الحقوق كمكون فى السياسات الخارجية للولايات المتحدة والدول الأوربية ، وهل حدث تحول فى هذه المكانة أم لا ؟ وبمعنى آخر هل

أوضحت هذه الحقوق محل مساومة في السياسات الخارجية لتلك الدول ، وذلك في ضوء ما قامت به الولايات المتحدة من مقايضات سياسية في سعيها لتأمين التأييد الدولي لعملياتها ضد الإرهاب ، من قبيل غض الطرف من الانتهاكات الروسية لحقوق الإنسان في الشيشان ، والصينية في إقليم سينكيانج ضد أقلية الإيجور ، والهندية في كشمير ؟ أما ثالث هذه التساؤلات فيتصل بالعلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان ، وهل انتهاكات حقوق الإنسان هي أحد أسباب الإرهاب أم أن الإرهاب هو أحد أسباب تبرير انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أنظمة الحكم السلطوية ؟ وفي هذا الخصوص لابد وأن نشير إلى تصاعد الاهتمام من قبل كثير من الدول العربية بضرورة احترام حقوق الإنسان منذ أحداث ١١ سبتمبر ، وذلك على خلاف ما يذهب إليه أحد فصول الكتاب ، حيث بدأت العديد من الدول العربية تتجه نحو إنشاء مجالس وطنية لحقوق الإنسان بها .

The National Review of Social Sciences

WOMEN AND ELECTIONS OF COMMUNITY COUNCILS 2002 : AN ANALYTICAL STUDY

Nadia Halim

OPINION POLL ON CITIZENSHIP AND POLITICAL PARTICIPATION

Mona Youssef
Hassan Salama

ANTOLOGICAL AND PHILOSOPHICAL ROOTS OF CIVIL SOCIETY CONCEPTION WITHIN CONTEMPORARY EUROPEAN THOUGHT

Ahmed Hussein

THE ROLE OF WOMEN IN THE SOCIALIZATION OF THE CHILD IN U. A. E. SOCIETY: A FIELD STUDY

Mohammed Almutuawa

CULTURAL COMMUNICATION BETWEEN THE NATIVE INHABITANTS AND THE NEW COMERS IN BAHARIA AOSIS

Hassan Barakat

SYMPOSIUM ON THE ROLE OF HIGH EDUCATION IN THE PROGRESSION OF DEVELOPMENT PLANS : AN INTEGRAL VIEW

Nessreen Bagdady

TERRORISM AND HUMAN RIGHTS AFTER THE ELEVENTH OF SEPTEMBER

Abd El Rahman abdelal

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and
Criminological Research**

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Editor in Chief

Nagwa El Fawal

Assistant Editors

Nadia Halim

Nagwa Khalil

Acting Editorial Secretary

Amal Kamal

Correspondence:

Editor in Chief, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription

US \$ 15 per issue

US \$ 40 per volume

Issued Three Times Yearly

January - May - September



The National Review of Social Sciences

WOMEN AND ELECTIONS
OF COMMUNITY COUNCILS 2002:
An Analytical Study
Nadia Halim

OPINION POLL ON CITIZENSHIP AND POLITICAL
PARTICIPATION
Mona Youssef
Hassan Salama

ANTOLOGICAL AND PHILOSOPHICAL ROOTS
OF CIVIL SOCIETY CONCEPTION WITHIN
CONTEMPORARY EUROPEAN THOUGHT
Ahmed Hussein

THE ROLE OF WOMEN IN THE SOCIALIZATION OF THE CHILD
IN U. A. E. SOCIETY: A FIELD STUDY
Mohammed Almutuawa

CULTURAL COMMUNICATION BETWEEN THE NATIVE
INHABITANTS AND THE NEW COMERS IN BAHARIA AOSIS
Hassan Barakat

SYMPOSIUM ON THE ROLE OF HIGH EDUCATION IN THE PRO-
GRESSION OF DEVELOPMENT PLANS : AN INTEGRAL VIEW
Nessreen Bagdady

TERRORISM AND HUMAN RIGHTS AFTER
THE ELEVENTH OF SEPTEMBER
Abd El Rahman Abdel Al

Volume 41

Number 1

January 2004

Issued by
**The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo**